

شَرْحُ
تَنْقِيحِ مُقَرَّبِ التَّحْرِيرِ
الْمَعْرُوفِ بِـ
مُخْتَصَرِ تَحْرِيرَاتِ الْخَلِيجِيِّ

جَمْعُ وَتَأْلِيفُ

الشيخ / أنور صبحي عابدين الأعذب

مدرس القراءات والتجويد بـ "الأزهر"

رَاجَعَهُ وَقَدَّمَ لَهُ أَصْحَابُ الْفَضِيلَةِ، وَالْأَسَانِيدِ الْعَالِيَةِ:

الدكتور / محمد عبد العظيم السكندري

الشيخة / (أم خالد) هبة فرج محمد

الدكتور / محمد سكر السكندري

الشيخ / سعيد يحيى عبد المعطي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- حَمْدًا لِرَبِّ الْعَرْشِ ذِي السُّلْطَانِ ١ مُنَزَّلِ الْكِتَابِ وَالْفُرْقَانِ
ثُمَّ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مُكْثِرًا ٢ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْوَرَا
فَهَذَا تَفْصِيحٌ لِمَا قَدْ اشْتَهَرَ ٣ عَنِ الْخَلِيجِيِّ مِنْ كُنُوزٍ وَأَنْتَشَرُ
وَزِدْتُ فِيهِ مِنْ جَمِيلِ الدَّرَرِ ٤ مُحَرَّرًا وَمُرْشَدًا لِلْخَيْرِ

أَحْكَامُ {بَسْطَةٌ} وَمَا يَتَّبِعُهَا

- لِحَفِصِ سَيْنٍ {بَسْطَةٌ} فِي الْقَصْرِ دَعُ ٥ وَالسَّيْنِ فِي {مُسَيْطِرٍ} أَنْ سَكَتٌ وَقَعُ
وَلِابْنِ ذَكْوَانَ {مُسَيْطِرُونَ} مَعَ ٦ {مُسَيْطِرٍ} إِنْ مَدَّ فَالسَّيْنُ مَنَعُ
كَ {بَسْطَةٌ} وَسَيْنُهُ أَتْرُكُهُ كَذَا ٧ بِفَتْحِ {زَادٍ} وَهُوَ بِالْمَدِّ أَنْبَدَا
أَوْ عَنْهُ نَا التَّأْنِيثِ مَعَ سَيْنٍ ظَهَرَ ٨ كَمِيلِهِ عِنْدَ هِشَامٍ إِنْ قَصَرَ

تَقْيِيدَاتُ الْمُدُودِ

- وَقَصْرُكَ التَّعْظِيمِ دَعُهُ إِنْ تَمَدَّ ٩ غَيْرُهُ، وَمَعَ مَدِّ بِهِ الْإِدْغَامُ زُدُّ
وَلِابْنِ ذَكْوَانَ بِمَدِّ قَدْ حَظَلَ ١٠ إِدْغَامُ {أُورِثْتُمْ} وَإِظْهَارُ {أَدْخَلَ}
وَأَمْنَعُ لَهُ مَيْلُ {الْحَوَارِيِّينَا} ١١ {مُرْجَاةُ} مَعَ ذِي الرَّأِ {كَافِرِينَ} {رَأَهُ} مَيْلُ مُطْلَقًا مَعَ ذَا نُفِي
وَمَيْلُ {خَابَ} دَعُ {إِبْرَاهِيمَا} ١٣ عَمْرَانَ {يَلْقَاهُ} {أَتَى أَمْرٌ} وَفِي ١٢
كَذَا تَقَاوُتًا لَهُ فِي السَّكْتِ دَعُ ١٤ دَعُ أَلْفًا بِهَا تَكُنُ فَهَيْمَا
وَلِهَشَامٍ إِنْ قَصُرَتْ فَافْتَحَا ١٥ {خَابَ} وَ{جَا} وَ{شَا} وَ{رَأَى} مُوَضَّحَا

- {إِنَاهُ} مِلْ وَأَفْتَحَ {مَشَارِبُ} وَأَضْفَ ١٦ {خَالِصَةٌ} وَقَصُرَ {أَعْجَبِي} حُذِفَ
و{عُدْتُ} أَدْعِمُ {يَرِضُهُ} الْهَاءُ أَقْصُرَا ١٧ وَنَحَوُ {أَيْتْنَا} بِالْإِدْخَالِ قَرَا
وَمُطْلَقًا سَهَّلَ سِوَاهُ مُدْخَلًا ١٨ وَأَسْتَثْنِ {أَذْهَبْتُمْ} وَ{أَنَّ كَانَ} اعْقِلَا

تَحْرِيرُ مَا فِي الْإِدْغَامِ لِيَعْقُوبَ وَأَبِي عَمْرٍو

- يَعْقُوبُ فِي الْكَبِيرِ مَعَ صَغِيرٍ أَوْ ١٩ عَامَ الْخِلَافِ مَعَ خَاصِهِ فَسَوُ
أَوْ أَدْعِمُ الثَّانِي فِي الرَّاجِحِ مَعَ ٢٠ سِوَاهُ عَكْسُ مَا مَضَى عَنْهُ وَقَعُ
وَأَبْنِ الْعَلَا فِي الْخَاصِ وَالْكَبِيرِ سَوُ ٢١ مَعَ ضِدِّهِ أَوْ أَدْعِمُ لِضِدِّ قَدْ رَأَوْا
وَالْحَضْرَبِي أَدْعِمَ مَعَ قَصْرٍ وَمَدٍّ ٢٢ {أَنْسَابُ} مَعَ خَاصِ رُوَيْسٍ طُولَ مَدٍّ

مَوَانِعُ الْغَنَّةِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ

- وَعُنَّةَ اللَّامِ وَرَاءِ ائْتَعَا ٢٣ لِأَزْرَقٍ إِنْ مَدَّ {شَيْئًا} وَمَعَا
تَفْخِيمِ رَا ضُمَّتْ وَتَوَسَّطِ الْبَدَلِ ٢٤ وَالْأَصْبَهَانِي عِنْدَ مَدِّ مَا انْفَصَلَ
بِعَكْسِ حَفْصٍ مِثْلَ سَكْتِهِ وَإِذَا ٢٥ مَدَّ ابْنُ ذَكْوَانَ مَعَ السَّكْتِ أَنْبَدَا
وَالْمُدْغِمُ الْكَبِيرَ وَالْمُوْفِي كَ{بَا} ٢٦ رِنُكْمُ {وَمُخْفِيهِ بِمَدِّ صَحْبَا

مَوَانِعُ هَاءِ السَّكْتِ لِيَعْقُوبَ

- هَا السَّكْتِ فِي نَحْوِ {عَلَى} دَعَّ بِمَدٍّ ٢٧ وَفِي الْجَمِيعِ حَالَ الْإِدْغَامِ تُرَدُّ
وَعَنْ رُوَيْسٍ مُنَعَتْ إِنْ أَظْهَرَ ٢٨ بِالْمَدِّ كَ{اتَّخَذْتُ} أَوْ إِذَا قَرَا
مُسْقِطًا أَوْ أَلَى الْهَمْزَتَيْنِ وَيَخْصُ ٢٩ هَلْدًا بِمَدِّ مَعَ إِظْهَارِ بِنْتِصْ
وَجِينَ ذَا بَفَاطِرٍ جَهْلٍ وَسَمِّ ٣٠ {يَنْقُضُ} وَسَمَّيْنُ فَقَطُّ إِنْ أَدْعِمُ

تَحْرِيرُ أَبِي عَمْرٍو فِي "فَعَلَى" وَرُءُوسِ الْأَيِّ

- فَعَلَى وَ{دُنْيَا} سَوِيًّا لِابْنِ الْعَلَا ٣١ فَافْتَحَهُمَا مَعًا وَكُلًّا قَلَّلَا
 وَزِدْ لِدَوْرٍ مَنْعَ أَنْ يُمَيَّلَا ٣٢ {دُنْيَا} إِذَا "فَعَلَى" قَرَأَ مُقَلَّلَا
 وَعَنْهُ فِي {التَّاسِ} وَ{دُنْيَا} فَرَّقَن ٣٣ إِمَالَةً بِالْقَصْرِ إِنْ الْإِظْهَارُ عَنِ
 وَعَنْهُ مَا تَقْلِيلُهُ {عَسَى} أَتَى ٣٤ مَعَ قَصْرٍ أَوْ عُنْتَهُ أَوْ فَتْحٍ {مَتَى}
 وَمَعَ فَتْحِكَ رُءُوسِ الْأَيِّ لِلـ ٣٥ بَصْرِيٍّ تَقْلِيلُكَ "فَعَلَى" قَدْ حُظِلْ
 حَرْفِيٍّ {رَأَى} السُّوسِيَّ فَتَحَ لِسَاكِنِ ٣٦ رَا غَيْرَهُ حَرْفِيٍّ {نَأَى} {يَا} كَافَ عِنَ

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِي فِي الْبَدَلِ وَغَيْرِهِ

- وَعِنْدَ قَصْرِ بَدَلِ الْأَزْرَقِي مَا ٣٧ قَلَّلَ ذَا الْيَمَا {فِصَالًا} فَحَمَّا
 مَا سَهَّلَ {ءَالِدَ كَرِينِ} مَا قَرَأَ ٣٨ {عَشِيرَةٌ} التَّوْبَةَ بِتَفْخِيمِ يُرَى
 وَعِنْدَ قَصْرِ سَوِّ مَنْصُوبِي رَا ٣٩ نُوتَتَا مَعَ وَقْفَةٍ بِالْأُخْرَى
 وَعِنْدَ تَوْسِيْطِ فَالْأُخْرَى رَقَّقَا ٤٠ مَعَ وَجْهِي الْأُولَى وَكُلًّا فَحَمَّا
 كَذَلِكَ إِنْ مَدَّ {شَيْ} مَعَ فَتْحِ "يَا" ٤١ وَإِنْ تَقَلَّلَ فِيهِمَا الرَّقُّ اجْرِيَا
 وَعِنْدَ مَدِّ بَدَلِ سَوِّهِمَا ٤٢ أَوْ فَحَمِ الْأُولَى كَمَا إِنْ عُدِمَا
 وَنَحَوَ {خَيْرًا} إِنْ تُوَسَّطَ رَقَّقَن ٤٣ وَقَفَّا فَقَطْ مُقَلَّلًا عَنْهُ اعْلَمَنَ
 وَإِنْ تُوَسَّطَ فَحَمَنَ {ذِكْرًا} ٤٤ وَصَلَّا وَوَقَّفَا وَكَذَلِكَ {سِنْرًا}
 كَذَلِكَ {صَهْرًا إِمْرًا} أَيْضًا {وَزْرًا} ٤٥ {حِجْرًا} كَذَلَا {مُسْتَقِرًّا} {سِرًّا}

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلَيْنِ وَ{إِسْرَائِيلَ}

- ٤٦ وَفِي مُعَيَّرٍ إِذَا تَقَدَّمَ مَا
مُحَقَّقٌ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ اعْلَمَا
٤٧ أَقْصَرُهُمَا وَإِنْ تَوَسَّطَ أَوْلَا
أَوْ إِنْ تَمَدَّ سَوًّا وَأَقْصَرَ تَفْضُلًا
٤٨ وَالْعَكْسُ إِنْ تَقْصُرَ فَتَلْتُ ثَانِي
وَسَوِّيَ الْبَاقِي وَخُذْ بِيَانِي
٤٩ وَحُكْمُ {إِسْرَائِيلَ} مَعَ مُحَقَّقٍ
حُكْمُ الْمُعَيَّرِ مَعَ الْمُحَقَّقِ
٥٠ وَفِيهِ مَعَ مُعَيَّرٍ ثَلَاثَةٌ إِنْ
قَصُرَتْ ثُمَّ سَوًّا وَأَقْصُرَ يَا فَطِنُ
٥١ طَرْدًا وَعَكْسًا ثُمَّ إِنْ جَا مَعُهُمَا
إِنْ قَصُرَ {إِسْرَائِيلَ} خُذْ خَمْسَهُمَا
٥٢ كَذَلِكَ إِنْ قَصُرَتْ مَا تَغَيَّرَا
ثُمَّ كَمَا حَقَّقَ مَعَ مَا غَيَّرَا

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي اللَّيْنِ وَالْبَدَلِ وَإِسْرَائِيلَ

- ٥٣ وَإِنْ تَمَدَّ اللَّيْنُ مُدَّ الْبَدَلَا
وَزِدْ بِغَيْرِ {شَيْءٍ} الْقَصْرَ عَلَى
تَنْلِيثِكَ الْبَدَلُ تَكُنْ مُفْضَلًا
وَعِنْدَ تَقْلِيلِ لِيذِي الْيَاءِ رَوَى
تَرْقِيقَ {صَلْصَالٍ} وَتَغْلِيظَ السَّوَى
٥٤ وَمَنْعَ تَوَسُّيطِ لـ {إِسْرَائِيلَا}
وَإِنْ بَدَا بِاللَّامِ نَحْوَ {الْأُولَى}
٥٥ أَقْصُرْ فَقَطْ وَإِنْ يَهْمَزِينَ ابْتَدَا
ثَلَاثَ لَهُ وَمَدَّ الْبَدَلُ مُعْتَمِدَا

فَصْلٌ فِي قُبُودِ الرَّاءَاتِ وَاللَّامَاتِ لِلْأَزْرَقِ

- ٥٨ وَلَمْ يُفَحِّمْ صَمَّ "رَا" إِنْ أَبَدَلَا
تَانِي هَمْزِدَا أَوْ يُوَسَّطَ بَدَلَا
٥٩ أَوْ مَدَّ أَوْ وَسَّطَ لِينًا غَيْرَ {شَيْءٍ}
أَوْ إِنْ نُفَحِّمَ "رَا" كـ {شَاكِرًا} أُخِي
٦٠ ذَا الْيَاءِ "أَوْ تَوَسَّيْطُهُ" {شَيْئًا} وَضَحْ

- مَع مَدَّي لِيَسْدَلِ فِي ذَيْنِ ٦١ يُمْنَعُ لَا { كِبْرٌ } فَفِيهَا اسْتَتْنِ
 أَوْ بَعْدَ طَاءٍ كَانَ لَامًا غَلَّظًا ٦٢ أَوْ إِنْ يُرَقِّقَنَّ لَامًا بَعْدَ ظَا
 وَبَعْدَهَا ذَرْ غَيْرَ مَدٍّ فِي الْبَدَلِ ٦٣ وَقِيلَ إِنْ رُقَّتْ بِطَا التَّوَسِيطُ حَلْ

تَحْرِيرَاتُ حَمْزَةٍ

- وَأِنْ تَوَسَّطَ { شَيْ } لِحَمْزَةٍ اشْتَرَطَ ٦٤ سَكَّنَا بِ"أَل" أَوْ مَعَ مَفْصُولٍ فَقَطْ
 وَلَا تُمِلْ { تَوْرَاةٌ } عَنْهُ حِينَ ذَا ٦٥ وَقَفَّحَ { قَهَّارٍ } إِذَا قَدَّ نَبَدًا
 وَسَكَّتْ مَفْصُولٍ وَ"أَل" شَرْطًا لِتَوُ ٦٦ سَيْطِكَ { لَا } أَجْتَمَعَا أَوْ لَا رَأَوْا
 سَكَّتْ أَوْ حَقَّقَتْ فِي الْغَيْرِ وَرَدُّ ٦٧ تَوَسَّطَ تَفَاوُتًا فِي سَكَّتِ مَدُّ
 وَعِنْدَ سَكَّتِ الْمَدِّ { تَوْرَاةٌ } أَمِلْ ٦٨ فَقَطْ وَ"هَا التَّائِيثُ" عَنْهُ لَا تُمِلْ
 مَعَ سَكَّتِ مَدَّي إِذَا وَسَّطَ { لَا } ٦٩ كَحَلْفٍ مُحَقَّقًا مَا فُصِّلَا
 وَعِنْدَ سَكَّتِ مَا اتَّصَلَ وَمَدِّ { لَا } ٧٠ إِذْغَامُهُ "بَا" الْجُزْمِ فِي "فَا" حُظَلَا

فِي وَقْفِ حَمْزَةٍ وَغَيْرِهِ

- وَذُو تَوَسَّطٍ يَزَائِدُ مِنْبَعٌ ٧١ تَحْقِيقُهُ وَإِنْ يَتَغَيَّرُ مَا تَبِعَ
 كَعِنْدَ سَكَّتِ مَا وُصِّلَ أَوْ سَكَّتِ مَدُّ ٧٢ وَبَعْدَ "هَاءٍ" وَ"يَا" التَّدَا السَّكَّتِ يُرَدُّ
 وَ"أَل" إِذَا وَقَفْتَ فِيهَا حُظَلَا ٧٣ تَحْقِيقُهَا بِدُونِ سَكَّتِ فَا نَقَلَا
 وَنَحْوِ { الْأَبْرَارِ } أَمْنَعًا فَتَحَا عَلَيَّ ٧٤ سَكَّتِ لِحَلَالٍ بِهَِا بَلِ انْقَلَا
 وَ{ هَوْلًا } إِنْ هَمَزْتَيْهِ غَيْرًا ٧٥ فَا مَنَعَ تَفَاوُتًا إِذَا الرَّوْمُ جَرَى
 وَغَيْرًا مَفْصُولَ رَسْمٍ إِنْ تَجِدُ ٧٦ هُ بَعْدَ سَاكِنٍ صَاحِبِجٍ وَوُجِدُ

- ٧٧ وَعَنْ خَلْفٍ مَعَ سَكْتِ مَدِّ الطُّولِ
 ٧٨ وَمَعَ سَكْتِ الْمُتَّصِلِ إِذَا جَرَى
 ٧٩ وَلَمْ يَكُنْ يَسْكُتُ فِي وَقْفٍ عَلَى
 ٨٠ وَعَنْ سِوَاهُ فِي كَدِّ {شَيْءٍ} إِنْ تَرُمُّ

تَحْرِيرَاتُ الْفَرَشِ؛ سُورَةُ الْبَقَرَةِ

- ٨١ فِي كَدِّ {نَرَى اللَّهَ} إِنْ السُّوبِي فَتَحَ
 ٨٢ وَهَاهُنَا رِقٌّ فَقَطْ إِنْ أَبَدَلَا
 ٨٣ وَكَانَ هَامِزًا، {يُعَدُّبُ مَنْ يَشَاءُ}
 ٨٤ وَأَزْرُقٌ نَحْوَ {مُصَلَّى} مُطْلَقًا
 ٨٥ وَرَأْسُ آيٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا سِوَى
 ٨٦ وَعُنَّةُ اللَّامِ امْتَعًا فِيمَا رُسِمَ
- فَخَمَ وَإِنْ أَمَالَ فَالْوَجْهَانِ صَحَّ
 مَعَ فَتْحِ {مُوسَى} مُظْهِرًا أَوْ قَلَّلَا
 فَعِنْدَ سَكْتِ الْمَدِّ الْإِدْعَامِ امْتَعًا
 فَخَمَ إِنْ يَفْتَحُ وَإِلَّا رَفَقًا
 تَقْلِيلَهَا مَعَ رِقٍّ لَمْ يَهَارَوْى
 مُتَّصِلًا نَحْوَ {لَيْلًا} قَدْ عَلِمَ

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

- ٨٧ إِنْ ابْنُ ذَكْوَانَ {يُؤَدُّهُ} أَشْبَعَا
 ٨٨ مَعَ فَتْحِ "رَا" وَإِنْ يُمِلُّ وَسَّطَ وَلَا
- وَسَّطَ وَمَدَّ وَأَسْكَنَّا أَوْ امْتَعًا
 تَسْكُتُ أَوْ أَفْضَرًا بِإِطْلَاقِ جَلَا

سُورَةُ النَّسَاءِ

- ٨٩ وَمَنْ أَنْتَمَ مُطْلَقًا {يَأْمُرُ} بِمَدِّ
 ٩٠ إِمَالَةً {النَّاسِ} وَأَزْرُقٌ يَرَى
 ٩١ فِي حُكْمِ رَأْيَاتٍ وَلَكِنْ مَعَ بَدَلٍ
- أَوْ سَكَنَهُ بِهِيَ مَعَ الْإِبْدَالِ رُدُّ
 {حِذْرُكُمْ} بِالْكَافِ مَعَ {خَيْرًا} جَرَى
 سِتَّتْهَا لَا شَيْءَ مِنْهَا قَدْ حَظَلَ

و{ حَصْرَتْ } رَقْفَهُ وَقَفًّا وَمَعَ ٩٢ قَصْرٍ وَتَوْسِيطِ الْبَدَلِ إِنْ اجْتَمَعَ
أَوْ جِئَ بِوَجْهِي { حَصْرَتْ } مَعَ مَدِّي ٩٣ وَقِفْ لِيَعْتُوبَ بِهَا بِهَائِي

وَمِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ إِلَى سُورَةِ يُوسُفَ

وَالْهَمْزِي فِي { أَرْجُلِهِمْ } وَقَفًّا لَدَا ٩٤ حَمْرَةً حَقَّقِي حَيْثُ تَقْلِيلُ بَدَا
لَدَيْهِ فِي { الثَّوْرَا } كَذَا إِنْ مَيَّلَا ٩٥ مَعَ سَكْتِ "أَل" فَقَطَّ فَعَشْرًا حَصَلَا
وَلِهَشَامِ { إِنْ يَكُنْ } قَدْ ذُكِرَا ٩٦ يَهْمَزُ فِي الْوَقْفِ وَبِالْمَدِّ قَرَا
وَفِي { افْتِرَاءً } أَطْلِقًا مَعَ ذَاتِ ضَمٍّ ٩٧ وَ{ وِزْرٌ } كَالْمَنْصُوبِ فَاحْفَظْ تُحْتَرَمُ
{ سَوَاءَاتِ } وَسَطُ هَمْزُهُ وَوَاوُهُ ٩٨ ثُمَّ اقْصُرِ الْوَاوَ وَثَلَّثْ هَمْزُهُ
رُؤَيْسُ إِنْ { تَصْدِيْقَةٌ } أَخْلَصَ لَمْ ٩٩ يُدْغِمُ كَبِيرًا وَابْنَ ذَكْوَانَ التَّرْمِ
تَسْوِيَةً فِي الْفَيْ { نَارٍ } وَ{ هَارٍ } ١٠٠ أَوْ مَيْلَ { هَارٍ } وَحَدَّهَا مَعَ فَتْحِ { نَارٍ }

سُورَةِ يُوسُفَ

لِأَزْرَقِي { ءِالَانَ } خَمْسَةٌ أَتَتْ ١٠١ فَإِنْ بِهَا بَدَأَتْ ثُمَّ وَصَلَتْ
تَسْعُ فَلَا مَا ثَلَّثْنَا إِنْ سُهَّلَا ١٠٢ أَوْ مَدَّ هَمْزًا وَقَصْرَ نُهُمَا كَلَا
وَالْهَمْزَ إِنْ وَسَّطَتْ وَسَّطَ وَقَصْرًا ١٠٣ لِأَمَّا وَبَاقِي الْحَالِ مَعْلُومٌ الْقِرَا

وَمِنْ سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى سُورَةِ الْكَهْفِ

وَعَنْ هِشَامِ { رَهْطِي } افْتَحْ إِنْ قَصَرَ ١٠٤ وَعَنْهُ سَوَى { جَا } وَ{ زَادَ } مَنْ خَبَرَ
وَ{ عَبْرَةٌ } مِثْلُ { لَعْبْرَةٌ } جَرَتْ ١٠٥ وَكَسَّرُ تَنْوِينِ ابْنِ ذَكْوَانَ ثَبِتَ
بِالسُّكْتِ إِنْ يُفْتَحُ وَأَضْجِعُ إِنْ يُضَمُّ ١٠٦ عَنْهُ وَعَنْ هِشَامِ الْمَدَّ التَّرْمِ

- مَعَ قَصْرِ {أَفْتِدَهُ} وَ{جَاءَ آل} مَن ١٠٧ أَبَدَلَهَا وَجَهَانَ مُدَّ وَأَقْصَرَنُ
وَمُبْدِلُ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ يُمَدُّ ١٠٨ وَيَا {لَتَجْزِينَ} فِي التَّحْلِ فَرُدُّ
لَدَى ابْنِ ذَكْوَانَ بِمَدٍّ وَلَدَى ١٠٩ أَحْيِهِ حَالَ الْقَصْرِ نُونًا اِرْدَادًا
وَإِنْ رُوَيْسٌ فِي {يُسَبِّحُ} ذَكَرًا ١١٠ لَا تَأْتِ {فِيهِئَنَّهُ} فَكُنْ مُحَرَّرًا

سُورَةُ الْكَهْفِ

- وَحَذْفُ يَاءٍ {تَسْأَلَنِي} بِالْوَسْطِ ١١١ حَصَّ ابْنُ ذَكْوَانَ إِذَا السَّكْتُ سَقَطَ
وَفِي {مِرَاءَ ظَاهِرًا} اجْعَلْهُمَا ١١٢ كَذَاتِ ضَمٍّ مَعَ نَصْبٍ اَنْتَمَى

وَمِنْ سُورَةِ طه إِلَى سُورَةِ الصَّافَاتِ

- وَرَأْسَ آيِ قَلْبًا وَأَبْدِلًا ١١٣ لِلْسُّوسِ {يَأْتِيهِ} مُسْكِنًا وَأَفْتَحَ عَلَى
فَتْحِكَ ذَا الرَّاءِ الْمُدْعَمِ وَمَا جَرَى ١١٤ الْإِظْهَارِ مَعَ فَتْحٍ وَتَقْلِيلٍ بِرَا
فَسَبْعَةٌ عَنْهُ فَقَطَّ وَمَاتَلَا ١١٥ رُوَيْسٌ مُدْغَمًا {يَشَاءُ} مَعَ {إِلَى}
بِوَاوٍ أَضْلًا بَلْ بِتَسْهِيلٍ عُرِفَ ١١٦ فَاحْفَظْ كَلَامًا وَاضِحًا قَدِ ائْتَلَفَ
وَخَصَّصًا تَفْخِيمَ {كَبُرُهُ} عَلَى ١١٧ فَتْحٍ وَمَعَهُ إِنْ مَدَدْتَ الْبَدَلَا
وَمُسْتَقْرًّا لَمْ يُفْحَمِ إِنْ قَصَرَ ١١٨ أَوْ إِنْ يُوسِّطُ مُسْهَلًا تَسْعُ ظَهَرُ
رُمْ قَفَّ بِيَا فِي {الْأَاءِ} عَمَّنْ سَهَلًا ١١٩ وَضَلًّا وَ{ءَاتُوا} مُدَّ مَعَ فَتْحٍ جَلَا
لَدَا ابْنِ ذَكْوَانَ وَفِي السَّكْتِ أَقْصَرَنُ ١٢٠ مَعَ مَيْلِ رَا وَلَا تُفَاوِئُهُ إِذْنُ
وَفِي {ادْكُرُوا} {ذِكْرًا كَثِيرًا} إِنْ تَقِفَ ١٢١ سَوَّهَمَا أَوْ فَحَمَّا {ذِكْرًا} عُرِفَ
مَعَ قَصْرِ أَوْ مَدٍّ وَإِنْ وَسَّطْتَ لَا ١٢٢ تُرَقِّقًا غَيْرَ {كَثِيرًا} اَنْجَلَى

وَاهْمِزْ لِقَالُونَ { التَّيِّبِ إِلَّا } ١٢٣ وَ{ إِنَّ } بِوَقْفِهِ وَأَبْدِلْ وَصَلَا
 { مِّنْسَاتُهُ } إِسْكَانَ هَمْزِهِ حَظَرَ ١٢٤ هِشَامُهُمْ وَبَا { كَبِيرًا } إِنَّ قَصَرَ

وَمِنْ سُورَةِ الصَّافَّاتِ إِلَى سُورَةِ الزُّخْرِفِ

وَالْأَصْبَهَانِي أَخْضَرَ لَهُ وَصَلَ { اصْطَفَى } ١٢٥ لَوْرَشِهِمْ خِلَافَ { ن } عُرِفَا
 وَرَاءَ { ذَكَرَى الدَّارِ } إِنَّ سُوسٍ يُمَلُّ ١٢٦ فَالرَّاءُ فِي { الدَّارِ } بِوَقْفِهَا أَمَلُ
 وَعَنْهُ مُسْجَلًا { عَبَادِ } أَنْبَتَا ١٢٧ أَوْ أَحْدَفَا أَوْ وَقَفَا لَا تُثْبِتَا
 وَصَمَّ يَا { بَيْضَلِ } وَخَاطَبَ { يَفْعَلُوا } ١٢٨ رُوَيْسُ إِنَّ يُظْهِرُ بِمَدِّ تَقَلُّوا
 وَتُونُ { تَأْمُرُونَ } مَعَ فَضْلِ { اعْجَبِي } ١٢٩ خُصَا بِتَوْسِيطِ بِلَا سَكْتِ نُمِي
 لَدَى ابْنِ ذَكْوَانَ { مَا لِي } افْتَحَ إِنَّ يُمَلُّ ١٣٠ ذُو الرَّاءِ وَقَفُّ السَّكْتِ وَالتَّوْسِيطِ حَلْ
 وَمَعَ مَدِّ لِهْشَامٍ قُلْ { أَتَيْنَ } ١٣١ أَدْخَلَ مُسَهَّلًا وَحَقَّقَ يَا فَطِنُ
 يَدُونَ إِدْخَالَ وَعَنْ أَخِيهِ نَصُّ ١٣٢ بُّ { يُرْسِلَا } { يُوجِي } بِالْمَدِّ يُخْضُ

مِنْ سُورَةِ الزُّخْرِفِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ

رُوَيْسُ إِنَّ يَفْتَحَ { عَبَادِ لَا } مَنَعُ ١٣٣ قَصْرًا وَمَا هَا السَّكْتِ حِينَئِذْ تَقَعُ
 وَوَاوُ { هَزْوًا } مُنَعَتْ مَعَ مَدِّ { شَيْ } ١٣٤ وَسَكْتِ مَفْضُولِ { لِحَلَادِ } أُخِي
 وَلِهْشَامٍ إِنَّ قَصَرَتْ الْمُتَفَصِّلُ ١٣٥ تَسْهِيلُ { أَذْهَبْتُمْ } بِلَا فَضْلِ حُظَلِ
 وَلَمْ يُمَلِّ { أُخْرَى } إِذَا فَتَحَ جَرَى ١٣٦ لَدَا { رِءَاةُ } لِابْنِ ذَكْوَانَ جَرَى
 وَعَنْ رُوَيْسٍ خُصَّ تَخْفِيفُ { نَزَلُ } ١٣٧ بِالْمَدِّ مَعَ تَرْكِ لَهَا السَّكْتِ وَصَلَ
 { وَاللَّيْ يَسْنُ } أَدْعَمًا وَأَظْهَرًا ١٣٨ لِلْبَرْزِيِّ مَعَ وُلْدِ الْعَلَا وَحُرَّرَا

- وَرَاعَى فِي {طَلَّقُكُنَّ} إِنَّ بَدَا ١٣٩ بِذَاتِ ضَمِّ الْأَزْرُقِ الْقَوَاعِدَا
 وَفِي سَوَى ذَا جَوِّزِ التَّرْفِيقِ فِي ١٤٠ لَامٍ وَ{حَايِرًا} عِنْدَ تَقْلِيلِ يَفِي
 وَلَا بِنِ ذِكْوَانَ يَفْتَحُ مَعَ مَدِّ ١٤١ أَوْ مِيلِهِ بِالسَّكْتِ مَا أَدْعَمَ {قَدُّ}
 {سَلَايِلَا} فِي الْقَصْرِ حَفْصٌ قَدْ قَصَرَ ١٤٢ وَقَفًّا كَذَا رُوَيْسٌ وَالْوَصْلُ اسْتَقَرَّ
 بِدُونِ تَنْوِينِ لَهُ وَعَكْسُ هِشَامٌ ١٤٣ خَاطِبُ {يَشَاءُونَ} عَلَى قَصْرِ يُرَامُ
 لَهُ وَمُدِّ {فَاكِهَيْنِ} ثُمَّ عَنْ ١٤٤ أَخِيهِ إِنْ مَدَّ فَعَيَّبَ وَأَمْدَدَنْ
 وَلَا بِنِ جَمَّازٍ فَشَدَّ {أُقْتَتَ} ١٤٥ إِنْ هُمَزَتْ وَعِنْدَ وَاوٍ حُقِّفَتْ

الْحَاتِمَةُ

- إِلَى هُنَا تَمَّ مَا قَدْ يَسَّرَهُ ١٤٦ رِيٍّ مِنْ تَحْرِيرِ مَا لِلْعَشْرَةِ
 وَالْحَمْدُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ١٤٧ لِرَبِّنَا وَالْمُصْطَفَى خَتَامُ
 فِي عَصْرِ يَوْمِ التَّحْرِيرِ تَمَّ نَظْمُهَا ١٤٨ (سَعْدٌ وَجِدُّ) عَدُّهَا وَتَمَّهَا
 ١٤٤٠ / ١٢ / ١٣٤ / ١٣ / ١٤٧



كَتَبَهُ وَنَسَقَهُ وَرَتَّبَهُ

الشيخ / أنور صبحي عابدين الأعدب

سَاعَدَ فِي وَضْعِ بَعْضِ أُنْبِيَائِهِ

فضيلة الشیخة / (أم خالد) هبة فرج محمد مصطفى

فجزاها الله عنا خيرًا

مقدمة المؤلف

نحمد الله تعالى على وإفر فضله، وسابغ قوله، ونُصَلِّي ونُسلِّمُ على سيدنا ورسولنا محمد (ﷺ) صفوة رُسله، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد

فهذا كتاب مهم من كتب القراءات حيث يحتوي على كل التحريرات اللازمة لمتن **الطيبة** على الجمع بالوقف على مدرسة الإمام **المنصوري** كما دونتها في كتابي **الجواهر الخالدة** معتمداً على تنقيح واختصار آيات **مقرب التحرير للخليجي**، وقد سلكت فيه المنهج التالي:

كتبت في تنقيحي هذا التحريرات التي تستخدم في الوقف، وابتعدت عن التحريرات المطولة للاعتماد على الجمع بالوقف، وابتعدت أيضاً عن تحريرات **التكبير**، وتحريرات ما بين السورتين اعتماداً على الابتداء بأول السورة دون **تكبير** للجميع، وزدت أيضاً في تنقيحي هذا فوائد أخرى من كتابي **المنصوري والعبيدي**، وحاولت في تنقيحي هذا ذكر ما جاء في **مقرب التحرير للخليجي** بألفاظه، وكتبت في أول الكتاب **السردي التاريخي** لنشأة **علم تحريرات الطيبة** (ويشتمل على التعريف بالتحريرات، ونشأتها، والمدارس الخاصة بها، وأنواع اختلاف التحريرات والحل المقترح، وأبرز أخطاء مدرسة الإمام **الأزميري**) ثم كتبت ما خالفنا فيه **تحريرات الخليجي** ثم كتبت شرح **التنقيح**.

وقد كتبت هذا الكتاب خدمة لطلاب كلية علوم القرآن الكريم، ولطلاب المعاهد الأزهرية في ديارنا المصرية، ولطلاب **علم القراءات** في شتى بقاع الأرض.

سائل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه

إنه ولي ذلك والقادر عليه

الباحث الفقير إلى الله

أنور صبحي عابدين الأعذب

شبين الكوم - المنوفية - مصر -

محمول / ٠١٠٦٧٧٦٠٢٨٩

السرد التاريخي لنشأة علم تحريرات الطيبة

❁ تعريف التحريات (ضبط نسبة المرويّات لمن رواها):

التحرير في اللغة يطلق على عدة معان منها: التقويم، التدقيق، الإحكام. يقال: تحرير الكتاب وغيره، تقويمه، وحرر الوزن دقته، وحرر الرمي إذا أحكمه. **واصطلاحاً**: منع أوجه للقراءة يفيد ظاهر أحد المؤلفات جوازها^(١). **مثال لذلك**:

فقد عزا الإمام **ابن الجزري** لرواية حفص السكت قبل الهمز بخلاف، وكذلك عزا له قصر المد المنفصل بخلاف، فيفيد إطلاق **الطيبة** جواز السكت لحفص على قصر المد المنفصل، فيأتي المحررون ليقيدوا جواز السكت على توسط المد المنفصل فقط؛ لأن السكت عن حفص من طريق عبيد بن الصباح^(٢) ولم يرو عبيد بن الصباح عن حفص إلا توسط المد المنفصل، أما قصر المنفصل فهو من طريق عمرو بن الصباح^(٣) ولم يرو عمرو عن حفص السكت. - وعليه فالهدف من **التحريات** هو ضبط الأوجه التي تنسب إلى القراء والرواة وأصحاب الطرق، كي لا ينسب وجه لمن لم يقرأ به.

(١) وأدخل بعض القراء في معنى التحريات كذلك زيادة بعض الأوجه على ما في المؤلفات إلزاماً لمؤلفها بما في الكتب التي أخذ منها حروف القراءات، وهذا يخالف ما اتفق عليه القراء من جواز الاقتصار على بعض ما روى القارئ اختياراً منه؛ ولذا لا نعتبر هذه تحريرات بل إضافة على هذه المؤلفات، ولا ينبغي أن تنسب هذه الزيادات لتلك المؤلفات، كما أنها لا تلزم أحداً إلا اختياراً منه، وذلك نحو القراءة بغنة اللام والراء لشعبة.

(٢) انظر النشر (ج١ ص ٤٢٣).

(٣) انظر النشر (ج١ ص ٣٣٤).

❁ نشأة علم ضبط المرويات:

نستطيع أن نقول: إن علم ضبط قراءات القرآن عموماً بدأ منذ زمن **رسول الله** (ﷺ)، وذلك أن كل واحد من الصحابة كان يتحرى ضبط ما قرأ به على **رسول الله** (ﷺ)، فعن عبد الرحمن بن عبد القارئ أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة **الفرقان** على غير ما أقرؤها، وكان **رسول الله** (ﷺ) أقرأنيها، وكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لببته بردائه فجئت به **رسول الله** (ﷺ) فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأنيها، فقال لي: { **أرسله** } . ثم قال له: { **اقرأ** } . فقرأ. قال: { **هكذا أنزلت** } . ثم قال لي: { **اقرأ** } . فقراءت، فقال: { **هكذا أنزلت، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقراء ما تيسر** } (صحيح البخاري: ٥٠ / ٩).

فقد حرص أهل القرآن على ضبط القرآن على شيوخهم تنفيذاً لأمر **الرسول** (ﷺ). كما رواه **علي** (رضي الله عنه): { **أن رسول الله** (ﷺ) **يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، فقال: فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه** } (حديث صحيح رواه الحاكم وابن حبان) فكان كل قارئ يتحرى الالتزام بما قرأه على شيوخه، لكن قد استجاز بعض القراء التخيير فيما ورد عن شيوخهم، وقد ثبت وقوع الاختيار عن خلف البزار كما يرد كثيراً في كتب القراءات في قولهم **(وقرأ خلف في اختياره)**.

وقد استمرت هذه التحريات حتى أوائل القرن الخامس الهجري حيث ظهرت كتب القراءات في عصر الحافظ **الداني** و**ابن شريح** و**مكي** و**أبي القاسم الهذلي** وغيرهم، فكان القراء يلتزمون بما ورد في الكتاب الذي يقرءون منه، فيقال على سبيل المثال: قرأ فلان **بالتذكرة** لابن غلبون على فلان، و**بالتيسير** للداني على فلان، و**بالكامل** للهذلي على فلان، وهكذا استمرت القراءة بالكتب حتى أوائل القرن التاسع الهجري حيث ظهر كتاب **النشر وطيبته** للإمام **ابن الجزري**.

* نشأة علم تحريرات الطيبة:

إن تحريرات الطيبة بدأت منذ وقت تأليفها وعلى يد مؤلفها؛ لأنه عندما ألف الإمام ابن الجزري كتابه النشر، ثم نظمه في طيبة النشر أطلق أحكاماً لبعض القراء تحتاج إلى تقييد حتى تطابق ما قرأ به الإمام ابن الجزري وشيوخه، وعليه فإن بدء علم التحريات كان على يد الإمام ابن الجزري نفسه، وقد أشار إلى ذلك في عدة مواضع صريحاً كقوله: {تقدم أنه إذا قرئ بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المد الطويل ومع التوسط لورود الرواية بذلك. فإن قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المد، ولا يجوز أن يكون مع القصر^(١)، وكقوله: {لا يجوز مد شيء لحمزة حيث قرئ به إلا مع السكت إما على لام التعريف فقط. أو عليه وعلى الساكن المنفصل^(٢)}.^(٣)

وتوجد أمثال هذه التحريات في الصفحات التالية من كتابه النشر:

الجزء الأول:

ص ٢٧٧، ص ٢٧٨، ص ٣٠٨، ص ٣١٧، ص ٣٢٠، ص ٣٣٣ - ٣٣٤، ص ٣٣٦، ص ٣٤٤، ص ٣٤٧، ص ٣٥٤، ص ٣٥٦، ص ٣٥٧، ص ٣٥٩، ص ٣٦٠، ص ٣٦٠، ص ٣٦٨، ص ٣٧٧، ص ٣٨٠، ص ٣٨١، ص ٣٨٣، ص ٣٨٥، ص ٣٩٩، ص ٤٠٣، ص ٤١٨، ص ٤٢٢، ص ٤٢٣، ص ٤٢٧، ص ٤٣١، ص ٤٣٦، ص ٤٤٢، ص ٤٤٦، ص ٤٩٠.

الجزء الثاني:

ص ١٠، ص ١٣، ص ١٥، ص ٢١، ص ٢٣، ص ٢٩، ص ٤٥، ص ٤٧، ص ٤٨، ص ٥٠، ص ٥٣، ص ٧٠، ص ٧٣، ص ٧٤ - ٧٧، ص ٨٦، ص ٨٧، ص ١٠٢، ص ١٠٣، ص ١١٠، ص ١١٨، ص ١٣٠، ص ١٣٥، ص ١٣٦، ص ١٣٧، ص ١٣٩، ص ١٤١، ص ١٥٢، ص ١٥٦، ص ١٧٢، ص ١٧٧، ص ١٨٤، ص ١٩٠، ص ٢٠٠، ص ٢٣١، ص ٢٣٥، ص ٢٦٣، ص ٢٩٤، ص ٣٢٣، ص ٣٤٢، ص ٣٤٥، ص ٣٥٨، ص ٣٧٤، ص ٣٩٨، ص ٤٠١.

(١) النشر في القراءات العشر - (ج ١ / ص ٤٨٥).

(٢) النشر في القراءات العشر - (ج ١ / ص ٤٨٦).

كما قد ضمن الإمام **ابن الجزري طيبة النشر** كذلك بعض التحريات كقوله:

..... لَط: ١٢٣ ﴿ لَكِنْ بَوَّجِهَ الْهَمْزِ وَالْمَدَّ امْتِنَاعًا

كما قد ضمن أيضًا الإمام **ابن الجزري** بعض التحريات البسيطة في كتابه **المسائل التبريزية**.

✽ **مدارس التحريات:**

أولاً: مدرسة النشر (الفترة التي بين الإمام **ابن الجزري** إلى الإمام المنصوري):

تلا الإمام **ابن الجزري** تلميذه **عثمان الناشري** (ت: ٨٤٨ هـ) فكتب تحريات في مخطوط **النشر** في نهاية باب الأصول وأول الفرش، والمعروفة بـ { **مفقود النشر** }.

ومنذ ذلك الحين كان القراء بعد الإمام **ابن الجزري** يلتزمون بتقييدات الإمام **ابن الجزري** في **النشر**، وكذلك أيضًا يلتزمون بما كتبه **عثمان الناشري** في **مفقود النشر**، وكان معظمهم أصحاب همم عالية، فكانوا يعززون طرق الرواة، فمثلاً: لا يقرءون بإمالة ذات الرء لابن ذكوان على إشباع المد لأن إمالة ذات الرء من طريق الصوري، وليس للصوري إلا توسط المد، وهكذا يعززون كل وجه منعه من كتاب **النشر** معتمدين وبشكل كلي على عزو الإمام **ابن الجزري** في **النشر**، وهكذا كان أغلب القراء في الفترة التي بين الإمام **ابن الجزري** إلى الإمام المنصوري، وكان هناك في هذه الفترة التي بين الإمام **ابن الجزري** إلى الإمام المنصوري أقلية من القراء كانوا يلتزمون بتقييدات الإمام **ابن الجزري** في **النشر** دون عزو طرق الرواة، فمثلاً: يقرءون بإمالة ذات الرء لابن ذكوان بخلفه على التوسط، ويمنعون إمالة ذات الرء لابن ذكوان على الطول دون أن يعرفوا الطرق ملتزمون بما قرءوا به على شيوخهم ويقولون: (**هكذا أقرأني شيخي**)، وهؤلاء هم الأقلية النادرة في تلك الفترة.

وبذلك يتبين لنا: أن جميع القراء الذين جاءوا بعد الإمام **ابن الجزري** كانوا يلتزمون بتقييدات **النشر** و **مفقود** فقط سواء كانوا يعززون الطرق أم لا.

ومن باب تقسيم مناهج المحررين نحب أن نطلق على هؤلاء القراء أتباع **النشر** أو مدرسة **النشر**، والتي تتميز بأن اعتمادها الوحيد في التحريات على **النشر**، و **مفقود** فقط.

ثانياً: مدرسة المنصوري (الفترة التي بين الإمام المنصوري إلى يومنا هذا):

ثم جاء بعد ذلك الإمام **علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري** (ت: ١١٣٤ هـ) فكتب **تحريرات الطرق والروايات**، وهو أول كتاب يحتوي على تحريرات كاملة لمتن **الطيبة**، وكتب **حل مجملات الطيبة**، وهو متن في عزو الطرق والروايات إلى أصولها من طريق **طيبة النشر**، وقد اعتمد الإمام **المنصوري** في تحريراته على قراءته على مشايخه، واختيارات الإمام **ابن الجزري** في **النشر**، و**المسائل التبريزية**، وكذلك اعتمد على ما كتبه **عثمان الناشري** في **مفقود النشر**. وكان الإمام **المنصوري** لا يشير في تحريراته إلى رجوعه إلى الكتب التي أسند منها الإمام **ابن الجزري** طرقه إلا قليلاً جداً، وذلك لاعتماده في تحريراته على قراءته على مشايخه.

ثم أصبحت تحريرات الإمام **المنصوري** هي المقبولة لدى جلة العلماء في عصره حتى أصبح لتحريرات الإمام **المنصوري** مخطوطات كثيرة جداً في حياته وبعد مماته في جميع أنحاء المعمورة، وهذا يدل على أن الإمام **المنصوري** لم يخالف ما كان يقرأ به المشايخ في ذلك العصر وما قبله، ولو شد الإمام **المنصوري** في شيءٍ لاشتعلت نيران المؤلفات في الرد عليه بدلاً من أن تكثر مخطوطات تحريراته.

ثم سار على درب الإمام **المنصوري** كثير من المحررين (ك**النبيتي**، و**الميهي**، و**الأجهوري**، و**العقباوي**، و**العبيدي**، و**الطباخ**، و**الإبياري**، و**السنطاوي**، و**المتولي** أولاً، و**الخليجي**) فكانوا لا يخرجون في الغالب عما ذكره الإمام **ابن الجزري** في **النشر**.

ومن باب تقسيم مناهج المحررين يطلق على هؤلاء المحررين وكتبهم أتباع الإمام **المنصوري** أو مدرسة الإمام **المنصوري** أو مدرسة **الرؤية**، والتي تتميز بالآتي:

أولاً: جل اعتمادها في التحريرات على اختيارات **ابن الجزري**، وعدم مراجعة الكتب التي أسند منها **ابن الجزري** حروف القراءات؛ فيذكرون في تحريراتهم الواجب منعه، والواجب المتعين مع وجه آخر، وما كان مطلقاً تبعاً لما أورده **ابن الجزري**، متمسكين بما ذكره **ابن الجزري** في كتابه **النشر**، وبذلك لم تمنع هذه التحريرات كثيراً من أوجه **الطيبة** التي تمنعها مدرسة **الأزميري**.

ثانيًا: تتميز مدرسة الإمام المنصوري بعدم الالتزام بالطرق التي أسندها **ابن الجزري** تفصيليًا للكتب، فقد يأخذون بوجه ذكره **ابن الجزري** في كتاب أسنده إسنادًا عامًّا دون أن يذكر طريق أحد الرواة أو القراء منه، فلا مانع لديهم من أخذ حكم لهشام من كتاب { **الوجيز** } للأهوازي، أو من أخذ حكم للأزرق من كتاب { **الإقناع** } لابن باذش، وذلك اعتمادًا على أن **ابن الجزري** قد أسند هذه الكتب إجمالًا في مقدمة كتابه **النشر** وإن لم يسند طرقًا خاصة منها.

ثالثًا: تتميز تحريرات مدرسة الإمام المنصوري بأنها متشابهة؛ فتحريرات المنصوري هي نفسها تحريرات **النبيتي**، وهي نفسها تحريرات **الميهي**، وهي نفسها تحريرات **الأجهوري**، وكذلك **العقباوي**، و**العبيدي**، و**الطباخ**، و**الإبياري**، و**السنطاوي**، و**المتولي** أولًا، و**الخليجي**، وهؤلاء كلهم كرجل واحد، والخلاف بينهم يسير جدًّا، وهذا يدل على أن هؤلاء المشايخ كانوا يُقَيِّدُونَ في تحريراتهم ما قرأوا به على شيوخهم.

ثالثًا: مدرسة الأزميري (الفترة التي بين الإمام الأزميري إلى يومنا هذا):

وقد خالف تحريرات المنصوري الأستاذ **يوسف أفندي زاده** في تحريراته بالأخذ بما يسميه الأخذ بالعزائم لا بالرخص^(١) وترك ما فيه احتمال نحو ما ذكر **ابن الجزري** أنه قليل أو ليس عليه العمل ونحو ذلك مما أدى إلى أنه (أي: **يوسف أفندي زاده**) قد ترك كثيرًا من الأوجه للقراء ورواتهم وطرقهم وإن كانت ظاهرة من **الطبيبة** وذلك مثل:

- ١- هاء السكت ليعقوب وقفًا في جمع المذكر السالم نحو ﴿**الْعَالِيْنَ**﴾.
- ٢- سكت المد لحمزة سواءً على المد المتصل نحو ﴿**السَّمَاء**﴾ أو المنفصل نحو ﴿**بِمَا أَنْزَلَ**﴾.
- ٣- غنة اللام والراء لكل القراء نحو ﴿**هُدَى لِلْمُتَّقِينَ**﴾.
- ٤- الإدغام الكبير ليعقوب نحو ﴿**فِيهِ هُدَى**﴾.

وهو يعقب على ذلك بأنه يأخذ بالعزيمة، وإن كان في مجمل ما يأتي به من تحريرات على

طريقة المنصوري في الاعتماد على نقل **ابن الجزري**.

(١) مخطوطة تحريرات الأستاذ يوسف أفندي زاده ص ٣.

واتبع الإمام **الأزميري** الأستاذ **يوسف أفندي** في مراجعة الكتب التي ذكرها **ابن الجزري** في **النشر**، ولم يعتمد على نقل **ابن الجزري** إلا في مواضع قليلة ترك فيها ما وجد في الكتب، ومما يلاحظ أنه يجري الأوجه أحياناً اعتماداً على نقل **ابن الجزري** وأحياناً على ما وجد في الكتب؛ ولذلك خالفت تحريراته تحريرات السابقين فمنع أوجهاً من **الطيبة** لم يمنعها من سار على طريقة **المنصوري**^(١)، فأنشأ بذلك مدرسة أخرى في التحريات يعتبرها أتباعه أدق من السابقة، ثم جاء من بعده من اتبع طريقته ك**السمرقندي**، و**ابن كريم**، و**السيد هاشم**، و**المتولي** آخرًا، و**الضباع**، و**الزيات** و**عامر عثمان**، و**السمنودي**، و**محمد جابر المصري**، و**عبد الرزاق موسى**، و**محمد ابراهيم سالم**.

ومن باب تقسيم مناهج المحررين يطلق على هؤلاء المحررين وكتبهم أتباع الأستاذ **يوسف أفندي زاده** أو مدرسة الإمام **الأزميري** أو مدرسة **الدَّراية**، وكان أبرزهم الإمام **المتولي** الذي توسع في الاعتماد على ما في الكتب المسندة وترك الاعتماد على نقل **ابن الجزري** في غالب تحريراته فخالف **الأزميري** في مسائل عديدة، وكذلك من جاء بعد **المتولي** ونهج نهج هذه المدرسة زاد^(٢) في منع أوجه من **الطيبة** بالرجوع إلى الكتب وترك الاعتماد على نقل **ابن الجزري**، ولعل الشيخ **إبراهيم شحاتة السمنودي** هو أكثر من اتبع نهج هذه المدرسة فقد توسع في نظم التحريات حتى بلغت أكثر من ألف بيت، خالف في مسائل كثيرة منها من سبقه لكثرة تحريره في الرجوع إلى الكتب المسندة في **النشر**، وترك الاعتماد على نقل **ابن الجزري** واختياراته، إضافة لاعتماده على تخرج الأوجه مراعيًا مراتب المدود، ولعل ما يميز منهج مدرسة الإمام **الأزميري** هو:

(١) كمنعه الإدغام الكبير ليعقوب على المد، ومنعه الغنة للأزرق وهكذا.

(٢) وبعضهم زاد في تجويز أوجه وجدها في الكتب مع ترك **ابن الجزري** لها وعدم تضمينها في **طيبته** وأوسعهم في ذلك هو الشيخ **السمنودي** وقد كان مما زاده ولم يسبق به السكت لرويس قبل الهمز، والغنة لشعبة، والوقف بالواو على **يدع** و**يبيع** و**سندع** ليعقوب، مع أنه يلزمه على هذا المنهج كثير من الزيادات لا يتضح لنا سبب تركه لها أذكر منها على سبيل المثال: ترك ادغام الباء في الميم في قوله تعالى في سورة **هود** "اركب معنا" للأصبهاني، وهي مروية من **كفاية أبي العز والمبهيج والمستنير والروضتين** وهي وجه من **غاية الاختصار**، وترك تسهيل الهمزة في نحو (**يشاء** إلى) بين الهمزة والواو وهو في **الكافي وغاية الاختصار وكفاية أبي العز وتلخيص أبي معشر**، وترك تحقيق همزة (ها أنتم) للأصبهاني وهي في **الكامل والمصباح**، وترك فتح الراء في فواتح السور عن هشام مع تعدد طرقها، ولا أطيل في هذا؛ لأنه باب واسع .

١- الإكثار من الرجوع إلى أصول **النشر** لأخذ الأحكام (وعدم الاعتماد في ذلك على اختيارات **ابن الجزري** إلا قليلاً) وإن خالفت هذه الاختيارات ما في الكتب نحو الغنة للأزرق، وترك الغنة لشعبة، وترك فتح ذوات الرء للمطوعي من كتاب **{ المبهج }** ونحو ذلك.

٢- عدم الاعتماد على الطرق الأدائية التي أسندها **ابن الجزري** في **النشر** إذا لم يفصل **ابن الجزري** ما بها من أحكام، مع أن الظاهر أن **ابن الجزري** لم يسندها إلا للاحتجاج بها على ما أورده في كتابه **النشر وطيبته**.

٣- تمسكهم بأخذ الأحكام من الطرق التي أسندها **ابن الجزري** تفصيلاً في **النشر**، وعدم الاكتفاء بإسناد الكتاب إجمالاً في مقدمة **النشر**، فهم لا يأخذون أحكاماً من **{ الإقناع }** لابن الباذش أو **{ الاختيار }** لسبط الخياط، ونحو ذلك؛ لأن **ابن الجزري** لم يسق منها طرقاً مفصلة في **النشر**.

❁ أنواع اختلاف التحريات، والحل المقترح:

التحريات على الطيبة قد وقع فيها الخلاف على ما يلي:

١- **من لا يقولون بها بل يردونها**، ويرون أنها من المحدثات، ومن هؤلاء الشيخ **عبد الفتاح القاضي** والشيخ **محمد سالم محيسن**؛ وللأسف الشديد قد اعتمد **{ الأزهر الشريف }** هذا الرأي فألغى دراسة التحريات على نظم **الطيبة** في مراحل دراسة القراءات.

٢- **مدرسة النشر**: وجل اعتمادها في التحريات على **النشر** ومفقوده كما كان يفعل القراء الأوائل من بعده، وإلى هذا الرأي أمال بعض العلماء في عصرنا الحالي، وعلى رأسهم العلامة **/ إيهاب فكري (حفظه الله)** فكتب تقييدات الإمام **ابن الجزري** التي في **النشر** في كتاب سماه **بالتحريات الجزرية** ثم نظمه في نظم سماه **بنظم التحريات الجزرية**.

٣- **مدرسة المنصوري**: وجل اعتمادها في التحريات على ما قرره الإمام **المنصوري** في كتابه **تحرير الطرق والروايات**.

٤- **مدرسة الأزميري**: وجل اعتمادها في التحريات على ما قرره الإمامان **الأزميري** و**المتولي** في **تحريرتهما على الطيبة**.

❁ **والحل المقترح** هو الرجوع إلى مدرسة الإمام المنصوري للأسباب الآتية:

أولاً: الإمام المنصوري كَتَبَ التحريرات التي قرأها على شيوخه أثناء التلقي (وهو أول من خَطَّ بيده تحريرات الآيات من الفاتحة إلى خاتمة الكتاب)، وأصبحت تحريرات الإمام المنصوري هي المقبولة لدى جلة العلماء في عصره حتى أصبح لتحريرات الإمام المنصوري مخطوطات كثيرة جداً في حياته وبعد مماته في جميع أنحاء المعمورة، وهذا يدل على أن الإمام المنصوري لم يخالف ما كان يقرأ به المشايخ في ذلك العصر وما قبله، ولو شدَّ الإمام المنصوري في شيءٍ لاشتعلت نيران المؤلفات في الرد عليه بدلاً من أن تكثر مخطوطات تحريراته.

ثانياً: الإمام المنصوري اعتمد في تحريراته بشكل كلي على تقييدات الإمام ابن الجزري التي في النشر، ولكنه زاد على النشر منع بعض الأوجه القليلة جداً التي لم يمنعها الإمام ابن الجزري، والتي كان يقرأ بها القراء من بعده.

ثالثاً: الأوجه القليلة جداً التي منعها الإمام المنصوري ولم يمنعها الإمام ابن الجزري ظلت أوجه منقطعة أداءاً لفترة طويلة من الزمان لا يقرأ بها أحد فانحصر التواتر على الأوجه التي لم يمنعها الإمام المنصوري.

رابعاً: معظم الأسانيد في مصر وشبه الجزيرة العربية تمر بالعلامة العبيدي؛ فمن الأولى الرجوع لتحريرات العلامة العبيدي، ومن المعروف أن تحريرات العلامة العبيدي هي نفسها تحريرات الإمام المنصوري.

من الأسباب السابقة يتلخص لنا قاعدة هامة جداً في التحريرات، وهي:

{ الأوجه التي منعها الإمام المنصوري ثم تبين لنا صحتها نُقِرُّ بصحتها ولا نقرأ بها لانقطاعها اسناداً } .

وفيما يلي الأوجه الصحيحة التي منعها الإمام المنصوري وانقطعت اسناداً:

أولاً: هاء السكت في جمع المذكر السالم، ومشدد الياء على الإدغام الكبير ليعقوب نُقِرُّ بصحتها لأنها تأتي من المصباح، ولا نقرأ بها لانقطاعها اسناداً.

ثانياً: إظهار باب ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ على الإدغام الكبير لرويس نُقِرُّ بصحته لأنه يأتي من المصباح، ولا نقرأ به لانقطاعه اسناداً.

ثالثاً: امتناع تفخيم الراء المضمومة للأزرق إذا فخم الراء المنصوبة المنونة في نحو قوله تعالى: ﴿وَلِيَتَّبِعُوا مَا عَلَّمُوا تَتَّبِعُوا﴾ [الإسراء: ٧] نُقِرُّ بصحته لأنه يأتي تفخيم المضمومة على تفخيم المنون المنسوب من إرشاد أبي الطيب، ولا نقرأ به لانقطاعه اسناداً.

رابعاً: امتناع الغنة لدوري أبي عمرو عند القراءة بإتمام الحركة من ﴿بَارِيكُمْ﴾ ونحوه، وكذلك امتناع الغنة لأبي عمرو عند إخفاء حركة ﴿بَارِيكُمْ﴾ ونحوه نُقِرُّ بصحتها لأن الغنة تأتي لدوري أبي عمرو عند القراءة بإتمام الحركة من ﴿بَارِيكُمْ﴾ ونحوه، وكذلك تأتي الغنة لأبي عمرو عند إخفاء حركة ﴿بَارِيكُمْ﴾ ونحوه من **الكامل**، ولا نقرأ بالغنة في ذلك لانقطاعها اسناداً.

خامساً: امتناع تسهيل الهمزة الثانية من ﴿عَالِدًا كَرِيمًا﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤] للأزرق مع قصر البدل نُقِرُّ بصحته لأنه يأتي التسهيل على قصر البدل من **التذكرة** ولا نقرأ به لانقطاعه اسناداً.

سادساً: امتناع توسط "لا" لحمزة على تفاوت سكت المدود (أي: امتناع توسط "لا" على سكت المد المنفصل وحده) نُقِرُّ بصحته لأنه يأتي من **الكامل** ولا نقرأ به لانقطاعه اسناداً.

سابعاً: امتناع إمالة تاء التأنيث لحمزة على توسط "لا" مع السكت العام نُقِرُّ بصحته لأنه يأتي من **الكامل** ولا نقرأ به لانقطاعه اسناداً.

- وهذه هي الأوجه التي منعها الإمام **المنصوري** وتأكدنا من صحتها، ولا نقرأ بها لانقطاعها اسناداً، وكذلك الحال في أي وجه سيتبين لنا صحته من الأوجه التي منعها الإمام **المنصوري**.

وفي شروط صحة القراءة قال الإمام **ابن الجزري في الطيبة:**

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ
وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ
فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَحْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتْ
شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ

تحدث الإمام **ابن الجزري** في هذه الأبيات عن **أركان صحة القراءة**، وهي:

١- موافقة القراءة لوجه من أوجه اللغة العربية.

٢- موافقة القراءة للرسم العثماني ولو احتمالاً.

٣- صحة السند.

وبسبب الركن الثالث (وهو: صحة السند) لا نقرأ بالأوجه الصحيحة التي منعها الإمام **المنصوري** وانقطعت اسناداً.

الرد على المشايخ الذين يدعون القراء إلى القراءة بمدرسة النشر:

في البداية أقول للمشايخ الذين يدعون القراء إلى القراءة بمدرسة **النشر**: كيف تقرءون القراءات بالأوجه الصحيحة التي منعها الإمام **المنصوري** وانقطعت أسناداً؟
فإن قالوا: إنها موافقةٌ للغة العربية والرسم العثماني ولم يمنعها الإمام **ابن الجزري** وقرأ بها القراء من بعده لقرون.

فسأقول لهم: وهل قرأتم هذه الأوجه على مشايخكم؟

فسيقولون: لا؛ إننا عندما بحثنا في التحريرات وجدنا المحررين قد اختلفوا اختلافات كثيرة فرجعنا إلى كتاب **النشر** فوجدنا به تحريرات قد قرأ بها القراء من بعده لقرون دون أن يختلفوا فدعونا قراء **الطيبة** إلى القراءة بتقييدات **النشر** و**مفقوده** كما كان يفعل القراء الأوائل من بعده، وبذلك يرتفع الخلاف بين المحررين، وتقل التحريرات التي تلزم القراء إلى عدد قليل جداً إذا قورن بما في كتب التحريرات ك**(تنقيح فتح الكريم)**.

فسأقول لهم: وهل يصح عندهم أن تأتوا بقراءة **حميد بن أبي قيس الأعرج**، أو قراءة **أبي حيوة**، أو قراءة **أبي السمال**، أو قراءة **عاصم الجحدري**، أو قراءة **أبي الهيثم**، أو قراءة **أبي حاتم**، أو قراءة **ابن السمين**، أو قراءة **أحمد بن حنبل** ثم تستخرجوا من هذه القراءات الأوجه التي وافقت اللغة العربية والرسم العثماني ثم تقرءوا بها طلابكم وتعطوهم أسانيداً؟

فسيقولون: لا؛ إننا لا نستطيع أن نعطي طلابنا أسانيداً بقراءات لم نقرأ بها على مشايخنا وإن وافقت اللغة العربية والرسم العثماني لانقطاعها أسناداً بسبب إجماع العلماء على عدم القراءة بها.

فسأقول لهم: كذلك لا نستطيع اليوم أن نقرأ بالأوجه الصحيحة التي منعها الإمام **المنصوري** وانقطعت أسناداً، وذلك لأن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول بالتواتر دون انقطاع.

قال في **النشر**: { قال زيد بن ثابت القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقروا كما علمتموه، ولذلك كان الكثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأتُ لقرأتُ حرفَ كذا كذا، وحرفَ كذا كذا } **(النشر: ج ١ / ص ٢٢)**.

وفي النهاية أذكر لهم ما قاله الشيخ الدكتور/ إيهاب فكري في كتابه: { تأصيل تحرير القراءات }:
الأصل الأول: { وما لم أقرأ به لا آخذ به }:

هذا نص عن الإمام/ مكي بن أبي طالب القيسي في كتاب: { التبصرة } (ص: ٤١٧)، وهو أصل صحيح متفق عليه لما ورد عن عليّ (رضي الله عنه): { أن رسول الله (ﷺ) يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، فقال: فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه } (حديث صحيح رواه الحاكم وابن حبان).

فلا يجوز للقارئ أن يقرأ أو أن يقرئ بما لم يتلقه عن مشايخه.

قال الإمام ابن الجزري في منجد المقرئين (ص: ٥):

{ ولا يجوز له أن يقرئ إلا بما سمع أو قرأ؛ فإن قرأ الحروف المختلف فيها أو سمعها فلا خلاف في جواز إقراءه القرآن العظيم بالشرط المتقدم } أ. هـ.

يعني: أن يكون ذاكراً عالماً بكيفية ما يقرأ.

فلا يجوز أن يروي الطالب عن شيخه أو شيوخه ما لم يتعلم منهم فإنه يكون بذلك كاذباً عليهم، والاحتياط في نقل القراءات لا يقل عن الاحتياط في نقل الأحاديث، ومن ذلك أيضاً قول الأزميري (رحمته الله) في تعليل عدم قراءته بإدغام ﴿بَيْتٌ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ٨١] ليعقوب من المصباح: { إنه لم يقرأ به، وكذلك لا يقرئ به }.

وعندما ذكر للشيخ الفرماوي (رحمته الله) (وهو: أحد تلاميذ الشيخ عامر عثمان الناهيين) ما ذكره المتولي في متن العزوة عن رواية ابن ذكوان من طريق الصوري ﴿يَوْمِهِمُ الَّذِي﴾ [الذاريات: ٦٠]، ﴿أَهْلِهِمْ أَنْقَلَبُوا﴾ [المطففين: ٣١] بضم الهاء والميم، فقال: { لم نقرأ به }، وعندما ذكرت ذلك للعلامة/ أحمد مصطفى أبو حسن قال: { صدق لم نقرأ به }.

ويعني بذلك أنه لا يقرأ بها إذ انقطع إسنادها، وهذه القاعدة منتشرة في المؤلفات المختلفة في القراءات، ولم يبلغني فيها خلاف، والله أعلم.

فرع: هذه القاعدة في الزيادة عن ما تلقى الطالب عن شيخه أما النقص فله أن ينقص فيما تلقاه، وأن يقتصر على بعضه، بل له أن يبين أن بعض ما قرأ به خطأ، ويتركه كما ورد عن ابن مجاهد في كلمة «رِزَاء» [العلق: ٧]، وانظر: **النشر** (ج: ٢/ ص: ٤٠٢).

انتهى كلام الشيخ الدكتور / **إيهاب فكري (حَفَظَهُ اللهُ)**.

وبهذا يتبين لنا أن القراءة بالأوجه الصحيحة التي منعها الإمام **المنصوري** وانقطعت اسنادًا

مردودٌ عليها بما قاله الشيخ **إيهاب فكري (حَفَظَهُ اللهُ)** في كتابه: { **تأصيل تحرير القراءات** }.

وختامًا: كيف لكم أن تقرُّوا طلابكم مثلًا بهاء السكت في جمع المذكر السالم على الإدغام الكبير ليعقوب، وهي منقطعة في الإسناد، ولم تقرُّوا بها على مشايخكم، وتعلمون جيدًا أنه لا يجوز للقارئ أن يقرأ أو أن يقرئ بما لم يتلقه عن مشايخه، وأن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول بالتواتر دون انقطاع، وأضف إلى ذلك أنه لا يصح لكم أن تكتبوا أسانيد لطلابكم وهي تمر على العلامة **العبيدي**، والعلامة **العبيدي** منع هاء السكت على الإدغام الكبير، وهذا لا يصح في الإسناد، لأن القراءة يأخذها الآخر عن الأول، فهذا الوجه يتطلب منكم أن تأتوا بأسانيد لا تمر على **المشايخ** الذين يمنعون هذا الوجه، ولن تستطيعوا فعل ذلك.

فالحق أن تتبع تحريرات الإمام **المنصوري** كما هي منظومة في كتابنا هذا **مختصر تحريرات**

الخليجي، وكما هي مدونة أيضًا في كتابنا **الجواهر الخالدة**، والله الموفق.



✽ أبرز أخطاء مدرسة الإمام الأزميري:

١- { إجازة الغنة في الموصول رسماً } نحو ﴿فَالْمُ﴾، ﴿الَّنُ﴾، ﴿لِقَالًا﴾، ﴿الَّا﴾.

والرد: لا تصح الغنة في الموصول رسماً لقول ابن الجزري في النشر:

{ أطلق من ذهب إلى الغنة في اللام، وعمم كل موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان منفصلاً رسماً، نحو ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٦٩] وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أما إذا كان متصلاً رسماً، نحو ﴿فَالْمُ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [هود: ١٤]، ﴿الَّنُ تَجْعَلُ لَكُمْ﴾ [الكهف: ٤٨]، ونحوه مما حذفته منه النون، فإنه لا غنة فيه؛ لمخالفة الرسم في ذلك، وهذا اختيار الحافظ أبي عمرو الداني، وغيره من المحققين { (النشر: ٢ / ٢٨).

٢- { منع الغنة للأزرق نهائياً }:

والرد: لا يصح منع الغنة للأزرق نهائياً لأنها تأتي من الكامل من طريق ابن شنبوذ عن الأزرق، وليس في الكامل مد ﴿شئيو﴾ ولا تفخيم الراء المضمومة ولا توسط البدل؛ فتمتنع الغنة للأزرق على مد ﴿شئيو﴾ وتفخيم الراء المضمومة وتوسط البدل.

٣- { إجازة الغنة في اللام والراء على الإدغام الكبير لأبي عمرو، وتعيينها في اللام على الإدغام الكبير ليعقوب، وتعيينها في الراء على الإدغام الكبير لروح }:

والرد: أجمع كل من أتى بعد الإمام ابن الجزري على عدم الغنة مع الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب؛ لأن إمام الفن ابن الجزري صرح في كتابه النشر بأنه لم يقرأ لأبي عمرو البصري بالغنة على إدغام الكبير في النون الساكنة والتنوين.

قال ابن الجزري في النشر:

{ وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه أخذ، ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير { (النشر: ٢ / ٢٩).
وأما يعقوب فهو داخل ضمناً في الحكم السابق لقوله في الطيبة: (وَقِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ مَا لِابْنِ الْعَلَا).

٤- { منع الغنة على السكت إلا لابن الأخرم على غير الموصول }:

والرد: تأتي الغنة على السكت لحفص كما تأتي لابن ذكوان من جميع طرقه على التوسط، وتمتنع الغنة على السكت لابن ذكوان على الطول فقط.

قلت: وهو الذي سارت به الركبان بعد **ابن الجزري** لم يعرف لهم مخالف.

٥- { منع الغنة على التوسط للحلواني عن هشام }:

والرد: تأتي الغنة للحلواني على وجه القصر من طريق **ابن مهران**، وللخزاعي في المنتهى، ومع التوسط للحلواني من طريق **ابن مهران** أيضًا.

٦- { إجازة الغنة لحفص على قصر المنفصل }:

والرد: لا تصح الغنة لحفص على قصر المنفصل، والمشهور عند العلماء اختصاص الغنة لحفص بالتوسط، وهو الذي لم يخالفه أحدٌ من المتقدمين أو المتأخرين كما نبه على ذلك الشيخ **المتولي** عندما قال: { **تنبيه**: ما ذكرناه من اختصاص الغنة له بالمد هو الذي عليه عمل أهل الأداء اليوم، ولم يبلغنا عن أحد خلافه } (الروض: ١٩٠).

وقال العلامة **أحمد عبد العزيز الزيات** في **تنقيح فتح الكريم**: (وَدَعُ عَنْ حَفْصٍ قَاصِرًا).

وأول من قال بالغنة لحفص على قصر المنفصل هو **صاحب الفريدة** عندما قال: { وتعين الغنة لحفص على مد التعظيم، وتجاوز له على القصر المطلق لاحتماها من **الكامل** } (٣ / ٥٥).
والمهم أنه ليس في كتاب **الكامل** قصر لحفص، ولو كان كتاب **الكامل** بين يدي **صاحب الفريدة** ما أجاز الغنة لحفص على قصر المنفصل.

٧- { منع التوسط على الإدغام الكبير لرويس وإجازته لروح }:

والرد: أجمع كل من أتى بعد الإمام **ابن الجزري** على مجيء الإدغام الكبير ليعقوب على القصر والتوسط من الروايتين.

قال **الدمياطي** في **إتحاف فضلاء البشر**: { وروى أبو الكرم الشهرزوري صاحب **المصباح** عن يعقوب بكماله إدغام جميع ما أدغمه أبو عمرو من المثلين والمتقارين، وإليه الإشارة بقول

الطبية: (وَقِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ مَا لِابْنِ الْعَلَاءِ)، وكذا ذكره أبو حيان في كتابه المطلب في قراءة يعقوب، وبه قرأ ابن الجزري عن أصحابه، وحكاه أبو الفضل الرازي واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمزة، قال شيخنا: وذلك لأنهم لما أطلقوا الإدغام عنه ولم يشترطوا له ما اشترطوا لأبي عمرو دل على إدغامه بلا شرط، قال: وكما دل على الإدغام مع الهمز يدل عليه مع مد المنفصل، وهو كذلك كما تقدم التصريح به { انتهى إتحاف }.

٨- { منع تغيير الهمز لهشام على قصر المنفصل }:

والرد: جاز المنصوري والعبيدي وغيرهما التغيير في الهمز المتطرف وقفا للحلواني على القصر من الوجيز، ورده الإزميري والمتولي وغيرهما؛ لأن الوجيز ليس مسنداً في النشر للحلواني، ولكن وجدنا في الإعلان^(١) القصر في المنفصل والتغيير في الهمز المتطرف وقفا، وعلى ذلك يجوز التغيير على القصر للحلواني من كتاب الإعلان.

٩- { فتح ذوات الراء للمطوعي عن الصوري }:

والرد: للصوري من الطريقتين (الرملي والمطوعي) إمالة ذوات الراء قولاً واحداً لقول ابن الجزري في النشر في فصل إمالة الراء التي بعدها ألف نحو «ذُكْرِي»، و«بُشْرِي»: { واختلف في ذلك كله عن ابن ذكوان فرواه الصوري عنه كذلك بالإمالة، ورواه الأخفش بالفتح { (١ / ٢٠٥). ثم قال في فصل إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة نحو «الدَّارِ»: { واختلف عن ابن ذكوان فرواه الصوري عنه إمالة ذلك كله { (١ / ٢١٠).

١٠- { مجيء تقليل ذات الياء للأزرق على قصر البدل }:

يُمْتَنِعُ التَّقْلِيلُ لِلأَزْرَقِ عَلَى قَصْرِ البَدَلِ عَلَى مَا نَقَلَهُ عَثْمَانُ النَاشِرِيُّ عَنِ الإِمَامِ ابْنِ الجَزْرِيِّ. قال الناشر في مفقود النشر: وقد نظم ذلك شيخنا (رَحِمَهُ اللهُ) قديماً في بيتين وأنسيتهما، ورأيت البيتين لما كنت في (تبريز) مكتوبين في حاشية كتاب لبعض تلامذته الذي استفاد منه في (الروم) فكتبتهما، وذكرتهما للشيخ حين رحلت إليه بـ(شيراز)، وهما هذان البيتان:

(١) وكتاب الإعلان مسند في النشر للحلواني.

كِدَّ {آتَى} لَوْرُشٍ افْتَحَ بِمَدٍّ وَقَصَّرَهُ وَقَلَّلَ مَعَ التَّوَسُّيْطِ وَالْمَدَّ مُكَمَّلًا

لِحِرْزٍ وَفِي التَّلْخِيصِ فَافْتَحَ وَوَسَّطَنُ وَقَصَّرَ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا

وقوله: (وَقَصَّرَ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا) تَصْرِيحٌ بِامْتِنَاعِ قَصْرِ الْبَدَلِ مَعَ التَّقْلِيلِ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَلَا الطَّرِيقَيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى الْقَصْرَ فِي الْبَدَلِ لَمْ يَرَوْهُ التَّقْلِيلَ، أ. هـ.

١١- {الوقف بالتحقيق بدون سكت على لام التعريف لحمزة}:

والرد: صرح الإمام ابن الجزري في نشره بعدم ثبوت هذا الوجه فقال:

{ لو وقف على نحو (الأرض، الآخرة، الأولى، الإنسان، الإحسان) ونحو ذلك فله وجهان:

أحدهما: التحقيق مع السكت؛ وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون وأبي عبد الله محمد بن شريح وأبي علي بن بليمة صاحب **العنوان** وغيرهم عن حمزة بكماله، وهو أحد الوجهين في **التيسير والشاطبية**، وطريق أبي الطيب بن غلبون وأبي محمد مكي عن خلف عن حمزة.

والثاني: النقل؛ وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد المهدوي وابن شريح أيضاً والجمهور من أهل الأداء، وهو الوجه الثاني في **التيسير والشاطبية**.

وحكى فيه وجه **ثالث**، وهو: **التحقيق من غير سكت** كالجماعة، ولا أعلمه نصاً في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة ولا عن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواه حالة الوصل مجمعون على النقل وفقاً لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافاً منصوصاً يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاص اعتماداً على بعض شروح **الشاطبية**، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها، والله أعلم { **النشر**: ١ / ١٨٧ }.

- وقد غاب الإمام **المتولي** عن نص ثمين **لابن الجزري** لم يشر إليه في **روضه**، حيث رجع الإمام **ابن الجزري** لهذه المسألة، وأكد فيها أنه لا يجوز ولا يصح ولم يثبت الوقوف بالتحقيق بدون سكت لحمزة، فقال: { ولذلك لم يتأت له في نحو (الأرض)، و(الإنسان) سوى وجهين، وهما: **النقل والسكت**؛ لأن الساكتين على لام التعريف وصلاً منهم من ينقل وفقاً كأبي الفتح عن خلف، والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله **فَيَقْرُءُ** على حاله كما لو

وصل كابني غلبون وأبي الطاهر صاحب **العنوان** ومكي وغيرهم، وأما من لم يسكت عليه كالمهدوي وابن سفيان عن حمزة وكأبي الفتح عن خلاد فإنهم مجمعون على النقل وقفا ليس عنهم في ذلك خلاف } **(النشر: ١ / ١٦٥)**.

قلت: فهذا نص صريح آخر ببيان الطرق، وهو ما غفل عنه الإمام **المتولي** مرتين:

الأولى: هنا من **النشر**، إذ لم يذكره البتة في **الروض**.

الثانية: بفقده لكتاب **التبصرة والهادي والإرشاد والهداية**، وهي الكتب التي اعتمد عليها في إثبات ما يريد، إلا أنه اعتمد على نقول غيره فيها، فهي كتب غير موجودة عنده، وبالله التوفيق.

١٢- { فتح { كَافِرِينَ } للصوري }:

والرد: للصوري من الطريقتين (الرملي والمطوعي) إمالة **{ كَافِرِينَ }** قولاً واحداً لقول **ابن الجزري** في **النشر**: { وأما **{ الْكُفْرِينَ }** فأماله أبو عمرو والكسائي من رواية الدوري ورويس عن يعقوب، ووافقهم روح في **النمل**، وهو: **{ إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ }**، واختلف عن ابن ذكوان فأماله الصوري عنه وفتح الألف { **(النشر: ١ / ٢١٣)**.

الرد على المشايخ الذين يدعون القراء إلى القراءة بمدرسة الأزميري:

أقول لهم: إن منهج **الأزميري** و**المتولي** في منع بعض أوجه **الطيبة** ضعيف مضطرب فقد تبين لي أن القواعد التي بنيت عليها هذه التحريرات عليها مؤاخذات واضحة بعد أن اتضح لي أن **الأزميري** و**المتولي** لم يكن عندهما كل الكتب التي بنى عليها **ابن الجزري** كتابه **النشر** و**طيبته**، وقد أدى عدم وجود هذه الكتب إلى أنهما حكموا بالظن حتى يستوفوا تحريراتهم، وكثير من ظنونهم اتضح خطأها.

ولهذا فإن هذه التحريرات فيها تجاوزات كثيرة؛ لأنها تخالف منهج **ابن الجزري** وتفترض أنه فاته ضبط كتابه **النشر**، فتمنع عشرات الأوجه التي يقتضي متن **الطيبة** القراءة بها، وهي تفعل ذلك مع نقص واضح فيما تحت أيدي أصحابها مما كان تحت أيدي **ابن الجزري**.



ما خالفنا فيه تحريرات الخليلي

١- الإدغام الكبير ليعقوب في الميم مع الباء:

منع العلامة الخليلي الإدغام الكبير ليعقوب في الميم مع الباء بحجة أنه من الإخفاء، فقال:
وَالْحَضْرَمِيُّ أَدْغَمَ مَعَ قَصْرٍ وَمَدٍّ ﴿لاخ: ٥٧﴾ **لَا الْمِيمَ قَبْلَ الْبَاءِ مِمَّا التَّالِثُ عَدُوٌّ**
 قال ابن الجزري في النشر:

(وذكر صاحب المصباح عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من **حروف المعجم أي من المثلين والمتقاربين**، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه **المطلوب في قراءة يعقوب**، وبه قرأنا على أصحابنا عنه، وربما أخذنا به) (النشر: ١ / ١٢٤).
 وقوله: من المثلين والمتقاربين، يعني: أنه من المثلين والمتقاربين والمتجانسين أيضًا (أي: أن يعقوب أدغم جميع ما أدغمه أبو عمرو).

وقال العلامة المتولي في **الروض النضير** (في الرد على من منع الإخفاء ليعقوب):
 وإذا اتفق رواة الإدغام الكبير عن أبي عمرو على إخفاء الميم قبل الباء ولم يختلفوا في شيء من ذلك كاختلافهم في بعض المدغمات كفى بقوله في **الطيبة** (وَقِيلَ عَنِ يَعْقُوبَ مَا لِابْنِ الْعَلَاءِ) نصًا في الإخفاء ليعقوب.

هام جدًّا:

- لم يمنع الإمام المنصوري والعلامة العبيدي الإدغام الكبير ليعقوب في الميم مع الباء مما يدل على أنه كان يقرأ ليعقوب بالإدغام الكبير في الميم مع الباء إلى أن منعه العلامة الطباخ ثم تبعه العلامة محمد هلالي الإياري والعلامة السنطاوي والعلامة الخليلي على ذلك.

- وعملنا على القراءة ليعقوب بالإدغام الكبير في الميم مع الباء، وقد ذكرت في تنقيحي أن ليعقوب الإدغام الكبير مع القصر والتوسط ثم ذكرت أن الإدغام الكبير لرويس في ﴿أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١] يلزم معه طول المد (٦) حركات، ولم أ منع الإدغام الكبير ليعقوب في الميم مع الباء فقلت:

وَالْحَضْرَمِيُّ أَدْغَمَ مَعَ قَصْرٍ وَمَدٍّ ٢٢ {أَنْسَابَ} مَعَ خَاصِ رُوَيْسٍ طُولَ مَدٍّ

٢ - تقليل «الدُّنْيَا» للسوسى على التوسط:

منع المنصوري والعبدي والخليجي للسوسى تقليل لفظ «الدُّنْيَا» مع توسط المنفصل، وأجاز الزيات التقليل مع التوسط للسوسى، واتفق المنصوري والعبدي والخليجي والزيات على مجيء التقليل مع التوسط للسوسى في قوله تعالى: «وَمَا أُوذِيْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّاهَا» إلى «تَعْقِلُونَ» [القصص: ٦٠] وخصَّوه بالخطاب في «تَعْقِلُونَ»، ويمتنع عند المنصوري والعبدي والخليجي والزيات للسوسى تقليل «الدُّنْيَا» مع الغيب في «يَعْقِلُونَ» على التوسط.

قال الخليجي:

وَالسُّوسِ فِي نَحْوِ أَوْ لَمْ يَرِ يَرِدُ ﴿٧٧﴾ مَيْلًا، وَمَا قَلَّلَ «دُنْيَا» إِنْ يَمَدَّ
سِوَى الْقَصَصِ إِنْ يَعْفِلُونَ حَاطَبًا ﴿٧٨﴾ وَعَنْهُ الْإِطْلَاقُ بِفُعْلٍ يُجْتَبَى

والرد عليه:

أولاً: تقليل «الدُّنْيَا» للسوسى على التوسط لم يمنعه الإمام ابن الجزري.

ثانياً: الإمام المنصوري لم ينص على منع تقليل «الدُّنْيَا» للسوسى على التوسط، وإنما غفل فقط عن ذكر وجه الإظهار مع التوسط وتقليل «الدُّنْيَا» مع فتح «التَّارِ» في قوله تعالى: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿٢٠١﴾» [البقرة: ٢٠١].

ورد عليه الإمام الأزميري في بدائع البرهان فقال { وغفل الشيخ عن ذكر الإظهار مع المد وتقليل «الدُّنْيَا» مع فتح «التَّارِ» مع أنه يجيء من غاية أبي العلاء بلا شك } (البدائع: ٨٩).

وقول الإمام الأزميري (وغفل الشيخ ... إلخ) يدل على أن هذا الوجه كان معروفاً ومقروءاً به أيام الإمام المنصوري، ولكن الإمام المنصوري غفل فقط عن ذكره.

ثالثاً: بعد البحث توصلنا إلى أن تقليل «الدُّنْيَا» وجميع باب فُعْلٍ يأتي للسوسى على فويق القصر من غاية أبي العلاء، وقد اتفق جميع المحررين على رفع مرتبة فويق القصر إلى التوسط ومجيء تقليل باب فُعْلٍ للسوسى على التوسط من غاية أبي العلاء.

رابعاً: جاء في كتاب الكامل تقليل (مُوسَى)، (عِيسَى)، (يَحْيَى) على التوسط لأبي عمرو من الروايتين (مما يدل على صحة تقليل جميع باب فُعْلٍ للسوسى على التوسط).

- وعملنا إجازة تقليل لفظ «الدُّنْيَا» للسوسى على التوسط دون أي تقييدات في تنقيحنا.

٣- التحقيق بلا إدخال لهشام في نحو ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] على قصر المنفصل:

قال الخليلي في المقرب:

ففي: ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] التحقيق بلا إدخال وبه، والتسهيل به فقط؛ تأتي على قصر المنفصل ومدّه.

والرد عليه: قال ابن الجزري في النشر في حكم الإدخال بين الهمزتين من كلمة:

(واختلف عن هشام، فروى عنه الحلواني^(١) من جميع طرقه الفصل كذلك، وروى الداجوني عن أصحابه عنه بغير فصل، وبذلك قرأ الباقر ممن حقق الثانية أو سهلها، وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني عن هشام بالفصل كرواية الحلواني عنه) (النشر: ١ / ٣٦٤).

وقوله: انفرد، يعني: أنه لا يأخذ به.

٤- منع الخليلي لحمزة من الرويتين السكت مع الإمامة وقفاً في نحو ﴿الْأَبْرَارِ﴾، ومنع لخلاد السكت مع الفتح، قال العلامة الخليلي:

وَنَحْوِ {الْأَبْرَارِ} اٰمْنَعًا مِمْلًا عَلٰى ﴿لَاخ: ١١٩﴾ سَكَّتِ بِهَا وَفَتَحَ خَلَادٌ اِحْطَلَا

وأجاز المنصوري والعبدي والزيات السكت مع الإمامة وقفاً للرايين، قال العبيدي:

قوله تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [١٩٣] لحمزة التقليل مع النقل والسكت، والإمالة مع النقل والسكت، واخلاد الفتح مع النقل، وعملنا على المنصوري والعبدي والزيات فلم أمنع في نحو ﴿الْأَبْرَارِ﴾ وقفاً إلا وجه الفتح مع السكت لخلاد فقلت في تنقيحي:

وَنَحْوِ {الْأَبْرَارِ} اٰمْنَعًا فَتَحًا عَلٰى ٧٤ سَكَّتِ لَخَلَادٍ بِهَا بَلْ اِنْقَلَا

هام:

الأوجه التي أجازها المنصوري، ومنعها الخليلي ثم ثبت لنا صحتها يكون العمل عليها عندنا لأن هذه الأوجه لم يمنعها ابن الجزري في النشر ووافق الإمام المنصوري فيها ابن الجزري فكان العمل على الإقراء بها.



(١) ومعلوم أن للحلواني القصر والتوسط، وللداغوني التوسط فقط، فيكون لهشام الإدخال قولاً واحداً على القصر، وعليه عملنا.

٥- حكم الوقف على الراء المنصوبة المنونة نحو ﴿حَبِيرًا﴾:

منع **الخليجي** للأزرق تفخيم الراء المنصوبة المنونة في نحو ﴿حَبِيرًا﴾ على توسط البدل حالة الوقف أما عند قصر ومد البدل فيجوز الوجهان، فإن وصلت فعمم الترقيق والتفخيم فيها مع ثلاثة البدل، قال **الخليجي**:

وَنَحْوُ ﴿حَبِيرًا﴾ إِنْ تَوَسَّطَ رَقْفُنْ ﴿ل:خ: ٨٦﴾ وَقَفًّا فَقَطْ وَإِنْ وَصَلَتْ عَمَّيْنِ
ومنع **العبيدي** والزيات تفخيم الراء المنصوبة المنونة وقفًا على توسط البدل مع تقليل ذات الياء فقط، وعملنا على **العبيدي** والزيات فقلت:

وَنَحْوُ {حَبِيرًا} إِنْ تَوَسَّطَ رَقْفُنْ ٤٣ وَقَفًّا فَقَطْ مُقَلَّلًا عَنْهُ أَعْلَمَنْ
ومنع **الخليجي** أيضًا في اجتماع الراءين المنصوبتين المنونتين الموقوف على ثانيتهما تفخيمهما على توسط البدل، قال **الخليجي**:

وَعِنْدَ تَوَسُّيْطٍ فَالْآخَرَى رَقْفًا ﴿ل:خ: ٨٣﴾ مَعَ وَجْهِي الْأُولَى تَكُنْ مِمَّنْ رَقَا
- وعملنا عند توسط البدل على ترقيقهما ثم تفخيمهما ثم ترقيق الأول فقط فقلت:
وَعِنْدَ تَوَسُّيْطٍ فَالْآخَرَى رَقْفًا ٤٠ مَعَ وَجْهِي الْأُولَى وَكُلًّا فَحَمَّا

٦- منع **المنصوري** و**العبيدي** لخلاد الوقف بإمالة تاء التأنيث في ﴿بَسْطَةَ﴾ [الأعراف: ٦٩] على قراءته بالسين مع سكت المد المنفصل فقط^(١)، وأجازه **الخليجي**، وأقرأنا به.

كما منع **الخليجي** لخلاد الوقف بإمالة تاء التأنيث في ﴿بَسْطَةَ﴾ [الأعراف: ٦٩] على قراءته بالسين مع السكت العام، وأجازه **المنصوري** و**العبيدي** والزيات، وأقرأنا به، قال **الخليجي**:
وَمَيْلَ خَلَادٍ بِـ ﴿بَسْطَةَ﴾ حُظْلٌ ﴿ل:خ: ٢٠٢﴾ إِنْ يَتْلُهَا بِالسِّينِ سَاكِتًا بِكُلِّ
- وعملنا على قراءة ﴿بَسْطَةَ﴾ [الأعراف: ٦٩] لخلاد بدون امتناع فلم نقييد شيئاً لأن ما منعه **المنصوري** و**العبيدي** أجازه **الخليجي**، وما منعه **الخليجي** أجازه **المنصوري** و**العبيدي**.

(١) ومنع **الزيات** لخلاد وجه السين في ﴿بَسْطَةَ﴾ نهائيًا إذا قرأ بسكت المد المنفصل دون المتصل، قال **الزيات** في التنقيح (والكلام معطوف على ﴿بَسْطَةَ﴾):

وَمَنْ يَرُو سَكَّتْ الْمَدُّ ذِي الْفُضْلِ وَحَدَّهُ ﴿ل:ت: ١٦٦﴾ لِيَخْلُدِيهِمْ فَالْصَّادُ لَا غَيْرَ أَوْصَلَا

٧ - قوله تعالى ﴿وَلَيْتَى اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]:

أثبت **الخليجي** الخلاف في ﴿وَلَيْتَى اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦] لأبي عمرو بأكمله، فقال:

لِابْنِ الْعَلَاءِ حُلْفٌ ﴿وَلَيْتَى﴾ رُويَا ﴿٢٠٥﴾ وَالْوَقْفُ عِنْدَ الْحَذْفِ مُطْلَقًا بَيًّا

ولم يتكلم **المنصوري** و**العبيدي** عن هذا الموضوع فهو عندهما كما أقره **ابن الجزري** في **الطيبة** من إثبات الخلاف للسوسي وحده، وكذلك أثبت **الزيات** في **التنقيح** الخلاف للسوسي وحده فقال:

وَلَيْتَى مَعَ يَأْتِيهِ دَعٌ مَدَّ صَالِحٌ ﴿٢٥٧﴾ وَإِنْ تَكَسَّرْنَ مَعَ حَذْفِ يَاءٍ مُثَقَّلًا

ولم نتكلم في تنقيحنا عن الخلاف في ﴿وَلَيْتَى اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦] لأن عملنا على إثبات الخلاف للسوسي وحده كما أقره **ابن الجزري** في **الطيبة**.

٨ - تقليل "فعلى" على فتح ﴿الدُّنْيَا﴾ لأبي عمرو:

لم تأت فعلى مع ﴿الدُّنْيَا﴾ إلا في موضعين، وهما:

أ- ﴿الدُّنْيَا﴾ مع ﴿الْقُصُورِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوَّةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوَّةِ الْقُصُورِ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

ب- ﴿مُوسَى﴾ مع ﴿الدُّنْيَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٨٨].

هذا الوجه (وهو تقليل فعل على فتح ﴿الدُّنْيَا﴾) ممنوع نهائيًا عند **الزميري** و**المتولي** و**الزيات**، وأجازه **المنصوري** و**العبيدي** و**صاحب الفريدة** في الموضوع الثاني فقط، وأجازه **الطباخ** في الموضوعين وتبعه **الخليجي** على ذلك فقال:

وَإِبْنُ الْعَلَاءِ تَقْلِيلٌ ﴿دُنْيَا﴾ مَنَعًا ﴿٧٠﴾ مَعَ فَتْحِهِ فَعَلَى إِذَا مَا اجْتَمَعَا

والتعليق:

تقليل ﴿مُوسَى﴾ على فتح ﴿الدُّنْيَا﴾ انفرد به **الهدلي** في **الكمال**^(١) (لأن في **الكمال** تقليل ﴿مُوسَى﴾، **عيسى**)، **يحيى**) لأبي عمرو من الروايتين وفتح باقي الباب)، وأما تقليل ﴿الْقُصُورِ﴾ على فتح ﴿الدُّنْيَا﴾ فهو وجه قياسي أجازته العلامة **الطباخ** قياسًا على تقليل ﴿مُوسَى﴾ على فتح ﴿الدُّنْيَا﴾ ثم تبعه العلامة **الخليجي** على ذلك.

(١) وذكر الإمام **المنصوري** هذا الوجه من كتابي (الهداية) و(الهادي) أيضًا (انظر تحريرات **المنصوري** ص: ٢٠٩)، والأولى عدم الأخذ به لأن منع هذا الوجه ظاهر (النشر) و(الطيبة).

والخلاصة:

منع تقليل **فعلِي** على فتح **(الدُّنْيَا)** في الموضوعين اختيار **ابن الجزري**؛ لأن **(دُنْيَا)** على وزن **فُعْلَى**، وقد قلت في تنقيحي:

فُعْلَى و{دُنْيَا} سَوِيًّا لِابْنِ الْعَلَا ٣١ فَأَفْتَحَهُمَا مَعًا وَكَلَّا قَلًّا

٩- منع **الخليجي** لأبي جعفر التسهيل مع القصر في **(إِسْرَائِيلَ)** في قوله تعالى: **(قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ)** [يونس: ٩٠] على مد التعظيم.

وَأَنَّ أَبُو جَعْفَرٍ تَعْظِيمًا يُمَدُّ ﴿٢٢٥﴾ أَرْبَعًا الْأَدْنَى بِـ (إِسْرَائِيلَ) رُدُّ

ولم يمنع **المنصوري** و**العبيدي** و**الزيات** شيئاً فبأتي عندهم التسهيل مع التوسط والقصر على مد التعظيم، وعملنا على **المنصوري** ومن معه فلم نقييد في تنقيحنا شيئاً.

١٠ - منع إمالة **(النَّاسِ)** على تقليل **(بَلَى)** لدوري أبي عمرو:

منع **الخليجي** إمالة **(النَّاسِ)** على تقليل **(بَلَى)** في قوله تعالى: **(بَلَى وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾)** [النحل: ٣٨]، فقال:

وَأَمْنَعُ لَهُ إِيمَالَةَ (النَّاسِ) عَلَى ﴿٧٣﴾ تَقْلِيلِهِ (بَلَى) فَبِالْفَتْحِ تَلَا

والرد عليه: أن إمالة **(النَّاسِ)** على تقليل **(بَلَى)** تأتي من كتاب **الهادي**، ولم يمنعها

المنصوري و**العبيدي** و**الزيات**، قال **الزيات** في التنقيح:

بَلَى إِنْ تَقَلَّلَ أَحْفَظُهُمْ وَعُنَّةٌ ﴿١٧٩﴾ فَدَعَّ لَا تُمَلِّدُ دُنْيَا وَفُعْلَى فَقَلَّلَا

وَفِي النَّاسِ إِنْ تُضْجَعُ فَلَا تَقْصُرَنَّ ﴿١٨٠﴾

١١- في قوله تعالى: **(وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥٢﴾)**

[النور: ٥٢] منع العلامة **الخليجي** لخلاد سكت المد المتصل في **(فَأُولَئِكَ)** على وجه الصلة في **(وَيَتَّقِيهِ)**، قال **الخليجي**:

وَعِنْدَ خَلَادٍ أَمْنَعًا سَكَّنَا عَلَى ﴿٢٥٨﴾ مُتَّصِلٍ إِنْ (يَتَّقِيهِ) قَدْ وَصَلَا

ولم يمنع هذا الوجه **المنصوري** و**العبيدي** و**الزيات**، وعملنا على عدم المنع فلم نقييد شيئاً.

١٢- منع الخليجي لهشام فتح همزة ﴿مِنْسَأْتَهُ^ط﴾ [سبأ: ١٤] على قصر المنفصل، ولم يقيد

المنصوري والعبيدي شيئاً، قال الخليجي:

﴿مِنْسَأْتَهُ﴾ فَتَحَّا لِهَمْزِهِ حَظْرُ ﴿لخ: ٢٧٨﴾ هِشَامُهُمْ وَيَا ﴿كَبِيرًا﴾ إِنْ قَصَرَ

وأما عند الزيات فللداجوني الإسكان والفتح، وللحلواني الفتح، قال في التنقيح:

كَثِيرًا عَنِ الدَّاجُونِ بِالبَاءِ وَارِدٌ ﴿لخ: ٣٥٩﴾ وَمِنْسَأَتٍ فِي وَجْهِ يَأْسِكَانِهِ تَلَا

وعملنا على أن للداجوني إسكان الهمزة، وللحلواني فتح الهمزة فقلت:

{مِنْسَأْتَهُ} إِسْكَانَ هَمْزِيهِ حَظْرُ ١٢٤ هِشَامُهُمْ وَيَا {كَبِيرًا} إِنْ قَصَرَ

قال في النشر:

واختلفوا في ﴿مِنْسَأْتَهُ^ط﴾ فقرأ ... إلى قوله: وروى ابن ذكوان بإسكان الهمزة، واختلف عن هشام؛ فروى الداغوني عن أصحابه عنه كذلك، وروى الحلواني عنه بفتح الهمزة، وبذلك قرأ الباقون (النشر: ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠).

١٣- في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ﴾ ﴿٣٦﴾

[يس: ٦٦] منع الخليجي لخلاد الصاد الخالصة في ﴿الصِّرَاطَ﴾ على سكت الجميع، قال الخليجي:

وَاشْتِمَّ لِخَلَادِ الصِّرَاطِ إِنْ بَدَأَ ﴿لخ: ٢٨٩﴾ سَكْتُ الْجَمِيعِ ثُمَّ غَيْرَ ذَا أَعْدَا

ولم يمنع هذا الوجه المنصوري والعبيدي والزيات، وعملنا على عدم المنع فلم نقيده شيئاً.

١٤- منع العلامة الخليجي التحقيق بلا إدخال لهشام على توسط المنفصل في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾

[الأحقاف: ٢٠] فقال:

وَلِهَشَامٍ إِنْ قَصَرَتِ الْمُنْفَصِلُ ﴿لخ: ٣١٠﴾ تَسْهِيلُ أَذْهَبْتُمْ بِلا فَصْلِ حُظْلِ

وَمَعَ مَدِّ قَصْرٍ ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ مَنَعَ ﴿لخ: ٣١١﴾ مُحَقَّقًا، فَخَمْسَةٌ عَنْهُ تَفَعَّ

- ولم يمنع المنصوري والعبيدي والزيات التحقيق بلا إدخال لهشام في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ على

توسط المنفصل، وأقرأنا به لأن ابن الجزري قد خص الداغوني بالتحقيق بلا إدخال في الباب كله، فقال في كتابه النشر: (واختلف عن هشام، فروى عنه الحلواني من جميع طرقه الفصل كذلك، وروى الداغوني عن أصحابه عنه بغير فصل) (النشر: ١ / ٣٦٤).

وهذه هي الكلمة الوحيدة للداجوني التي خرج فيها عن أصل قاعدته فزاد على وجه التحقيق بلا إدخال وجهان وهما: التسهيل مع عدم الإدخال، والتحقيق مع الإدخال، قال في **النشر**: (إلا أن الداجوني عن هشام من طريق النهرواني يسهل الثانية ولا يفصل، والمفسر يحقق ويفصل).

١٥ - في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣] منع **الخليجي** و**المنصوري**

لابن ذكوان إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾ مع السكت مع إمالة الحرفين وفتح الحرفين، وأجاز **الخليجي** و**المنصوري** إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾ مع السكت مع إمالة الهمزة فقط، وكذلك **العبيدي** إلا أنه أجاز السكت على إمالة الحرفين مع إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾، وأما **الزيات** فقد منع في هذه الآية **ثلاثة** أوجه، وهي: إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾ مع السكت مع إمالة الهمزة فقط، والسكت على إمالة الحرفين مع فتح وإمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾، قال **الخليجي**:

وَلَمْ يُمِلْ أُخْرَىٰ إِذَا سَكَّتْ جَرَىٰ ﴿٣١٤﴾ وَمَا فَتَحَ مَعَ مَيْلٍ هَمْزٌ دُونَ رَا

- وعملنا على منع إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾ على فتح الحرفين مع السكت وعدمه لأن فتح الحرفان في

﴿رَءَاهُ﴾ طريق ابن الأخرم عن الأخفش كما في **النشر** (١/ ٢٠٧)، وليس لابن الأخرم إلا فتح ﴿أُخْرَىٰ﴾، وقد قلت:

وَلَمْ يُمِلْ {أُخْرَىٰ} إِذَا فَتَحَ جَرَىٰ ١٣٦ لَدَا {رَءَاهُ} لِابْنِ ذَكْوَانَ جَرَىٰ

١٦- ذكر **الخليجي** للأصبهاني في ﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] الإظهار لا غير، فقال:

وَالْأَصْبَهَانِي ﴿٢٩٣﴾ كَذَا لَهُ وَإِظْهَارُ ﴿ن﴾ عُرْفَا

ولم يقيد **المنصوري** و**العبيدي** تحريرات في ﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾، وفي **الطيبة** الخلاف **لورش** من

الطريقين، قال **ابن الجزري**:

..... وَيَس رَوَى ﴿٢٧٠﴾ ظَعْنٌ لَوْا وَالْحُلْفُ مِرْ نَلْ إِذْ هَوَى

..... كُنُونَ لَا قَالُونَ ﴿٢٧١﴾

وعملنا على ما في **الطيبة** من إثبات الخلاف **لورش** من الطريقين (**الأزرق** و**الأصبهاني**) فقلت:

..... لَوْرَشُهُمْ خِلَافُ {ن} عُرْفَا ١٢٥

١٧ - في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧] لهشام الصلة والإسكان في «يَرَهُ»، ومنع الزيات الغنة على الإسكان للحلواني، وعلى توسط الصلة للداجوني، ولم يمنع المنصوري والعيدي شيئاً في هذه الآية، قال المنصوري:

إسكان «يَرَهُ» من كفاية أبي العز عن ابن عبدان عن الحلواني، وهو طريق الداجوني عن هشام، والإشباع عن الحلواني مع القصر طريق العراقيين، ومع التوسط طريق الجمهور، والله أعلم (تحريرات المنصوري: ص: ٣١٣).

هام: خص العلامة الخليجي إسكان الهاء بقصر المنفصل فقط، فقال:

وَسَكَّنِ الْهَاءَ بِـ «لَمْ يَرَهُ» لَدَى ﴿أخ: ٣٤٢﴾ هِشَامٌ إِنْ قَصَرَ بِمُنْفَصِلٍ بَدَا
والرد عليه:

قال ابن الجزري في النشر: (وسكن الهاء من «يَرَهُ» في {البلد} الداجوني عن هشام، وكذلك روى أبو العز في كفايته عن ابن عبدان الحلواني عنه) (النشر: ١ / ١٢٧).

وعملنا على ما ذكره المنصوري لموافقته للنشر، ولم نتكلم في تنقيحنا لعدم جمع هذه الآية مع آية أخرى في كتابنا الجواهر الخالدة.



هَذَا

شَرْحُ

تَنْقِيحِ مُقَرَّبِ التَّحْرِيرِ

الْمَعْرُوفِ بِـ

مُخْتَصَرِ تَحْرِيرَاتِ الْخَلِيجِيِّ

جَمْعُ وَتَأْلِيفُ

الشَّيْخِ/ أَنْوَرُ صُبْحِي عَابِدِينَ الْأَعْدَبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل الكتاب هدى ونوراً ورحمة للعالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد (ﷺ) النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يقول العبد الفقير إلى الله تعالى: **أنور صبي عابدين الأعدب المقرئ الشافعي المنوفي:**

هذا شرح كتابي **تنقيح مقرب التحرير** الذي نظمت فيه ما ورد للقراء العشرة، من الوجوه المروية من طرق رواتهم المعتمدة على الجمع بالوقف، متوخياً فيه سهولة العبارة كما عند العلامة **الخليجي ليسهل - إن شاء الله -** تناوله، ويكثر تداوله، أسأل الله أن ينفع به، ويُجزل لي الخير بسببه آمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بدأت هذا النظم بـ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) لقول النبي (ﷺ) (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع).

حَمْدًا لِرَبِّ الْعَرْشِ ذِي السُّلْطَانِ ١
مُنَزَّلِ الْكِتَابِ وَالْفُرْقَانِ
ثُمَّ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مُكْثَرًا ٢
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْوَرَا

الحمد لله رب العرش ذي السلطان الذي أنزل الكتاب والفرقان ثم الصلاة والسلام مكثراً على النبي المصطفى محمد (ﷺ) خير البشرية.

فَهَذَا تَنْقِيحٌ لِمَا قَدْ اشْتَهَرَ ٣
عَنِ الْخَلِيجِيِّ مِنْ كُنُوزٍ وَأَنْتَشَرُ
وَزِدْتُ فِيهِ مِنْ جَمِيلِ الدَّرَرِ ٤
مُحَرَّرًا وَمُرْشَدًا لِلْخَيْرِ

فهذا تنقيح لمتن **مقرب التحرير** للعلامة **محمد بن عبد الرحمن الخليجي** الذي قد اشتهر وانتشر بين مشايخ علم القراءات لما فيه من الكنوز، وقد من الله عليَّ ببعض الفوائد التي زدتها على مقرب التحرير، وأخذتها من كتابي **المنصوري والعبيدي**، محرراً المسائل ومرشداً للخير.

وقولي (الدَّرَرِ): جمع (دُرَّة) وهي: الجوهرة، أي: زدت فيه من جميل الجواهر التي أخذتها من كتابي **المنصوري والعبيدي**، والمراد بالجواهر هنا (التحريرات).

أَحْكَامُ {بَسْطَةِ} وَمَا يَتَّبِعُهَا

لِحَفْصِ سَيْنٍ {بَسْطَةِ} فِي الْقَصْرِ دَع ٥

يفيد النظم ترك السين لِحَفْصِ فِي {بَسْطَةِ} [الأعراف: ٦٩] إذا قرأ بقصر المنفصل فلِحَفْصِ فِي آية: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَاكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩] ثلاثة أوجه، وهي: قصر المنفصل مع الصاد فقط، وتوسط المنفصل مع السين والصاد.

تحرير لِحَفْصِ

﴿بَسْطَةُ﴾

المد المنفصل

الصاد فقط

قصر

السين، الصاد

توسط

وَالسَّيْنِ فِي {مُسَيِّطِرٍ} أَنْ سَكَتٌ وَقَعُ ٥

يفيد النظم ترك السين لِحَفْصِ فِي {بِمُصَيِّطِرٍ} [الغاشية: ٢٢] إذا قرأ بالسكت، فلِحَفْصِ فِي قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ۗ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّطِرٍ ۝﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢] السين والصاد مع القصر والتوسط فهي أربعة تأتي على عدم السكت، ثم الصاد فيها فقط مع التوسط عند السكت؛ لأنه لا قصر مع السكت عنده، فتكون خمسة.

وَلِابْنِ ذَكْوَانَ {مُسَيِّطِرُونَ} مَعَ ٦ {مُسَيِّطِرٍ} إِنْ مَدَّ فَالسَّيْنُ مَنَعُ

إذا قرأ ابن ذكوان بالمد مشبعا منع السين في {الْمُصَيِّطِرُونَ} [الطور: ٣٧]، وفي {بِمُصَيِّطِرٍ} [الغاشية: ٢٢]، فليس له فيهما حيثنيد إلا الصاد.

فله في آية الطور التوسط مع الصاد والسين، ثم المد مشبعا مع الصاد فقط مع السكت وعدمه فيهما، فهي ستة.

وفي آية الغاشية له السكت وعدمه مع التوسط، والسين والصاد في {بِمُصَيِّطِرٍ}، ثم الإشباع مع الصاد فقط، والسكت وعدمه، فهي ستة أيضا.

كـ {بَصْطَةً} وَسَيِّئُهُ اٰتْرُكُهُ كَذَا ٧ يَفْتَحُ {زَادَ} وَهُوَ بِالْمَدِّ اَنْبَدًا

تمتنع السين لابن ذكوان في ﴿بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩] مع الإشباع فليس له فيها حينئذٍ إلا الصاد. وتمتنع له السين في ﴿بَصْطَةً﴾ أيضًا إذا قرأ بفتح (زَادَ) من ﴿وَزَادَكُمْ﴾، (وَهُوَ) أي: والفتح في ﴿وَزَادَكُمْ﴾ (بِالْمَدِّ) أي: معه (أَنْبَدًا) أي: اتركه.

فلا بن ذكوان في آية ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩] أربعة أوجه وهي: التوسط مع إمالة ﴿وَزَادَكُمْ﴾ والسين، والصاد، ومع فتح ﴿وَزَادَكُمْ﴾ والصاد فقط، ثم المد مع الإمالة والصاد لا غير لامتناع فتح ﴿وَزَادَكُمْ﴾ مع الإمالة. كَمَيْلِهِ عِنْدَ هِشَامٍ إِنْ قَصَرَ ٨ أَوْ عَنَّهُ تَا التَّائِيثِ مَعَ سَيْنٍ ظَهَرَ

كما يمتنع ميل (زَادَ) عند هشام إن قصر المنفصل، أو أظهر تاء التائيث عند السين. فلهشام في آية الأعراف القصر في المنفصل مع فتح ﴿وَزَادَكُمْ﴾، ثم التوسط مع الفتح والإمالة.

ولهشام في آية ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤] القصر مع فتح ﴿زَادَتْهُ﴾ والإظهار والإدغام، ثم التوسط مع الإظهار والفتح، ومع الإدغام والفتح والإمالة، فهي خمسة.

تَقْيِيدَاتُ الْمُدُودِ

وَقَصْرُكَ التَّعْظِيمِ دَعَاهُ إِنْ تَمُدُّ ٩ غَيْرُهُ،

أي: دع قصر مد التعظيم عند توسط غيره من المد المنفصل. فعلى قصر المد المنفصل قصر مد التعظيم وتوسطه، وعلى توسط المد المنفصل توسط مد التعظيم لا غير.

..... ٩ وَمَعَ مَدِّ بِهِ الْإِدْغَامَ رُذِّ

وَرُذِّ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ لِأَبِي عَمْرٍو مَعَ تَوْسُطِ مَدِّ التَّعْظِيمِ كَمَا تَرُدُّهُ مَعَ تَوْسُطِ غَيْرِهِ، فعلى قصر مد التعظيم إظهار وإدغام، وعلى توسط مد التعظيم إظهار لا غير.

هام: لا يمتنع الإدغام الكبير ليعقوب على توسط مد التعظيم فانتبه.

أحكام إشباع المد لابن ذكوان

وَلَابِنِ ذَكْوَانَ بِمَدِّ قَدْ حَظَلْ ١٠ إِدْغَامَ { أَوْرِثْتُمْ } وَإِظْهَارَ { إِذْ دَخَلَ }

أي: ولابن ذكوان عند مده المنفصل إشباعًا الأحكام الآتية:

الأول: أنه (قَدْ حَظَلْ) أي: قد منع (إِدْغَامَ) الشاء عند التاء في { أَوْرِثْتُمْهَا } [الأعراف: ٤٣]، "الزخرف: ٧٢"، فله في كل من الموضعين ثلاثة أوجه، وهي: توسط المنفصل مع الإظهار والإدغام ثم الإشباع مع الإظهار لا غير.

الثاني: منع مع الإشباع إظهار ذال "إذ" عند دال { دَخَلْتَ } [الكهف: ٣٩]، { دَخَلُوا } [الحجر: ٥٢]، "ص: ٢٢"، "الذاريات: ٢٥".

وَأَمْنَعُ لَهُمْ مَيْلَ { الْحَوَارِيِّينَا } ١١ { مُزْجَاةٌ } مَعَ ذِي الرَّأْوَ { كَافِرِينَآ }

{ عِمْرَانَ } { يَلْقَاهُ } { أَنَّى أَمْرٌ } ١٢

الثالث: منع مع الإشباع إمالة لفظ { الْحَوَارِيِّينَ } [المائدة: ١١١]، "الصف: ١٤"، ولفظ { مُزْجَاةٌ } [يوسف: ٨٨]، والألفات قبل راء الطرف كـ { الدَّارِ }، والتي بعد راء كـ { نَرَى }، { أَدْرَكَ }، وهو مراد النظم بـ(ذِي الرَّأْوَ)، ومنع أيضًا مع الإشباع إمالة لفظ { كَافِرِينَ } معرفة ونكرة حيث وقع، ولفظ { عِمْرَانَ } [آل عمران: ٣٣، ٣٥]، "التحريم: ١٢"، وكلمة { يَلْقَاهُ } [الإسراء: ١٣] (على قراءته)، وكلمة { أَنَّى أَمْرٌ } فاتحة سورة النحل؛ فأى آية اجتمع فيها منفصل مع كلمة مما ذكر كان له فيها مع التوسط الفتح والإمالة، وليس له فيها مع الإشباع غير الفتح.

..... وَفِي ١٢ { رَأَاهُ } مَيْلَ مُطْلَقًا مَعَ ذَا نَفِي

الرابع: لابن ذكوان في الراء والهمزة من { رَعَاهُ } [النمل: ٤٠]، "النجم: ١٣"، "التكوير: ٢٣"، "العلق: ٧"، { رَعَاكَ } [الأنبياء: ٣٦] المتصلة بالضمير ثلاثة طرق، وهي فتح الراء والهمزة، وإمالتها، وإمالة الهمزة فقط، وليس لابن ذكوان عند مد المنفصل إلا فتح الحرفين فقط.

وَمَيْلٌ {حَابٌ} دَعُ ١٣

الخامس: منع مع الإشباع إمالة كلمة ﴿حَابٌ﴾ ["طه: ٦١، ١١١"، "الشمس: ١٠"].

..... وَ{إِبْرَاهِيمَا} ١٣ دَعُ أَلْفًا بِهَا تَكُنْ فَهَيْمًا

السادس: أن يترك الألف في لفظ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ حيث وقع مع الإشباع، فلا يقرأ عند الإشباع إلا بالياء.

..... كَذَا تَفَاوُثًا لَهُ وَفِي السَّكْتِ دَعُ ١٤

السابع: لا يأتي سكت لابن ذكوان على الإشباع إلا السكت المطلق (وهو: السكت على (ال)

و﴿شئٍ﴾ والمفصول والموصول)، ويمتنع السكت الخاص (وهو: السكت على (ال) و﴿شئٍ﴾

والمفصول) فمد المنفصل عند ابن ذكوان يأتي على عدم السكت مطلقاً، أو على سكت الجميع.

فهذه سبع مسائل جرت لابن ذكوان عند إشباعه المنفصل، ومعلوم أن إشباع المنفصل لابن

ذكوان من طريق النقاش وحده.

..... وَذَا الْأَخِيرُ إِنْ أَمَالَ الرَّأ مَنَّعَ ١٤

(وَذَا) الحكم (الأخير) وهو: تفاوت السكت (إِنْ أَمَالَ الرَّأ مَنَّعَ) فلا يأتي مع إمالة ذي الرأ إلا

السكت المطلق فقط، ومن المعلوم أن إمالة ذي الرأ للصورى وحده، وليس للصورى إلا توسط

المدين { فلا تأتي إمالة ذي الرأ على الإشباع كما أشرنا في البيت رقم (١١) }.

مثال: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ

يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ

الْعَالَمِينَ ﴿٣٧﴾ [يونس: ٣٦، ٣٧].

فيه امتناع إمالة ﴿يُفْتَرَى﴾ مع سكت ﴿شَيْئًا﴾ وحدها (أي: أن سكت ﴿شَيْئًا﴾ والموصول يجب

أن يكون مرتبة واحدة مع إمالة ذي الرأ).



أحكام قصر المنفصل لهشام

وَلِهَشَامٍ إِنْ قَصَرْتَ فَأَفْتَحَا ١٥ { حَابَ } وَ { جَا } وَ { شَا } وَ { رَأَى } مُوَضَّحًا

أي: إذا قصرت المنفصل لهشام: كان له في هذه الحالة قيود تسعة:

الأول: فتح لفظ «حَابَ»، و«جَاءَ»، و«شَاءَ»، و«رَأَى» فإذا اجتمع مع أحدها مد منفصل كان له فيها الفتح مع القصر، والفتح والإمالة مع التوسط.

{ إِنَاءٌ } مِلٌّ وَأَفْتَحَ { مَشَارِبٌ } وَأَصْفَ ١٦ { خَالِصَةٌ } وَقَصُرَ { أَعْجَبِي } حُذِفَ

الثاني: تعيين الإمالة في كلمة «إِنَاءٌ» [الأحزاب: ٥٣] مع القصر، وجواز الوجهين فيها مع التوسط.

الثالث: تعيين الفتح في كلمة «وَمَشَارِبٌ» [يس: ٧٣] مع القصر.

الرابع: تعيين إضافة «مِخَالِصَةٌ» [ص: ٤٦] (أي: ترك تنوينها) عند القصر، ويجوز تنوينها وإضافتها عند التوسط.

الخامس: ترك القصر بين الهمزتين في «أَعْجَبِي» [فصلت: ٤٤] عند قصر المنفصل، فله فيها مع قصر المنفصل تسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال، وله الإخبار (أي: القراءة بهمزة واحدة)، وله مع التوسط في المنفصل التسهيل مع الإدخال وعدمه، والإخبار، فهي خمسة؛ بعد حذف القصر الذي هو عدم الإدخال عند قصر المنفصل.

و { عُدْتُ } أَدْغِمَ { يَرْضُهُ } الْهَاءَ أَفْصُرًا ١٧ وَتَخَوَّ { آئِنًا } بِالْإِدْخَالِ قَرَأَ

السادس: تعيين إدغام الذال في التاء في «عُدْتُ بِرَبِّي» [غافر: ٢٧]، [الدخان: ٢٠] على القصر، فعلى قصر المنفصل الإدغام فقط، وعلى التوسط الإظهار والإدغام.

السابع: تخصيص قصر المنفصل بالاختلاس في هاء «يَرْضُهُ لَكُمْ» [الزمر: ٧]، وهو المعبر عنه بقصر الهاء، وله مع توسط المنفصل قصر الهاء وإسكانها.

الثامن: لهشام في الهمزتين من كلمة إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة نحو «أَيْتَكُمْ» {وجهان: التحقيق مع الإدخال، والتحقيق بدون إدخال}، ويتعين التحقيق مع الإدخال على قصر المنفصل.

وَمُطْلَقًا سَهَّلَ سِوَاهُ مُدْخِلًا ١٨ وَأَسْتَثْنَى {أَذْهَبْتُمْ} وَ{أَنْ كَانَ} اِغْتِذَا

التاسع: يجوز لهشام في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، ﴿أَنْ كَانَ﴾ [القلم: ١٤] الإدخال وعدمه مع التسهيل (وغير هذين الموضوعين فلا يجوز إلا الإدخال حالة التسهيل إذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة سواء كان مع قصر المنفصل أو توسطه).

- ومعلوم أن التسهيل قبل الثاني المضموم الذي لا يجوز معه إلا الإدخال هو في قوله تعالى: ﴿أُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾ [ص: ٨]، ﴿أُولَئِكَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا﴾ [القمر: ٢٥]، أما التحقيق الذي يجوز معه الإدخال وعدمه فهو فيهما، وفي ﴿قُلْ أُوذِيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥].

تَحْرِيرُ مَا فِي الإِدْغَامِ لِيَعْقُوبَ وَأَبِي عَمْرٍو

يَعْقُوبٌ فِي الكَبِيرِ مَعَ صَغِيرٍ أَوْ ١٩ عَامَ الخِلَافِ مَعَ خَاصِهِ فَسَوُّ

أَوْ أَدْغِمِ الثَّانِي وَفِي الرَّاجِحِ مَعَ ٢٠ سِوَاهُ عَكْسُ مَا مَضَى عَنْهُ وَقَعُ

يفيد النظم أن يعقوب بحسب ما ورد في الإدغام لراويه له في الإدغام الكبير مع الإدغام الصغير نحو ﴿بِالْبَيِّنَاتِ نُمُّ اتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٩٢] لرويس مساواتهما في الإظهار والإدغام، ثم إدغام الصغير فقط مع إظهار الكبير.

وكذلك الحكم إذا اجتمع لرويس إدغام عام نحو ﴿خَلَقْتُمْ﴾ [البقرة: ٢١] مع إدغام خاص نحو ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] فيكون لرويس مساواة ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾، ﴿خَلَقْتُمْ﴾ في الإظهار والإدغام، وإدغام ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ فقط لأنه ذو خلاف خاص مع إظهار ﴿خَلَقْتُمْ﴾ لأنه ذو خلاف عام.

ولرويس في اجتماع الراجح مع غير الراجح نحو ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ إلى ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٤٣ إلى ٥٠] إظهارهما، وإدغامهما، وإدغام الراجح وهو ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾ مع إظهار غير الراجح وهو ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا﴾، وهو معنى (عَكْسُ مَا مَضَى) في الصغير والكبير.

وَأَيْنَ الْعَلَا فِي الْخَاصِّ وَالْكَبِيرِ سَوً ٢١ مَعَ ضِدَّنٍ أَوْ أَدْغَمٍ لِضِدِّ قَدْ رَأَوْا

يعني أنه إذا اجتمع لأبي عمرو إدغامان أحدهما فيه خلاف خاص والثاني فيه خلاف عام نحو ﴿وَلَقَاتٍ طَافِقَةً﴾ إلى ﴿حَصِيماً﴾ [النساء: ١٠٢ إلى ١٠٥]، أو اجتمع له صغير مع كبير نحو ﴿وَأَذَى قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ إلى ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١] كان له في ذلك مساواتهما في الإظهار والإدغام، أو إدغام العام وحده دون الخاص، وإدغام الصغير دون الكبير، وهو المعبر عنه بالضد، ولا يصح عكس ذلك، رأى ذلك أئمة أهل الأداء فاعمل بما عرفت، وبالله التوفيق.

وَالْحَضْرَمِيِّ أَدْغَمَ مَعَ قَصْرٍ وَمَدٍّ ٢٢ {أَنْسَابُ} مَعَ خَاصٍ رُوَيْسٍ طُولٌ مَدٌّ

يفيد النظم أن (الحضرمي) يعقوب (أدغم) جميع ما أدغمه أبو عمرو من الإدغام الكبير (مع قصرٍ ومدٍّ) أي: مع القصر والتوسط في المنفصل، ويفيد النظم أيضاً أن الإدغام الكبير لرويس في ﴿أَنْسَابٍ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١] يلزم معه طول المد (٦) حركات قولاً واحداً، وكذا الحكم في الإدغام الخاص لرويس في ﴿الْكَتَبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾، ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾، ﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ فقط على اعتبار الخاص فيهم، أما على اعتبار الإدغام العام فيجوز فيهم ثلاثة أوجه.

مَوَانِعُ الْغَنَةِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ

وَعُنْتَةُ اللَّامِ وَرَاءِ امْتَعَا ٢٣ لِأَزْرَقٍ إِنْ مَدَّ {شَيْئًا} وَمَعَا

تَفْخِيمٍ رَا ضُمَّتْ وَتَوَسَّيْتُ الْبَدَلُ ٢٤

يفيد النظم بمنع الغنة للأزرق في اللام والراء في ثلاثة أحوال:

الأول: عند مد {شئٍ}؛ فله مع توسط {شئٍ} الغنة وعدمها.

الثاني: منعها عند تفخيم الراء المضمومة أو المنونة بالضم؛ فله مع ترقيق الراء المضمومة أو المنونة بالضم الغنة وعدمها.

الثالث: منعها عند توسط البدل؛ فله مع قصر البدل ومد الغنة وعدمها، وتأتي الغنة للأزرق على توسط البدل الموقوف عليه على اعتبار أنه مد عارض للسكون نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

الأمثلة:

﴿وَأَنْتُمْ أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨].

فيه للأزرق امتناع الغنة مع مد ﴿شَيْئًا﴾، وإليك بيان ذلك:

﴿شَيْئًا﴾	الغنة ﴿يَوْمًا لَا﴾
توسط، إشباع	عدم الغنة
توسط فقط	الغنة

مثال آخر: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

فيه للأزرق امتناع الغنة على تفخيم الراء المنونة بالضم، وإليك بيان ذلك:

﴿خَيْرٌ لَكُمْ﴾	﴿خَيْرٌ﴾
عدم الغنة، غنة	ترقيق
عدم غنة	تفخيم

مثال آخر أيضًا: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦].

فيه للأزرق امتناع الغنة على توسط مد البدل، وإليك بيان ذلك:

﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾	مد البدل ﴿ءَامَنُوا﴾
عدم الغنة، غنة	قصر
عدم غنة	توسط
عدم الغنة، غنة	إشباع



..... ٢٤ وَالْأَصْبَهَانِي عِنْدَ مَدِّ مَا انفَصَلَ

بِعَكْسِ حَفْصٍ مِثْلَ سَكْتِهِ ٢٥

يفيد النظم منع الغنة للأصبهاني (عِنْدَ مَدِّ مَا انفَصَلَ) أي: عند قراءته بتوسط المنفصل.

مثال: ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَيْتِ إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩].

فيه للأصبهاني ثلاثة أوجه، وهي قصر المنفصل مع عدم الغنة والغنة، ثم توسط المنفصل مع عدم الغنة، فهي ثلاثة.

وأفاد النظم أيضًا أن حفصًا عن عاصم له في ذلك عكس الأصبهاني؛ فحفص يمنع الغنة حالة

القصر في المنفصل، فله في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]

قصر المنفصل مع عدم الغنة، ثم توسط المنفصل مع عدم الغنة والغنة، فهي ثلاثة.

وأخبر النظم أن منع الغنة لحفص على قصر المنفصل هو مثل مَنَعَهُ السكت على ما قبل الهمز عند القصر أيضًا.

..... وَإِذَا ٢٥ مَدَّ ابْنُ ذَكْوَانَ مَعَ السَّكْتِ انْبِذَا

أمر النظم بنبذ الغنة وتركها في اللام والراء لابن ذكوان إذا مد المنفصل إشباعًا عند السكت على ما قبل الهمز، ف(مَعَ) في النظم بمعنى عند.

هام: تجوز الغنة مع السكت لحفص على التوسط دون امتناعات، وتجاوز أيضًا الغنة مع السكت لابن ذكوان من جميع طرقه على التوسط دون امتناعات فانتبه.

..... وَالْمُدْغِمُ الْكَبِيرَ ٢٦

يفيد النظم بمنع الغنة نهائيًا على الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب.

..... وَالْمَوْفِي كَـ {بَا} ٢٦ رُنُكُمُ { وَخُفْيِهِ بِمَدِّ صُجْبَا

يفيد النظم بمنع الغنة لدوري أبي عمرو عند القراءة بإتمام الحركة من ﴿بَارِيكُمْ﴾ ونحوه، وكذلك

تمتنع الغنة لأبي عمرو (من الروایتين) عند إخفاء حركة ﴿بَارِيكُمْ﴾ ونحوه عند التوسط.

مَوَاقِعُ هَاءِ السَّكْتِ لِيَعْقُوبَ

هَآ السَّكْتِ فِي نَحْوِ {عَلَى} دَعَّ بِمَدٍّ ٢٧

أمر النظم بترك هاء السكت ليعقوب في مشدد الياء نحو (عَلَى)، (لَدَيْ)، (إِنَّ) إذا قرأ بتوسط المنفصل.

..... ٢٧ وَفِي الْجَمِيعِ حَالِ الإِدْغَامِ تُرَدُّ

أخبر النظم أن هاء السكت ليعقوب تمتنع في جميع ما تأتي فيه، وهو: ياء المتكلم المشددة نحو (عَلَى)، ونون النسوة التي تلي هاء الغيبة نحو (هُنَّ)، (إِلَيْهِنَّ)، وجمع المذكر السالم وما ألحق به نحو (صَالِحِينَ)، (سَيِّئِينَ) حالة الإدغام الكبير.

ففي قوله تعالى: (فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢٠﴾) [البقرة: ٢٠] الإظهار مع الغنة وعدمها وعلى كل منهما هاء السكت وعدمها، ثم الإدغام مع عدم الغنة وترك هاء السكت.

وَعَنْ رُوَيْسٍ مُنِعَتْ إِنْ أَظْهَرَ ٢٨ بِأَلْمَدِّ كـ {أَتَّخَذْتُ} أَوْ إِذَا قَرَأَ

مُسْقِطًا أَوْ لِأَوْلَى الْهَمْزَتَيْنِ وَيُخْصُّ ٢٩ هَلَذَا بِمَدٍّ مَعَ إِظْهَارٍ بِنَصِّ

أخبر النظم أن رويساً منع هاء السكت في حالتين:

الحالة الأولى: إذا أظهر (أَتَّخَذْتُ) وبابه عند توسط المنفصل.

مثال: (وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴿٥١﴾) [البقرة:

٥١] فيه لرويس امتناع هاء السكت على التوسط مع إظهار (أَتَّخَذْتُ)، وإليك بيان ذلك:

المنفصل	أَتَّخَذْتُمْ	ظَلِمُونَ
قصر	إظهار	دون هاء، هاء
قصر	إدغام	دون هاء، هاء
توسط	إظهار	دون هاء
توسط	إدغام	دون هاء، هاء

الحالة الثانية: أن رويًا يمنع هاء السكت وقفًا إذا قرأ مسقطًا أولى الهمزتين المتفتحتين من كلمتين نحو ﴿هَتُوْلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]، وأن إسقاطه أولى الهمزتين في المتفتحتين مخصوص بتوسط المنفصل وإظهار الإدغام الكبير، أما تسهيل ثانيهما فهو عام مع القصر والتوسط وهاء السكت وعدمها، والإظهار والإدغام.

وَحِينَ ذَا يَفَاطِرٍ جَهْلٍ وَسَمٍ ٣٠ {يَنْقُضُ} وَسَمَيْنٌ فَقَطُ إِنْ ادَّعَمَ

يفيد النظم أن رويًا يقرأ ﴿وَلَا يَنْقُضُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١] بالتسمية وبالتجهيل حين الإظهار، ولا يقرؤها حين الإدغام إلا بالتسمية فقط، فالأوجه ثلاثة تأتي على القصر والتوسط.

والمقصود بالتسمية: قراءة ﴿يَنْقُضُ﴾ بفتح الياء وضم القاف.

والمقصود بالتجهيل: قراءة ﴿يَنْقُضُ﴾ بضم الياء وفتح القاف.

تَحْرِيرُ أَبِي عَمْرٍو فِي "فَعَلَى" وَرُءُوسِ الْآيِ

فَعَلَى وَ{دُنْيَا} سَوِيًّا لِابْنِ الْعَلَا ٣١ فَافْتَحَهُمَا مَعًا وَكُلًّا قَلًّا

وَزِدْ لِدُورٍ مَنَعَ أَنْ يُمَيَّلَا ٣٢ {دُنْيَا} إِذَا "فَعَلَى" قَرَأَ مُقَلَّلَا

أي إذا اجتمع لفظ على وزن {فعل} مثلث الفاء مع لفظ {دُنْيَا} فلأبي عمرو من الروایتين الفتح فيهما والتقليل فيهما، ويمتنع تقليل {فعل} على فتح {دُنْيَا}.

وَزِدْ عَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهَ لِلدُّورِي مَنَعُ إِمَالَةِ {الدُّنْيَا} لَهُ إِذَا قَرَأَ بِتَقْلِيلِ {فَعَلَى}.

مثال: {الدُّنْيَا} مع {الْفُصُوءِ} في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصُوءِ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

فيه لأبي عمرو فتح {الدُّنْيَا}، {الْفُصُوءِ} معًا، وتقليل {الدُّنْيَا}، {الْفُصُوءِ} معًا، (ويمتنع:

تقليل {الْفُصُوءِ} على فتح {الدُّنْيَا}).

ويزاد للدوري وجه ثالث، وهو: إمالة {الدُّنْيَا} مع فتح {الْفُصُوءِ} فقط.

وَعَنَّهُ فِي {التَّاسِ} و{دُنْيَا} فَرَّقْنَ ٣٣ إِمَالَةً بِالْقَصْرِ إِنْ الْإِظْهَارُ عَن

{وَعَنَّهُ} أي: عن دوري أبي عمرو (في) اجتماع كلمة {التَّاسِ} المجرورة مع لفظ {دُنْيَا} ففرقن بينهما في الإمالة حالة القصر والإظهار، و{عَنَ} في النظم بمعنى ظهر.

أي: تمتنع إمالة {الدُّنْيَا} مع {التَّاسِ} للدوري مع قصر المنفصل والإظهار فقط.

مثال:

﴿فَمِنَ التَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠].
فيه لدوري أبي عمرو امتناع إمالة {الدُّنْيَا} مع إمالة {التَّاسِ} مع قصر المنفصل والإظهار فقط.

تحرير لدوري أبي عمرو

{الدُّنْيَا}	{رَبَّنَا ءَاتِنَا}	{يَقُولُ رَبَّنَا}	{التَّاسِ}
فتح، تقليل، إمالة	قصر	إظهار	فتح
فتح، تقليل، إمالة	توسط	إظهار	فتح
فتح، تقليل، إمالة	قصر	إدغام	فتح
فتح، تقليل	قصر	إظهار	إمالة
فتح، تقليل، إمالة	توسط	إظهار	إمالة
فتح، تقليل، إمالة	قصر	إدغام	إمالة

وَعَنَّهُ مَا تَقْلِيلُهُ {عَسَى} أَنَّى ٣٤ مَعَ قَصْرِ أَوْ غُنَّةٍ أَوْ فَتْحٍ {مَتَى}

أي: وعن دوري أبي عمرو أنه يمنع تقليل كلمة {عَسَى} في ثلاثة أحوال، وهي:

{ مع القصر في المنفصل، ومع الغنة في اللام والراء، ومع فتح {مَتَى} }.

وَمَعَ فَتْحِكَ رُءُوسَ الْآيِ لِلْـ ٣٥ بَصْرِيَّ تَقْلِيلُكَ "فَعَلَى" قَدْ حُظِلْ

أي تقليلك "فعلى" قد حُظِلْ) ومُنِعَ مع فتحك رؤوس الآي لأبي عمرو البصري.

ومعنى هذا أنه يمتنع لأبي عمرو فتح رؤوس الآي على تقليل "فعلى" على القصر والتوسط.

مثال: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧].

تحرير لأبي عمرو

المنفصل	{مُوسَىٰ}	{يَبَسًا لَا}	{تَخْشَىٰ}	رأس آية
قصر	فتح	ترك	فتح، تقليل	
قصر	فتح	غنة	فتح، تقليل	
قصر	تقليل	ترك	تقليل	
قصر	تقليل	غنة	تقليل	
توسط	فتح	ترك	فتح، تقليل	
توسط	فتح	غنة	فتح، تقليل	
توسط	تقليل	ترك	تقليل	
توسط	تقليل	غنة	تقليل	

حَرْفِي {رَأَى} السُّوسِي فَتَحَ لِسَاكِنٍ ٣٦ رَا غَيْرِهِ حَرْفِي {نَأَى} {يَا} كَافٍ عَنِ

تمتنع الإمالة للسوسي في المواضع الآتية لأنها ليست من طريق النشر، ولا من الطيبة، وهي:

- الإمالة في الراء والهمزة في لفظ {رَأَى} فيما بعده ساكن، والراء فيما بعده محرك.

- والإمالة في الهمزة من {وَأَأَىٰ بِجَانِبِهِ} ["الإسراء: ٨٣"، "فصلت: ٥١"].

- والإمالة في الياء من سورة (كَافٍ) أي: سورة مريم، وقوله: (عِنْ؟) أي: اعطني بذلك.

قال ابن الجزري في النشر: { وأمال أبو عمرو الهمزة فقط في المواضع السبعة، وانفرد أبو

القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضًا عن السوسي بخلاف عنه فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه،

ولا أعلم هذا الوجه روى عن السوسي من طريق الشاطبية والتهسير بل ولا من طرق كتابنا أيضًا،

نعم رواه عن السوسي صاحب التجريد من طريق أبي بكر القرشي عن السوسي، وليس ذلك في

طرقنا { (النشر: ١ / ٢٠٧) }.

وقال ابن الجزري في النشر: { وأما «تَأَيُّ» وهو في سبحان وفصلت فوافق على إمالته في سبحان فقط أبو بكر ... إلى أن قال: وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً } (النشر: ١ / ٢٠٦).

وقال العبيدي في التحارير المنتخبة: { وأما الدوري: فأمال (الهاء) وفتح (الياء) مع الثلاثة في (عين)، وأمال (الياء) أيضاً مع الثلاثة في (عين)، وإمالة (الياء) للسوسي ليست من طريق الشاطبية ولا الطيبة } . بتصرف بسيط.

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلِ وَغَيْرِهِ

وَعِنْدَ قَصْرِ بَدَلِ الْأَزْرَقِ مَا ٣٧ قَلَّلَ ذَا الْيَاءِ

أي: أن الأزرق عن ورش نفى تقليل ذي الياء عند قصر البدل الشامل للمحقق والمغير، فمع الفتح ثلاثة البدل، ومع التقليل توسط ومد البدل لا غير.

- وفي ذلك قال العلامة عثمان الناشري نقلاً عن الإمام ابن الجزري (رَحِمَهُ اللهُ):

كِدَّ { آتَى } لَوْرُشٍ افْتَحَ بِمَدٍّ وَقَصْرِهِ وَقَلَّلَ مَعَ التَّوَسُّيْطِ وَالْمَدِّ مُكَمَّلًا

لِحِرْزٍ وَفِي التَّخْيِصِ فَافْتَحَ وَوَسَّطَنُ وَقَصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا

وقوله: (وَقَصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا) تَصْرِيحٌ بِامْتِنَاعِ قَصْرِ الْبَدَلِ مَعَ التَّقْلِيلِ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ كِلَا الطَّرِيقَيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى الْقَصْرَ فِي الْبَدَلِ لَمْ يَرَوْهُ التَّقْلِيلَ، أ. هـ.

- ثم عطف الناظم على امتناعات قصر البدل للأزرق فقال:-

..... مَا { فَصَالًا } فَخَمًا ٣٧

نفى النظم تفخيم لام { فَصَالًا } [البقرة: ٢٣٣] للأزرق عند قصر البدل، فمع ترفيقها ثلاثة البدل، ومع تفخيمها توسطه ومده لا غير، ولا يمتنع للأزرق شيء في { يَصَالِحًا } [النساء: ١٢٨]، { أَفْطَالٌ } [طه: ٨٦]، { طَالٌ } [الأنبياء: ٤٤]، { فَطَالٌ } [الحديد: ١٦] مع البدل.

- ولكن التحقيق أثبت أن ﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿يَصَالِحًا﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿أَفْطَالًا﴾ [طه: ٨٦]، ﴿طَالًا﴾ [الأنبياء: ٤٤]، ﴿فَطَالًا﴾ [الحديد: ١٦] باب واحد، وأن العلامة الإسقاطي لم يمنع فيها شيئاً مع أوجه البدل بل احتج للتغليظ على القصر بأنه ظاهر كلام الإمام الشاطبي ومختاره؛ لأنه اختار في البدل القصر حيث قال: (فَقَصْرٌ)، واختار في ﴿طَالًا﴾، ﴿فَصَالًا﴾ التفتيح حيث قال: (وَالْمُفَحَّمُ فَضَالًا) وحينئذ تكون أوجه البدل مع ﴿فَصَالًا﴾ ستة لا يمنع فيها شيء، وعملنا على ذلك، قال الإمام الصفاقسي: (وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، وَالتَّفْخِيمُ مَقْدَمٌ).

مَا سَهَّلَ {ءَالِدَ كَرَيْنٍ} مَا قَرَأَ ٣٨ {عَشِيرَةَ} التَّوْبَةَ بِتَفْخِيمٍ يُرَى

نفى الأزرق تسهيل الهمزة الثانية من ﴿ءَالِدَ كَرَيْنٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤] مع قصر البدل. ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَالِدُ كَرَيْنٍ حَرَمٌ أَمْ الْأَنْثَيْنِ أَمْ أَسْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأَنْثَيْنِ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [١٣] [الأنعام: ١٤٣] للأزرق خمسة أوجه، وهي:

إبدال ﴿ءَالِدَ كَرَيْنٍ﴾ مع ثلاثة البدل في ﴿نَبِّئُونِي﴾.

ثم تسهيل ﴿ءَالِدَ كَرَيْنٍ﴾ مع توسط ومد البدل لا غير.

ونفى الأزرق أيضاً عند قصر البدل تفتيح راء ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] فعلى ترقيقها ثلاثة البدل، وعلى تفتيحها توسطه ومده، فهي خمسة.

وَعِنْدَ قَصْرِ سَوِّ مَنْصُوبِي رَأَ ٣٩ نُونَتَا مَعِ وَقْفَةٍ بِالْأُخْرَى

وَعِنْدَ تَوْسِيطِ فَالْأُخْرَى رَقَّقَا ٤٠ مَعِ وَجْهِي الْأُولَى وَكُلًّا فَحَمَّا

أمر بتسوية الرأين المنصوبتين المنونتين الموقوف على ثانيتهما عند قصر البدل، فله فيهما عند القصر ترقيقهما وتفتيحهما، وله فيهما عند توسط البدل ترقيقهما، وتفتيحهما، وتفتيح الأول وترقيق الثاني الموقوف عليه، وخرج بقولنا: (مَعِ وَقْفَةٍ بِالْأُخْرَى) ما إذا وُصِلَتْ فَإِنَّ الرِّاءَاتِ فِي الوصل وإن كثرت تكون كراء واحدة؛ فالموصولة فيها الوجهان على ثلاثة البدل.

كَذَلِكَ إِنْ مَدَّ {شَيْءٌ} مَعَ فَتْحٍ "يَا" ٤١ وَإِنْ تَقَلَّصَ فِيهِمَا الرَّقُّ اجْرِيَا

أي: كما ترقق الراء الأخرى وقفًا مع وجهي الأولى عند توسط البدل فافعل ذلك بها إن مُدَّ لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ مَدًّا مُشْبِعًا مع فتح ذات الياء، أما مع تقليدها فأجر التريق في الراءين فقط.

ففي قوله تعالى: ﴿إِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُنَّ شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩] تسعة أوجه، وبيانها كالآتي:

﴿فَعَسَىٰ﴾	﴿شَيْئًا﴾	﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾
فتح	توسط	ترقيقهما في الحالين
فتح	توسط	تفخيم ﴿خَيْرًا﴾، تريق ﴿كَثِيرًا﴾
فتح	توسط	تفخيمهما في الحالين
فتح	طول	ترقيقهما في الحالين
فتح	طول	تفخيم ﴿خَيْرًا﴾، تريق ﴿كَثِيرًا﴾
تقليل	توسط	ترقيقهما في الحالين
تقليل	توسط	تفخيم ﴿خَيْرًا﴾، تريق ﴿كَثِيرًا﴾
تقليل	توسط	تفخيمهما في الحالين
تقليل	طول	ترقيقهما في الحالين

هام:

بناءً على التحرير السابق يتبين لنا أنه في حالة عدم وجود ذات الياء فإنه يمتنع تفخيم الراء المنصوبة المنونة وقفًا (مثل ﴿تَقْدِيرًا﴾) على مد ﴿شَيْءٍ﴾، ويجوز الوجهان (أي: التريق والتفخيم) وصلًا.

وَعِنْدَ مَدِّ بَدَلٍ سَوَّيَا ٤٢ أَوْ فَخَمَ الْأُولَى كَمَا إِنْ عُدِمَا

أي: سَوَّيَا الراءين المنصوبتين الموقوف على ثانيتهما عند مد البدل أو فَخَمَ أولاهما مع تريق الأخرى، ففيهما ثلاثة أوجه عند مد البدل كما تفعل ذلك إن عدم البدل ولم يوجد في آية مع الراءين.

- ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] الوجه الآتية:

البدل	﴿خَيْرًا﴾	﴿كَثِيرًا﴾
قصر	ترقيق	ترقيق في الحاليين
قصر	تفخيم	تفخيم في الحاليين
توسط	ترقيق	ترقيق في الحاليين
توسط	تفخيم	تفخيم في الحاليين، وترقيق وقفًا فقط.
مد	ترقيق	ترقيق في الحاليين
مد	تفخيم	تفخيم في الحاليين، وترقيق وقفًا فقط.

- وفي قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] ثلاثة أوجه (في حالة عدم وجود البدل): ترقيقهما، تفخيم الأول مع ترقيق الثاني، تفخيمهما، ويمتنع ترقيق الأول مع تفخيم الثاني، أما إذا وصلت فإن الرءاءات في الوصل وإن كثرت تكون كراء واحدة.

تحرير للأزرق

﴿وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ وقفًا

ترقيق

ترقيق، تفخيم

﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾

ترقيق

تفخيم

وَنَحْوِ { خَيْرًا } إِنْ تَوَسَّطَ رَقَّقْنَا ٤٣ وَقَفًّا فَقَطَّ مُقَلَّلًا عَنْهُ اعْلَمْنَا

أي إن وسطت البدل مع تقليل ذات الياء فرقق الرءاء المنصوبة المنونة في نحو ﴿خَيْرًا﴾، ﴿فَقِيرًا﴾ حالة الوقف أما عند قصر ومد البدل فيجوز الوجهان، فإن وصلت فعمم الترقيق والتفخيم فيها مع ثلاثة البدل.

ففي قوله تعالى: ﴿وَعَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذِرْ تَبْذِيرًا﴾

[الإسراء: ٢٦] يمتنع للأزرق فيه تقليل ذات الياء على قصر البدل، ويمتنع أيضًا تفخيم رءاء

﴿تَبْذِيرًا﴾ وقفًا على توسط البدل مع تقليل ذات الياء، وإليك بيان ذلك:

البدل ﴿وَعَاتٍ﴾	﴿الْفَرْبَى﴾	﴿تَبْذِيرًا﴾ وقفًا
قصر	فتح	ترقيق، تفضيم
توسط	فتح	ترقيق، تفضيم
توسط	تقليل	ترقيق فقط
مد	فتح	ترقيق، تفضيم
مد	تقليل	ترقيق، تفضيم
	وَإِنْ تُوَسَّطْ فَخَمَّسَ {ذِكْرًا} ٤٤	وَصَلًّا وَوَقَّفَا وَكَذَاكَ {سِتْرًا}
	كَذَاكَ {صِهْرًا إِمْرًا} أَيضًا {وِزْرًا} ٤٥	{حِجْرًا} كَذَا لَا {مُسْتَقْرًا} {سِرًّا}

أي إن وسطت البدل ففخم راءات الكلمات الست المذكورة في النظم، وهي:

- ١- {ذِكْرًا} في عشرة مواضع نحو قوله تعالى ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].
- ٢- {سِتْرًا} من قوله تعالى ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠].
- ٣- {صِهْرًا} من قوله تعالى ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].
- ٤- {إِمْرًا} من قوله تعالى ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١].
- ٥- {وِزْرًا} من قوله تعالى ﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠].
- ٦- {حِجْرًا} من قوله تعالى ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢].

ففي هذه الكلمات الست مع توسط البدل التفضيم فقط، ومع القصر والمد الوجهان، وليس من باب هذه الكلمات كلمتان، وهما ﴿مُسْتَقْرًا﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] لأن الراء فيهما مشددة، فليس فيهما إلا الترقيق الذي هو مذهب الجمهور، فاحرص على هذا التحقيق.

هام:

لم يجتمع مد بدل مع ﴿سِتْرًا﴾، ﴿صِهْرًا﴾، ﴿إِمْرًا﴾، ﴿وِزْرًا﴾، ﴿حِجْرًا﴾ في آية واحدة، فيكون هذا التحرير خاصًا بـ ﴿ذِكْرًا﴾ وحدها في المواضع التي تقابلت فيها مع مد بدل.

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلَيْنِ {إِسْرَائِيلَ}

وَفِي مُغَيَّرٍ إِذَا تَقَدَّمَ مَا	٤٦	مُحَقَّقٌ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ اعْلَمَا
أَقْصُرُهُمَا وَإِنْ تَوَسَّطَ أَوْلَا	٤٧	أَوْ إِنْ تَمَدَّ سَوًّا وَقْصُرَ تَفْضُلًا
وَالْعَكْسُ إِنْ تَقْصُرَ فَتَلَثُّ ثَانِي	٤٨	وَسَوِّيَ الْبَاقِي وَخُذْ بِيَانِي

إذا اجتمع بدلان محقق ومغير وتقدم المحقق كآية: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، ففيهما خمسة أوجه، وهي: قصرهما معًا، ثم توسطهما
وقصر المغير، ثم مدهما وقصر المغير، وإليك بيان ذلك:

﴿آمَنَّا﴾	﴿الْآخِرِ﴾
قصر	قصر
توسط	توسط، وقصر
مد	مد، وقصر

وعلة قصر المغير في ذلك الاعتداد بعارض النقل، أما إذا عكس الترتيب وتقدم المغير على
المحقق كآية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ
الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧]، كان على قصر المغير تثليث المحقق ثم مساواتهما
في التوسط والمد، وإليك بيان ذلك:

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا﴾	﴿وَآتَيْنَا﴾
قصر	الثلاثة
توسط	توسط
مد	مد

وَحُكْمُ {إِسْرَائِيلَ} مَعَ مُحَقَّقٍ	٤٩	حُكْمُ الْمُغَيَّرِ مَعَ الْمُحَقَّقِ
--	----	---------------------------------------

يُرِيدُ أَنْ حَكَمَ {إِسْرَائِيلَ} فِي اجْتِمَاعِهِ مَعَ الْبَدَلِ الْمُحَقَّقِ حَكْمَ الْمُغَيَّرِ مَعَ الْمُحَقَّقِ.

فإذا تقدم ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ وبعده بدل مُحقق كآية: ﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] كان على قصر ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ ثلاثة المحقق، ثم مساواتهما في التوسط والمد، وإليك بيان ذلك:

﴿إِسْرَائِيلَ﴾ ﴿أُوفِ﴾

قصر الثلاثة

توسط توسط

مد مد

وإذا تقدم المحقق على ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ كآية: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلاً﴾ [الإسراء: ٢]، كان على قصر المحقق قصر ﴿إِسْرَائِيلَ﴾، ثم توسطهما وقصر ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ ثم مدهما وقصر ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ فأوجههما خمسة طردًا وعكسًا.

﴿وَأَتَيْنَا﴾ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾

قصر قصر

توسط قصر، وتوسط

مد قصر، ومد

وَفِيهِ مَع مَعْيَرٍ ثَلَاثَةٌ إِنْ ٥٠ فَصَرَتْ ثُمَّ سَوَّوْا قَصْرِيَا فَطِنُ

طَرْدًا وَعَكْسًا ٥١

أما إذا اجتمع ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ مع المغير كآية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدًى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ﴾ [غافر: ٥٣]، فتأتي ثلاثة ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ على قصر المغير، ثم توسطهما وقصر ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ مع الفتح في الخمسة، ثم توسط المغير وقصر ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ مع التقليل، ثم مدهما وقصر ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ مع الفتح والتقليل، فالأوجه عشرة مع ذات الياء وسبعة بدونها، وهذا معنى قول النظم (سَوَّوْا قَصْرُ).

أما إذا تقدم ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ على المغير كآية: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١]، كان على قصر ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ ثلاثة المغير، ثم توسطهما وقصر المغير، ثم مدهما وقصر المغير، فأوجههما في الحالتين سبعة.

..... ثُمَّ إِنَّ جَا مَعَهُمَا ٥١ إِنَّ قَصْرَ {إِسْرَائِيلَ} خُذْ خَمْسَهُمَا

كَذَلِكَ إِنَّ قَصْرَتَ مَا تَغَيَّرَا ٥٢ ثُمَّ كَمَا حُقِّقَ مَعَ مَا غَيَّرَا

ثم إن جاء لفظ **{إِسْرَائِيلَ}** (مَعَهُمَا) أي: مع المحقق والمغير وتقدم عليهما كآية: **{وَلَقَدْ نَجَّيْنَا**

بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ٣٠} إلى **{وَعَاتَيْنَاهُمْ مِّنَ الْأَيْتِ مَا فِيهِ بَلَاءٌ مُّبِينٌ ٣٣}**

[الدخان: ٣٠ - ٣٣]، كان على قصر **{إِسْرَائِيلَ}** خمسة المغير والمحقق، ثم توسط الجميع

وقصر المغير، ثم مد الجميع وقصر المغير، وهو المراد بقولنا: (ثُمَّ كَمَا حُقِّقَ مَعَ مَا غَيَّرَا)؛ أي:

ثم يكون التحرير كأربعة المحقق والمغير التي هي غير قصرهما.

وكذلك إذا تقدم المغير على المحقق و**{إِسْرَائِيلَ}** وقصر المغير كآية: **{وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ**

آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَسَعَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا ١٠١}

[الإسراء: ١٠١]، فعلى قصر المغير خمسة المحقق و**{إِسْرَائِيلَ}** المارة مع فتح ذات الياء، ثم

توسط المغير مع الفتح وتوسط المحقق و**{إِسْرَائِيلَ}** وقصره، ثم التقليل مع توسط المحقق

والمغير وقصر **{إِسْرَائِيلَ}**، ثم مد الجميع وقصر **{إِسْرَائِيلَ}** على كل من الفتح والتقليل،

فالجمله اثنا عشر وجهًا مع ذات الياء، أما مع عدمها فتسعة.

بقي ما إذا تقدم المحقق على المغير و**{إِسْرَائِيلَ}** كآية: **{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا}** إلى

قوله: **{وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ رُسُلًا}** [المائدة: ٦٩، ٧٠]، كان على قصر المحقق قصر المغير

و**{إِسْرَائِيلَ}**، ثم توسط المحقق عليه توسط المغير وقصره، وعلى كل توسط **{إِسْرَائِيلَ}**

وقصره، ثم مد المحقق عليه مد المغير وقصره، وعلى كل مد **{إِسْرَائِيلَ}** وقصره، فالجمله تسعة

أوجه.

هام: اتفق أغلب المحررين على التفريق بين البدل المحقق والبدل المغير، وجمهور الإقراء

على التسوية للأزرق اختصارًا، وعملنا على ذلك، وكذلك قرأنا ونقري - إن شاء الله تعالى -.



تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي اللَّيْنِ وَالْبَدَلِ وَإِسْرَائِيلَ

وَإِنْ تَمَدَّ اللَّيْنُ مَدَّ الْبَدَلَا ٥٣ وَإِنْ تَوَسَّطَ فَالْثَلَاثُ تُتَلَّى

أي: إذا قرأت بمد اللين فمد البدل لا غير، أما إذا قرأت بتوسطه؛ أي: اللين فالثلاث في البدل تتلى وتقرأ حينئذ، ففي قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِغْلِبًا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، أربعة أوجه، وهي: ثلاثة البدل مع توسط اللين، ثم مدهما، وإليك بيان ذلك.

البدل	﴿شئٍ﴾
قصر	توسط
توسط	توسط
مد	توسط، مد

وَزِدْ بِغَيْرِ {شئٍ} الْقَصْرَ عَلَى ٥٤ تَثْلِيثِكَ الْبَدَلِ تَكُنْ مَقْضًى

وأما عند اجتماع البدل مع لين غير ﴿شئٍ﴾ فإنه يجوز قصره عند الأزرق من غير طريق الشاطبية مع ثلاثة البدل، ففي آية: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ﴾ [النحل: ٦٠] يزداد في اللين القصر على ثلاثة البدل؛ يعني: أن قصر البدل عليه في اللين توسطه وقصره، وأن توسط البدل عليه في اللين توسطه وقصره، وأن مد البدل عليه في اللين مده وتوسطه وقصره، فالأوجه سبعة، وإليك بيان ذلك:

﴿بِالْآخِرَةِ﴾	﴿السَّوِّءِ﴾
قصر	قصر، توسط وصلاً ووقفاً
توسط	قصر، توسط وصلاً ووقفاً
مد	الثلاثة وصلاً ووقفاً



وَعِنْدَ تَقْلِيلِ لِذِي الْيَاءِ رَوَى ٥٥ تَرْقِيقَ {صَلْصَالٍ} وَتَغْلِيظَ السَّوَى

وَمَنْعَ تَوْسِيطٍ لـ {إِسْرَائِيلًا} ٥٦

روى الأزرق عند تقليل ذات الياء ترقيق لام ﴿صَلْصَلٍ﴾ [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣؛ الرحمن: ١٤] فقط، فله مع الفتح ترفيقها وتغليظها، وليس له مع التقليل غير ترفيقها، ففي قوله تعالى: ﴿إِلَّا

إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴿٣٣﴾ [الحجر: ٣١ - ٣٣] فتح ﴿أَبَى﴾ عليه ترقيق لام ﴿صَلْصَلٍ﴾ وتغليظها، ثم التقليل بترقيقها فقط.

كما روى الأزرق عند التقليل تغليظ سواها من اللامات التي بعد الطاء والظاء، ففي قوله تعالى: ﴿بِالْأَنْفَى ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨] الفتح مع الترقيق والتغليظ، ثم التقليل مع التغليظ لا غير.

وكذلك روى الأزرق منع التوسط في ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ عند تقليل ذات الياء، فله مع الفتح ثلاثة ﴿إِسْرَائِيلَ﴾، وله مع التقليل قصر ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ ومدّه، ففي قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧].

فيه للأزرق خمسة أوجه (وهي: فتح ﴿الْحُسْنَى﴾ وعليه قصر وتوسط ومد ﴿إِسْرَائِيلَ﴾، وتقليل ﴿الْحُسْنَى﴾ وعليه قصر ومد ﴿إِسْرَائِيلَ﴾).

وَأِنْ بَدَأَ بِاللَّامِ تَحْوِ {الْأُولَى} ٥٦

أَقْصُرُ فَقَطْ وَإِنْ يَهْمَزُ ابْتَدَأَ ٥٧ ثَلَّثَ لَهُ مَدَّ الْبَدَلِ مُعْتَمِدًا

وأقول أن القاعدة عامة لكل القراء في الابتداء بالمنقول الذي أوله همزة وصل فلك أن تبتدأ بأحد وجهين، إما بهمزة وصل نحو ﴿الْأَرْضِ﴾، ﴿الْإِسْمُ﴾ وهو الأولى اعتدادًا بالأصل، أو يبدأ باللام بدون همز فيقال ﴿لَارِضُ﴾، ﴿لِاسْمُ﴾ اعتدادًا بالعارض؛ إلا أن الأزرق إذا ابتدأ بالهمزة فيما فيه بدل ثلث البدل، وإذا ابتدأ باللام فليس له إلا القصر اعتدادًا بالعارض لسكون الهمز بالنقل.

قال ابن الجزري في النشر:

فنقول إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف في نحو (الأرض، الآخرة، الآن، الأولى، الأبرار)، وقصد الابتداء على مذهب الناقل... إلى أن قال: فإذا اعتدنا بالعارض حذفنا همزة الوصل وقلنا: (لأرض، لآخرة، ليمان، لأن، لبرار) ليس إلا، وإن لم نعتد بالعارض واعتبرنا الأصل جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا: (الأرض، الآخرة) كما قلنا على تقدير أن حرف التعريف "ال"، وهذان الوجهان جائزان في كل ما ينقل إليه من لامات التعريف لكل من نقل (النشر: ١/ ١٦١).

فصل في قيود الرءاءات واللامات للأزرق

وَلَمْ يُفَخِّمْ صَمَّ "رَا" إِنْ أَبَدَلَا ٥٨ ثَانِي هَمْزَيْنِ أَوْ يُوسِّطَ بَدَلَا

أي: لم يفخم الأزرق ضم الرءاء - سواء كانت الرءاء مضمومة أو منونة بالضم - بل رققها فقط في مواضع ثمانية:

الأول: إن أبدل ثاني الهمزتين في نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ أو ﴿هَآ أَنْتُمْ﴾ أو ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، تسهيل ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ مع الترقيق والتفخيم في رءاء ﴿غَيْرِ﴾، ثم الإبدال مع الترقيق فقط.

الثاني: يمتنع تفخيم الرءاء المضمومة على توسط البديل، ففي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، قصر البديل وعليه ترقيق وتفخيم ﴿أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا﴾، ثم توسط البديل وعليه الترقيق فقط، ثم مد البديل وعليه الترقيق والتفخيم.

أَوْ مَدَّ أَوْ وَسَّطَ لِنَا غَيْرِ {شَيْ} ٥٩

الثالث: يمتنع تفخيم الرءاء المضمومة على توسط ومد اللين غير ﴿شَيْءٍ﴾ كـ ﴿هَيْئَةٍ﴾، ﴿أَسْتَيْسُوا﴾؛ ففي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾ [يوسف: ٨٠] قصر ﴿أَسْتَيْسُوا﴾ مع الترقيق والتفخيم في ﴿كَبِيرُهُمْ﴾، ثم توسطه ومدّه مع الترقيق فقط.

..... ٥٩ أَوْ إِنَّ تُفَحِّمَ "رَا" كَـ {شَاكِرًا} أَخِي

الرابع: يمتنع تفخيم الراء المضمومة إذا فخم الراء المنصوبة المنونة في مثل ﴿شَاكِرًا﴾، ﴿حَبِيرًا﴾؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَلِيَتَّبِعُوا مَا عَلَّمُوا تَتَّبِيرًا﴾ [الإسراء: ٧] على تفخيم المضمومة ترقيق المنصوبة فقط، وعلى ترقيق المضمومة ترقيق وتفخيم المنصوبة.

..... ٦٠ أَوْ رُقِّقْتُ {عِشْرُونَ}

الخامس: يمتنع تفخيم الراء المضمومة إذا رقق راء ﴿عِشْرُونَ﴾ بسورة الأنفال، ففي قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَادِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] ترقيقهما، وتفخيمهما، ثم تفخيم ﴿عِشْرُونَ﴾ مع ترقيق ﴿صَادِرُونَ﴾.

..... ٦٠ "ذَا الْيَاءِ" أَوْ تَوَسَّيْطُهُ {شَيْئًا} وَضَح

..... ٦١ مَعَ مَدِّهِ لِيَدَلَّ فِي ذَيْنِ

السادس: يمتنع تفخيم الراء المضمومة عند فتح ذات الياء أو توسط ﴿شَيْءٍ﴾ مع إشباع البدل.

مثال: ﴿وَعَاخِرُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

- ﴿وَعَاخِرُ﴾ البدل والراء.

- ﴿دَعْوَتِهِمْ﴾ ذات الياء على وزن "فَعَلَى".

ففيه للأزرق على مد البدل ترقيق وتفخيم الراء، وعلى الترقيق الوجيهان في ذات الياء، وعلى التفخيم التقليل فقط.

واستثنى من هذه القاعدة لفظ ﴿كَبْرٌ﴾ بسورة غافر من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِعَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦] ففيه للأزرق على مد البدل فتح اليائي وعليه ترقيق وتفخيم الراء ثم تقليل اليائي وعليه ترقيق وتفخيم الراء، بدون امتناعات لاستثناء لفظ ﴿كَبْرٌ﴾ من هذه القاعدة.

أَوْ بَعْدَ طَاءٍ كَانَ لَامًا غَلَّظَا ٦٢

السابع: يمتنع تفخيم الراء المضمومة إذا غلظ اللام بعد الطاء المهملة؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَأَنْظَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آهَاتِهِمْ﴾ [ص: ٦] يكون على تغليظ اللام ترقيق المضمومة فقط بثلاثة البدل، وعلى ترقيق اللام ترقيق المضمومة أيضًا بثلاثة البدل، ثم تفخيم المضمومة بقصر ومد في البدل، فالجملتان **ثمانية** أوجه.

..... ٦٢ أَوْ إِنْ يُرَقِّقَنَّ لَامًا بَعْدَ ظَا

الثامن: يمتنع تفخيم الراء المضمومة إذا رَقَّقَ اللام بعد الظاء المعجمة، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ ﴿٤٣﴾ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْأَعْمَىٰ وَمَنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٤٤﴾ فَإِنَّمَا نَذَرْ لَكَ بِكَ فَأِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ ﴿٤٥﴾ أَوْ تُرِيَّتَكَ الَّذِي وَعَدْتَهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِمْ مُّقْتَدِرُونَ ﴿٤٦﴾ [الزخرف: ٣٩ - ٤٢]، على تغليظ لام ﴿ظَلَمْتُمْ﴾ ترقيق وتفخيم راء ﴿مُقْتَدِرُونَ﴾، وعلى ترقيق اللام ترقيق المضمومة فقط.

هام:

لم تجتمع لام بعد ظاء معجمة مع راء مضمومة في آية واحدة نهائيًا.

..... ٦٣ وَبَعْدَهَا ذَرْعًا مَدًّا فِي الْبَدَلِ

(وَبَعْدَهَا)؛ أي: وبعد هذا الحكم السابق في اللام التي بعد الظاء المعجمة (ذَرْعًا)؛ أي: اترك ترقيق اللام التي بعد الظاء المعجمة في (عَيْرَ مَدًّا فِي الْبَدَلِ).

أي: يمتنع القصر والتوسط في البدل مع ترقيق اللام بعد الظاء المعجمة.

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ إلى ﴿هُزُؤًا﴾ [البقرة: ٢٣١] أربعة أوجه، وهي: تغليظ اللام مع ثلاثة البدل، ثم الترقيق مع المد فقط.

..... ٦٣ وَقِيلَ إِنَّ رُقَّتْ بِطَا التَّوَسِيطُ حَلْ

(وَقِيلَ إِنَّ رُقَّتْ) لآمان مجتمعتان إحداهما بعد ظاء معجمة نحو ﴿ظَلَمَ﴾ والأخرى بعد طاء مهملة نحو ﴿طَلَّقْتُمْ﴾ جاز التوسط في البدل، وأن الذي قال بتوسط البدل مع ترفيق اللآمان حيثئذ هو الإمام المنصوري، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ إلى ﴿هُزُّوًّا﴾ [البقرة: ٢٣١] الوجوه الآتية:

البدل	﴿ظَلَمَ﴾	﴿طَلَّقْتُمْ﴾
ثلاثة البدل	تغليظ	تغليظ
طول فقط	ترقيق	تغليظ
ثلاثة البدل	تغليظ	ترقيق
طول فقط	ترقيق	ترقيق
توسط) حكاها المنصوري رواية.	ترقيق	(ترقيق

فالمجموع ثمانية أوجه، وعند الإمام المنصوري وحده تسعة أوجه.

- بقي ما إذا اجتمع البدل وذات الياء والمضمومة والغنة واللام بعد الظاء المعجمة كآية: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧]، ففيها التحرير الآتي مع ملاحظة عدم مجيء الغنة على توسط البدل وعلى تفخيم الراء:

تحرير للأزرق

﴿تُظْلَمُونَ﴾	﴿اتَّقَى﴾	﴿خَيْرٌ﴾	﴿وَالْآخِرَةُ﴾
تغليظ فقط	فتح	ترقيق، تفخيم	قصر
تغليظ فقط	فتح، تقليل	ترقيق فقط	توسط
تغليظ، ترقيق	فتح	ترقيق فقط	مد
تغليظ فقط	تقليل	ترقيق، تفخيم	مد

تَحْرِيرَاتُ حَمَزَةٍ

وَإِنْ تَوَسَّطَ {شَيْءٍ} لِحَمَزَةٍ اشْتَرَطَ ٦٤ سَكْتًا بِ"أَلٍ" أَوْ مَعَ مَفْصُولٍ فَقَطْ

أي: وإن توسط لفظ {شَيْءٍ} لحمزة اشترط السكت على "ال" وحدها، أو على "ال" مع المفصول فقط، فإن وجد مع ذلك سكت الموصول أو سكت المد امتنع توسطها، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] عدم السكت أصلاً، ثم سكت {شَيْءٍ} وتوسطه، ثم السكت على المفصول و{شَيْءٍ} وتوسطه، ثم سكت الجميع، فالجملة ستة أوجه.

وَلَا تُمِلُّ {تَسْوِرَةً} عَنْهُ حِينَ ذَا ٦٥ وَقَفَّحَ {قَهَّارٍ} إِذَا قَدَّ نَبَذًا

وحين توسط {شَيْءٍ} يجب تقليل {التَّوْرَةَ}،^(١) {الْقَهَّارِ}،^(٢) فلا تمال {التَّوْرَةَ} ولا يفتح {الْقَهَّارِ}.

هام:

لم يجتمع لفظ {شَيْءٍ} مع لفظ {الْقَهَّارِ} في آية واحدة نهائياً.

وَسَكَّتْ مَفْصُولٍ وَ"أَلٍ" شَرْطًا لِتَو ٦٦ سَيْطِكَ {لَا} أَجْتَمَعَا أَوْ لَا رَأَوْا

سَكَّتْ أَوْ حَقَّقَتْ فِي الْغَيْرِ ٦٧

إذا اجتمع المفصول مع "ال" و{شَيْءٍ} فلا يأتي لحمزة توسط {لَا} إلا على سكتها (أي: سكت المفصول مع "ال" شرطاً لتوسط {لَا}) سواءً اجتمعا في آية مثل: ﴿قَلِيلًا أَوْلَتْكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْأَخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧] فلا يكون توسط {لَا} إلا مع سكتها إذا اجتمعا، أما مع عدم السكت عليهما فلا بُدَّ من قصر {لَا}.

(١) في ستة عشر موضعاً: آل عمران: ٤٨، ٥٠، ٦٥، ٩٣، المائة: ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٦٦، ٦٨، ١١٠، الأعراف: ١٥٧، التوبة:

١١١، الفتح: ٢٩، الصف: ٦، الجمعة: ٥.

(٢) كلمة {الْقَهَّارِ} المجرورة في موضعين فقط، وهما: إبراهيم: ٤٨، غافر: ١٦.

وكذلك إذا لم يجتمعا بأن انفرد أحدهما كآية: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجِمَ﴾

[هود: ٤٣] فمع سكت المفصول قصر ﴿لَا﴾ وتوسطها، ومع عدم السكت قصرها لا غير.

وكآية: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا﴾

[البقرة: ٧١] فسكت ﴿الْأَرْضَ﴾ عليه قصر ﴿لَا شِيَةَ﴾ وتوسطها، وعدم السكت لا يجيء عليه إلا

قصرها هذا هو الشرط سواء سَكَتَ على غيرهما أو حَقَّقْتَهُ.

..... وَرَدُّ ٦٧ تَوَسِّطُهَا تَفَاوُتًا فِي سَكْتِ مَدِّ

وَرَدُّ تَوَسِّيطِ ﴿لَا﴾ على تفاوت سكت المدود؛ أي: رَدُّ تَوَسِّيطِ ﴿لَا﴾ على سكت المد المنفصل

وحده في حالة وجود المد المتصل كآية: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الرعد: ١١]

فمع عدم السكت قصر وتوسط ﴿فَلَا مَرَدَّ﴾، ومع السكت على المد المنفصل قصر ﴿فَلَا مَرَدَّ﴾

فقط، ومع السكت على المدين معاً قصر وتوسط ﴿فَلَا مَرَدَّ﴾.

وأما في حالة عدم وجود المد المتصل كآية: ﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة:

٣٢] فمع عدم السكت في المد المنفصل قصر وتوسط ﴿لَا﴾، ومع السكت في المد المنفصل قصر

وتوسط ﴿لَا﴾ بدون امتناع لعدم وجود المد المتصل.

وَعِنْدَ سَكْتِ الْمَدِّ {تَوْرَاةٌ} أَمِلَ ٦٨ فَفَقَطُ

أي: لا بد من إمالة ﴿التَّوْرٰةِ﴾ مع سكت المد لحمزة فلا تقليل فيها حيثئذ، ففي قوله تعالى:

﴿يٰٓأَهْلَ الْكِتٰبِ لِمَ تُحَاجُّوْنَ فِي إِبْرٰهِيْمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرٰةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِيۗةِ﴾ [آل عمران:

٦٥] تتعين له إمالة ﴿التَّوْرٰةِ﴾ مع سكت المد، ويجوز فيها الوجهان مع غير ذلك.

..... وَهَاتَيْنِ "عَنْهُ لَا تُمِلُ" ٦٨ وَهَاتَيْنِ "عَنْهُ لَا تُمِلُ"

مَعَ سَكْتِ مَدِّهِ إِذَا وَسَّطَ {لَا} ٦٩ كَخَلْفٍ مُحَقَّقًا مَا فَصَّلًا

أي: يشترط في إمالة هاء التأنيث عند حمزة عدم سكت المد مع توسط ﴿لَا﴾، فإذا وجد سكت

المد مع توسط ﴿لَا﴾، امتنعت إمالتها وفقاً للراويين.

وزاد **خلف** منع إمالتها عند تحقيق المفصول، ويجوز **لخلف** مع فقد المفصول أو مع وجوده مع السكت عليه الوجهان:

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] عدم السكت أصلاً، ثم السكت على ﴿الْأَرْضِ﴾، ثم السكت على الجميع وعلى كل فتح وإمالة هاء التأنيث، فهي **سنة** أوجه ل**خلاد**، ويمتنع **لخلف** منها وجه واحد، وهو: الإمالة على عدم السكت، وإليك بيان ذلك:

المتصل	﴿الْأَرْضِ﴾	﴿خَلِيفَةً﴾
ترك السكت	سكت	فتح، وإمالة للروائتين
ترك السكت	ترك السكت	فتح من الروائتين، وإمالة ل خلاد وحده
السكت	السكت	فتح، وإمالة للروائتين

وفي قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦] التحرير الآتي:

﴿لَا جُنَاحَ﴾	المفصول	المتصل	تحرير لحمزة	﴿فَرِيضَةً﴾
قصر	ترك	ترك	فتح للراويين، إمالة ل خلاد	
قصر	سكت	ترك	فتح، إمالة للراويين	
قصر	سكت	سكت	فتح، إمالة للراويين	
توسط	سكت	ترك	فتح، إمالة للراويين	
توسط	سكت	سكت	فتح فقط للراويين	

وهذا التحرير ملخصه امتناع إمالة هاء التأنيث على ترك السكت في المفصول **لخلف**، وعلى توسط ﴿لَا﴾ مع سكت المد للراويين.

وَعِنْدَ سَكْتِ مَا اتَّصَلَ وَمَدِّ {لَا} ٧٠ إِدْغَامُهُ وَ"بَا" الْجُزْمُ فِي الْ"فَا" حُظْلًا

ذكر في هذا البيت حكمًا لخلاد وحده؛ لأنه هو صاحب الخلاف في إظهار وإدغام باء الجزم عند الفاء، فيتعين له إظهار باء الجزم عند الفاء عند سكت المد المتصل، وعند توسط {لَا}، ويمتنع إدغامها حيثئذ، و(حُظْلٌ) في النظم منع.

مثال: ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

فيه لخلاد امتناع سكت المد المتصل على إدغام ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ﴾، وإليك بيان ذلك:

﴿جَزَأُكُمْ جَزَاءً﴾	﴿أَذْهَبَ فَمَنْ﴾
دون سكت، سكت	إظهار
دون سكت	إدغام

مثال آخر: ﴿قَالَ فَأَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧].

فيه لخلاد امتناع توسط {لَا} على إدغام ﴿فَأَذْهَبَ فَإِنَّ﴾، وإليك بيان ذلك:

﴿لَا مِسَاسَ﴾	﴿فَأَذْهَبَ فَإِنَّ﴾
قصر، توسط	إظهار
قصر	إدغام

فِي وَقْفِ حَمَزَةٍ وَغَيْرِهِ

وَذُو تَوْسُطٍ بِزَائِدٍ مُنْبَعٍ ٧١ تَحْقِيقُهُ وَإِنْ يَتَغَيَّرُ مَا تَبِعَ

كَعِنْدَ سَكْتِ مَا وُصِلَ أَوْ سَكْتِ مَدِّ ٧٢

أي: يمتنع لحمزة تحقيق المتوسط بزائد وقفًا إذا تغير ما تبعه ذلك المتوسط، ففي قوله تعالى:

﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠] حالة الوقف خمسة أوجه، وهي: تحقيق الهمزة الثانية وتسهيلها على

كل من التحقيق والسكت في ﴿قُلْ﴾، ثم التسهيل فقط على النقل في ﴿قُلْ﴾، فهي خمسة.

ويمتنع أيضاً تحقيق المتوسط بزائد نحو ﴿بِأَسْمَائِهِمْ﴾، ﴿الْأَرْضِ﴾ مع سكت الموصول والمد المنفصل والمد المتصل.

مثال: ﴿فَلَمَّا أَتَبَاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣] فيه لحمزة امتناع الوقف بالتحقيق نهائياً على ال، وفيه أيضاً امتناع الوقف على ال بالسكت على سكت المدود، وإليك بيان ذلك:

المنفصل	المتصل	المفصول	﴿الْأَرْضِ﴾ وفقاً
ترك السكت	ترك السكت	ترك السكت	نقل، سكت
ترك السكت	ترك السكت	السكت	نقل، سكت
السكت	ترك السكت	السكت	نقل فقط
السكت	السكت	السكت	نقل فقط

مثال آخر: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥].
فيه لحمزة امتناع الوقف بالتحقيق نهائياً على ال، وفيه أيضاً امتناع الوقف على ال بالسكت على سكت الموصول، وعلى سكت المد، وإليك بيان ذلك:

الموصول	المنفصل	﴿وَالْأَقْرَبِينَ﴾ وفقاً
ترك السكت	ترك السكت	نقل، سكت
سكت	ترك السكت	نقل فقط
سكت	سكت	نقل فقط

مثال آخر أيضاً: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠].
فيه لحمزة امتناع الوقف على ﴿وَأَبْصَرِهِمْ﴾ بالتحقيق على سكت المد المتصل، وإليك بيان ذلك:

المتصل	﴿وَأَبْصَرِهِمْ﴾ وفقاً
ترك السكت	تحقيق، تسهيل
سكت	تسهيل فقط

وَبَعْدَ "هَآ" وَ"يَآ" التَّدَا السَّكْتُ يُرَدُّ ٧٢

أفاد النظم أن السكت لحمزة في الوقف على ما فيه هاء التنبيه وياء النداء نحو ﴿هَآ أَنْتُمْ﴾، ﴿يَآ أَيُّهَا﴾ يُرَدُّ وَيُمنَعُ فيهما لاتصالهما رسمًا، فليس في مثل ذلك وقفًا إلا التحقيق مع الإشباع أو التسهيل مع الإشباع والقصر.

قال ابن الجزري في النشر:

{ والمتوسط بغيره من المتحرك الساكن ما قبله لا يخلو ذلك الساكن من أن يكون متصلًا به رسمًا أو منفصلًا عنه، فالمتصل يكون ألفًا وغير ألف، فالألف تكون في موضعين: ياء النداء، وهاء التنبيه نحو: (يَا أَدَمُ، يَا أُولِي، يَا أَيُّهَا) كيف وقع و(هَآ أَنْتُمْ، هَهُؤَلَاءِ) وغير الألف في موضع واحد وهو لام التعريف حيث وقع نحو: (الأَرْضُ، الآخِرَةُ، الأُولَى، الإنسانِ، الإِحْسَانِ) فإنها تسهل مع الألف بين بين، ومع لام التعريف بالنقل { (النشر: ١ / ١٦٧).

وَأَلٌ إِذَا وَقَفْتَ فِيهَا حِظْلًا ٧٣ تَحْقِيقُهَا بِدُونِ سَكْتٍ فَاَنْقُلَا

أي: يمتنع لحمزة الوقف بالتحقيق نهائيًا على ال نحو ﴿الأَرْضِ﴾، ففي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] ترك السكت في المفصول وعليه الوقف على ﴿وَالْأَقْرَبِينَ﴾ بالنقل والسكت، ثم سكت المفصول وعليه الوقف على ﴿وَالْأَقْرَبِينَ﴾ بالنقل والسكت.

وَنَحْوُ {الْبَرَارِ} اَمْنَعَا فَتَحًا عَلَي ٧٤ سَكْتٍ لِحَلَادٍ بِهَا بَلِ اَنْقُلَا

ذكر في هذا البيت حكم الوقف على ﴿الْبَرَارِ﴾^(١)، ﴿الْأَشْرَارِ﴾^(٢)، ﴿الْقَرَارِ﴾^(٣)، ومعلوم أن للراويين فيهم الإمالة والتقليل، ويزيد خلاد الفتح، فإذا وقفت عليها بسكتٍ امتنع فتحها لخلاد حينئذ.

(١) كلمة ﴿الْبَرَارِ﴾ في ثلاثة مواضع، وهي: آل عمران: ١٩٣، ١٩٨، المطففين: ١٨.

(٢) كلمة ﴿الْأَشْرَارِ﴾ في موضع واحد فقط، وهو: ص: ٦٢.

(٣) كلمة ﴿الْقَرَارِ﴾ في موضع واحد فقط، وهو: غافر: ٣٩.

ففي قوله تعالى: ﴿وَتَوَقَّفْنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] لحمزة التقليل مع النقل والسكت، والإمالة مع النقل والسكت، ولخالد الفتح مع النقل، وإليك بيان ذلك:

تحرير حمزة

﴿الْأَبْ﴾

نقل

﴿رَّارِ﴾

تقليل، إمالة للراويين، فتح لخالد وحده

سكت

تقليل، إمالة للراويين

﴿هَؤُلَاءِ﴾ {إِنْ هَمَزْتِيهِ غَيْرًا ٧٥} فَاَمْنَعُ تَفَاوُثًا إِذَا الرَّوْمُ جَرَى

يفيد هذا البيت أنك إذا غيرت همزتي ﴿هَؤُلَاءِ﴾ وفقاً لحمزة، وجب عليك منع التفاوت بين مد الهمزتين إذا قرأت بروم الأخير مع تسهيلها، فإذا قصرت الأولى كان لك في الثانية ثلاثة الإبدال ثم رومها بالتسهيل مع القصر، وإذا مددت الأولى كان لك في الثانية ثلاثة إبدالها، ثم رومها بالتسهيل مع المد، فلا يجوز قصر الأخير مع مد الأولى، ولا مد الأخير مع قصر الأولى حينئذ، ومعلوم أن مد الأولى مع تحقيقها عليه خمسة الأخير، وهي: ثلاثة إبدالها وتسهيلها بالروم مع القصر والمد، فالأوجه ثلاثة عشر تستفاد من النظم، وبيانها كالتالي:

تحرير حمزة

﴿هَؤُ﴾

تسهيل مع المد

﴿لَاءِ﴾

ثلاثة الإبدال وتسهيل مع المد

تسهيل مع القصر

ثلاثة الإبدال وتسهيل مع القصر

تحقيق بدون سكت

ثلاثة الإبدال وتسهيل مع المد والقصر

﴿عَبْرًا مَفْصُولَ رَسْمٍ إِنْ تَجِدَ ٧٦﴾ هُ بَعْدَ سَاكِنٍ صَاحِحٍ وَوُجِدَ

سَكْتِكَ عَن حَمَزَةٍ فِي الْمَوْصُولِ ٧٧ وَعَنْ خَلْفٍ مَعَ سَكْتِ مَدِّ الطُّولِ

يجب تغيير المفصول رسماً إن وقع بعد ساكن صحيح نحو ﴿أَيَّامٍ أُخْرٍ﴾، ﴿عَذَابُ أَلِيمٍ﴾ حالة سكت الموصول عند حمزة، وحالة سكت المد المنفصل أو المتصل عند خلف.

مثال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨].

فيه امتناع الوقف بالسكت في ﴿أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ خلف على سكت المدود، وإليك بيان ذلك:

تحرير لحمزة

﴿الْأَرْضِ﴾	المتصل	المنفصل	﴿أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ وقفًا
ترك السكت	ترك السكت	ترك السكت	نقل، تحقيق
سكت	ترك السكت	ترك السكت	نقل، تحقيق، سكت
سكت	ترك السكت	سكت	نقل للراويين، سكت لخلاص
سكت	سكت	سكت	نقل للراويين، سكت لخلاص

مثال آخر: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ

مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] فيه لحمزة

امتناع الوقف على ﴿أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ بالسكت حالة سكت الموصول، وإليك بيان ذلك:

تحرير لحمزة

المنفصل	الموصول	المفصول	﴿أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وقفًا
ترك السكت	ترك السكت	ترك السكت	نقل، تحقيق
ترك السكت	ترك السكت	سكت	نقل، سكت
ترك السكت	سكت	سكت	نقل فقط
سكت	سكت	سكت	نقل للراويين، سكت لخلاص

وَمَعَ سَكْتِ الْمُتَّصِلِ إِذَا جَرَى ٧٨ قُبَيْلَهُ الْمَدَّ امْتِنَاعًا تَغْيِيرًا

أي: لحمزة التحقيق ومنع التغيير على سكت المد المتصل في المنفصل عن مد في نحو: ﴿فِي

أَنْفُسِكُمْ﴾، ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾، ففي قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً

فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] على ترك السكت في

المفصول الوقف على ﴿بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ بالتحقيق والنقل والإدغام، وعلى السكت في المفصول

الوقف بالتحقيق والسكت والنقل والإدغام، وعلى السكت في المفصول والمد المتصل الوقف

بالسكت فقط.

وَلَمْ يَكُنْ يَسْكُتُ فِي وَقْفِ عَلَيٍّ ٧٩ مَوْضُولٌ أَوْ مُتَّصِلٌ بَلْ سَهَّلًا

يعني أن حمزة لا يجوز له السكت على الموصول كـ ﴿قُرْءَانٌ﴾، ولا على المتصل كـ ﴿أُولَئِكَ﴾

حالة الوقف بل الواجب فيهما عنده في هذه الحالة التسهيل فقط بما تقتضيه القواعد.

وَعَنْ سِوَاهُ فِي كـ {شَيْءٍ} إِنْ تَرُمُّ ٨٠ سَكَّتَا عَلَيْهِ أَمْنَعُهُ إِلَّا أَنْ تَرُمُّ

أي أنه يأتي السكت { في نحو ﴿شَيْءٍ﴾، ﴿سَوْءٍ﴾ } لغير حمزة كحفص وابن ذكوان وإدريس حالة

الوقف بالروم لأنه كالوصل.

وبعد إتمام أصول تحريرات القراء العشرة نشرع بعون الله وتوفيقه في تحريرات الفرش.

والله تعالى أعاننا على ما مضى، وإليه خاصة لا إلى غيره نذل وننقاد وننكسر، ونسأله أن يمن علينا

بإتمام الكتاب كما من علينا بإتمام الأصول فإنه القريب المجيب لكل بعيدٍ وقريب، والحمد لله

وحده.

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



{ نَمَتْ الْأَصُولُ بِمَحْمَدٍ (لِ) سُبْحَانَهُ وَفَعَالًا }

تحرير آيات خرجت عن القواعد

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

ذكرنا فيما سبق قيود القواعد العامة لكل من رُوِيَتْ له من القراء، وبقيت آيات في معظم السور خَرَجَتْ في تحريرها عن القواعد بحسب الطرق التي رُوِيَتْ فيها عن أصحابها، وها نحن نذكرها مفصلة، فنقول مستعينين بالله جل شأنه:

فَخَمَّ وَإِنْ أَمَالَ فَالْوَجْهَانِ صَحَّ	٨١	فِي كَـ {نَرَى اللَّهَ} إِنْ السُّوسِيّ فَتَحَ
وَهَاهُنَا رِقٌّ فَفَقَطْ إِنْ أَبَدَلَا	٨٢	مَعَ فَتَحَ {مُوسَى} مُظْهِرًا أَوْ قَلَّلَا
وَكَانَ هَامِزًا	٨٣

للسوسي في نحو ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ الفتح مع تغليظ لام لفظ الجلالة، والإمالة مع ترقيق وتغليظ لام لفظ الجلالة؛ إلا أنه هنا في موضع سورة البقرة في آية: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] منع التفخيم في لام لفظ الجلالة وحتم الترقيق فيها مع الإمالة إذا قرأت بإبدال الهمزة وفتح ﴿يَمُوسَى﴾ مع الإظهار، أو قلل ﴿يَمُوسَى﴾ مع الهمز في ﴿لَنْ نُؤْمِنَ﴾، وإليك بيان ذلك:

تحرير للسوسي

﴿يَمُوسَى﴾	﴿لَنْ نُؤْمِنَ﴾	﴿نُؤْمِنَ لَكَ﴾	﴿نَرَى اللَّهَ﴾
فتح	تحقيق	إظهار	فتح مع تغليظ، إمالة مع ترقيق وتغليظ
فتح	إبدال	إظهار	فتح مع تغليظ، إمالة مع ترقيق فقط
فتح	إبدال	إدغام	فتح مع تغليظ، إمالة مع ترقيق وتغليظ
تقليل	تحقيق	إظهار	فتح مع تغليظ، إمالة مع ترقيق فقط
تقليل	إبدال	إظهار	فتح مع تغليظ، إمالة مع ترقيق وتغليظ
تقليل	إبدال	إدغام	فتح مع تغليظ، إمالة مع ترقيق وتغليظ

..... {يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ} ٨٣ فَعِنْدَ سَكْتِ الْمَدِّ الْإِدْغَامُ امْتَعَا

في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قرأ حمزة ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن﴾، ﴿وَيُعَذِّبُ مَن﴾ بالجزم فيهما، وله الخلف في إدغام باء ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ في ﴿مَن﴾ إلا أنه إذا قرأ بسكت المد منع الإدغام.

وَأَزْرُقُ نَحْوَ {مُصَلَّى} مُطْلَقًا ٨٤ فَحَمَّ إِن يَفْتَحَ وَإِلَّا رَقَّقَا

وَرَأْسُ آيٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا سِوَى ٨٥ تَقْلِيلَهَا مَعَ رِقٍّ لَامَهَا رَوَى

أي: أن للأزرق في نحو ﴿مُصَلَّى وَعَهْدَنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿يُضِلُّ النَّارَ الْكُبْرَى﴾ [الأعلى: ١٢] تغليظ اللام مع الفتح، وترقيقها مع التقليل، ولا يكون ذلك إلا وقفًا. هذا في غير رءوس الآي، أما فيها فلا يجوز سوى تقليلها مع ترقيق اللام، وأما ما ذكره صاحب "التجريد" من فتح رءوس الآي مطلقًا فهو انفراد لا يعول عليها، ولا يقرأ بها.

- ويجوز تغليظ لام ﴿صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] مع فتحه رغم أنه رأس آية على مذهب المنصوري

والعبيدي، وعملنا على التقليل فقط مع ترقيق اللام في جميع رءوس الآي دون تفرقة.

وَعُنَّةُ اللَّامِ امْتَعَا فِي مَارِسْمٍ ٨٦ مُتَّصِلًا نَحْوَ {لَسَلَا} قَدْ عَلِمَ

أمر بمنع الغنة في الموصول رسمًا نحو ﴿قَالَمْ﴾، ﴿أَلَّن﴾، ﴿لَيْلًا﴾، ﴿أَلَّا﴾ فلا غنة في ذلك عند من وردت لهم الغنة حتى لا يزداد بها حرف في القرآن الكريم.



سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

إِنِ ابْنُ ذِكْوَانَ {يُؤَدِّهِ} أَشْبَعًا ٨٧ وَسَّطٌ وَمُدٌّ وَأَسْكُتًا أَوْ ائْتَمَعَا

مَعَ فَتْحٍ "رَا" وَإِنْ يُمِلُّ وَسَّطٌ وَلَا ٨٨ تَسْكُتٌ أَوْ أَقْصَرًا بِإِطْلَاقٍ جَلًّا

لابن ذكوان في آية: ﴿وَمَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ

بِذِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] سبعة أوجه، وهي:

الأول إلى **الرابع**: ترك السكت مع إشباع هاء ﴿يُؤَدِّهِ﴾ مع التوسط والمد، والسكت مع إشباع هاء

﴿يُؤَدِّهِ﴾ مع التوسط والمد، فهي **أربعة** تأتي على فتح ﴿بِقِنطَارٍ﴾، ﴿بِذِينَارٍ﴾.

الخامس: إمالة راء ﴿بِقِنطَارٍ﴾، ﴿بِذِينَارٍ﴾ مع إشباع هاء ﴿يُؤَدِّهِ﴾ مع التوسط وعدم السكت.

السادس و**السابع**: إمالة راء ﴿بِقِنطَارٍ﴾، ﴿بِذِينَارٍ﴾ مع قصر هاء ﴿يُؤَدِّهِ﴾ مع التوسط والسكت

وعدمه.

وملخص هذا التحرير أنه لا سكت للصوري على الصلة مع الإمالة، ولا يأتي **لابن ذكوان** على فتح

الراء في هاء ﴿يُؤَدِّهِ﴾ إلا إشباع كسرتها.

تفصيل طرق ابن عامر:

الحلواني والصوري عن **ابن ذكوان** بالقصر والصلة، وللداجوني عن **هشام** الإسكان، وللأخفش

الصلة، وفي ذلك قال الإمام / **المنصوري**؛ مفصلاً طرق **ابن عامر**:

صُورِي وَحُلُوَانِي بِقَصْرِ أَشْبَعَا سَكَّنَ دَا جُونِي الْأَخْفَشَ أَشْبَعَا



سُورَةُ النَّسَاءِ

وَمَنْ أَتَمَّ مُطْلَقًا {يَأْمُرُ} بِمَدٍّ ٨٩ أَوْ سَكَّنَهُ بِهَيِّ مَعَ الْإِبْدَالِ رَدًّا

إِمَالَةً {النَّاسِ} ٩٠

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] يمتنع للدوري ثلاثة أوجه:

الأول والثاني: إمالة {النَّاسِ} على إتمام الحركة مع التوسط حالة الهمز والإبدال.

الثالث: إمالة {النَّاسِ} على الإسكان على التوسط على الإبدال فقط.

تحرير لدوري أبي عمرو

{النَّاسِ}	المنفصل	{يَأْمُرُكُمْ}
الوجهان	قصر	إسكان مع التحقيق
الوجهان	توسط	إسكان مع التحقيق
الوجهان	قصر	إسكان مع الإبدال
فتح فقط	توسط	إسكان مع الإبدال
الوجهان	قصر	اختلاس مع التحقيق
الوجهان	توسط	اختلاس مع التحقيق
الوجهان	قصر	اختلاس مع الإبدال
الوجهان	توسط	اختلاس مع الإبدال
الوجهان	قصر	إتمام مع التحقيق
فتح فقط	توسط	إتمام مع التحقيق
الوجهان	قصر	إتمام مع الإبدال
فتح فقط	توسط	إتمام مع الإبدال



..... وَأَزْرَقٌ يَرَى ٩٠ { حِذْرُكُمْ } بِالْكَافِ مَعَ { خَيْرًا } جَرَى

..... فِي حُكْمِ رَأَاتٍ ٩١

{ وَأَزْرَقٌ يَرَى } { حِذْرُكُمْ } المقيدة (بِالْكَافِ)، وهي التي فيها الخلاف بالترقيق والتفخيم فأجراها (مَعَ) الرءاءات المضمومة مجرى المنصوبة في نحو { خَيْرًا } إذا (جَرَى) ووجد مع المضمومة (فِي حُكْمِ رَأَاتٍ) فلو اجتمعت { حِذْرُكُمْ } [النساء: ٧١، ١٠٢] مع المضمومة والبدل نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا حُدُودًا حِذْرُكُمْ فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١] كان فيها ثمانية أوجه، وبيانها كالآتي:

{ ءَامَنُوا }	{ حِذْرُكُمْ }	{ فَأَنْفِرُوا }
قصر	ترقيق	ترقيق، تفخيم
قصر	تفخيم	ترقيق فقط
توسط	ترقيق	ترقيق فقط
توسط	تفخيم	ترقيق فقط
مد	ترقيق	ترقيق، تفخيم
مد	تفخيم	ترقيق فقط

قال العلامة الأجهوري: ترقيقهما، ثم تفخيم الثاني، ثم عكسه، غير أن الوجه الثاني لا يأتي على التوسط (أي: توسط البدل).

وهذا التحرير مضمونه: { عدم تفخيم المضمومة على تفخيم { حِذْرُكُمْ } }، وسبق امتناع تفخيم الرءاء المضمومة على توسط البدل.

..... وَلَكِنْ مَعَ بَدَلٍ ٩١ سِتَّتَهَا لَا شَيْءَ مِنْهَا قَدْ حَظَلْ

(وَلَكِنْ) إذا اجتمعت { حِذْرُكُمْ } [النساء: ٧١، ١٠٢] وحدها (مَعَ بَدَلٍ سِتَّتَهَا لَا شَيْءَ مِنْهَا قَدْ حَظَلْ)، فعلى ثلاثة البدل ترقيقها وتفخيمها.

و{حَصِرَتْ} رَقَّقَهُ وَقَفَّا وَمَعَ ٩٢ قَصْرٍ وَتَوَسِيطِ الْبَدَلِ إِنْ اجْتَمَعَ

أَوْ جِيءَ بِوَجْهِي {حَصِرَتْ} مَعَ مَدِّي ٩٣ وَقِفْ لِيَعْقُوبَ بِهَا بِهَائِي

و{حَصِرَتْ} (١) رَقَّقَهُ (الْأَزْرَقُ) (وَقَفَّا) (و) رَقَّقَهُ وَصَلًّا (مَعَ قَصْرٍ وَتَوَسِيطِ الْبَدَلِ إِنْ اجْتَمَعَ)

معها (أَوْ جِيءَ بِوَجْهِي {حَصِرَتْ} مَعَ مَدِّي) للبدل، ففي قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِيتٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] يتعين ترفيق راء {حَصِرَتْ} مع قصر وتوسط البدل، ويجوز مع مد البدل فيها الوجهان:

تحرير للأزرق

{حَصِرَتْ}

ترقيق فقط

ترقيق فقط

ترقيق، تفخيم

البدل {جَاءُوكُمْ}

قصر

توسط

مد

ثم ذكر حكم يعقوب في الوقف على {حَصِرَتْ} [النساء: ٩٠] فقال: (وَقِفْ لِيَعْقُوبَ بِهَا بِهَائِي) لأن يعقوب وحده يقرأها بنصب التاء منونة على وزن «تَبِعَةٌ»، هكذا {حَصِرَةٌ} (٢)، ويعقوب على أصله في الوقف بالهاء.

وَمِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ إِلَى سُورَةِ يُودُسَ

وَالْهَمْزِي فِي {أَرْجُلِهِمْ} وَقَفَّا لَدَا ٩٤ حَمْزَةً حَقَّقْتُ حَيْثُ تَقْلِيلٌ بَدَا

لَدَيْهِ فِي {التَّوْرَةِ} كَذَا إِنْ مَيَّلَا ٩٥ مَعَ سَكْتِ "أَل" فَقَطْ فَعَشْرًا حَصَلَا

(وَالْهَمْزِي فِي) قوله تعالى: ﴿تَحْتَ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦] (وَقَفَّا لَدَا حَمْزَةً حَقَّقْتُ حَيْثُ تَقْلِيلٌ بَدَا)؛

أي: ظهر (لَدَيْهِ فِي) {التَّوْرَةِ} - يعني أن التحقيق فقط محتم عند تقليل {التَّوْرَةِ} سواء سكت على "أَل" وحدها، أو عليها وعلى المفصول، أو حذف السكت فيهما، فأوجه التقليل ثلاثة.

(١) في موضع واحد فقط، وهو: النساء: ٩٠.

(٢) قال ابن الجزري: (وَحَصِرَتْ حَرَكَ وَتَوَّنَ ظَلَعًا).

(كَذَا إِنْ مَيَّلًا) **﴿التَّوْرَةَ﴾** فتحقيق الهمز محتم (مَعَ سَكَتِ "أَل" فَقَطْ) - يعني أن التحقيق محتم عند إمالة **﴿التَّوْرَةَ﴾** مع سكت "أَل" وحدها كما يؤخذ من قوله (فَقَطْ).

(فَعَشْرًا حَصَلًا) في قوله تعالى: **﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾** [المائدة: ٦٦]، وهي:

الأول: تقليل **﴿التَّوْرَةَ﴾** وسكت "أَل" مع ضم هاء **﴿إِلَيْهِمْ﴾** والوقف بالتحقيق فقط.

الثاني: على تقليل **﴿التَّوْرَةَ﴾** بتحقيق "أَل" والوقف بالتحقيق فقط.

الثالث: إمالة **﴿التَّوْرَةَ﴾** وسكت "أَل" والوقف بالتحقيق فقط.

الرابع والخامس: على إمالة **﴿التَّوْرَةَ﴾** بتحقيق "أَل" والوقف بالتحقيق والإبدال ياء.

السادس: سكت المفصول في موضعيه مع تقليل **﴿التَّوْرَةَ﴾** وسكت "أَل" وترك السكت في المد المنفصل والوقف بالتحقيق فقط (ولا يأتي سكت المد المنفصل على التقليل^(١)).

السابع والثامن: سكت المفصول في موضعيه مع إمالة **﴿التَّوْرَةَ﴾** وسكت "أَل" وترك السكت في المد المنفصل والوقف بالتحقيق والإبدال ياء.

التاسع والعاشر: على الوجه السابق بسكت المد المنفصل والوقف بالوجهين.

وهذه الآية لو جرت على القواعد لجاز فيها التحقيق والإبدال في الجميع **لخلاف** فيما عدا سكت الجميع.

ثم بدأ الناظم في سورة **الأَنْعَام** فقال:

وَلِيَهْشَامٍ { إِنْ يَكُنْ } قَدْ ذُكِّرَا ٩٦ يَهْمِرُ فِي الْوَقْفِ بِالْمَدِّ قَرَا

(وَلِيَهْشَامٍ) في آية: **﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾** [الأَنْعَام: ١٣٩] إذا قرأ **﴿يَكُنْ﴾** بالتذكير فليس له إلا التوسط مع تحقيق الهمز المتطرف.

(١) وقد أشرنا إلى امتناع تقليل **﴿التَّوْرَةَ﴾** مع سكت المدود عند قولنا: (وَعِنْدَ سَكَتِ الْمَدِّ **﴿تَوْرَةَ﴾** أَمِلَ فَقَطْ).

وَفِي {أَفْتِرَاءٍ} أَطْلِقًا مَعَ ذَاتِ ضَمٍّ ٩٧

أمر بإطلاق الأوجه للأزرق بين راء **﴿أَفْتِرَاءٍ﴾** مع الرءاءات ذات الضم، ولم تأت في القرآن الكريم مع راء ذات ضم إلا مع راء **﴿حِجْرٍ﴾** في آية: **﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَمٌ وَحَرْتُ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِرِغْمِهِمْ وَأَنْعَمٌ حَرِمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَمٌ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءٌ عَلَيْهِ﴾** [الأنعام: ١٣٨] ففيها ترقيق وتفخيم راء **﴿أَفْتِرَاءٍ﴾** على كل من وجهي المضمومة.

وَوَزْرٍ {كَالْمَنْصُوبِ فَاحْفَظْ تُحْتَرَمُ} ٩٧

يعني: أن راء **﴿وَزْرٍ﴾** مع الرءاء المضمومة في **﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾**^(١) تعتبر **﴿كَالْمَنْصُوبِ﴾** المنونة مع المضمومة، ففيها ترقيق **﴿تَزِرُ﴾** وعليه ترقيق وتفخيم **﴿وَزْرٍ﴾**، ثم تفخيم **﴿تَزِرُ﴾** وعليه ترقيق **﴿وَزْرٍ﴾** لا غير، ولا خلاف في ترقيق **﴿وَازِرَةٌ﴾** **﴿فَاحْفَظْ﴾** هذه التحريرات تكن محترماً. ثم بدأ الناظم في سورة **الأعراف** فقال:

{سَوَاءَاتٍ} وَسَّطَ هَمَزُهُ وَوَاوُهُ ٩٨ ثُمَّ اقْصُرِ الْوَاوَ وَثَلَّثَ هَمَزُهُ

للأزرق في واو **﴿سَوَاءَاتٍ﴾** في **﴿سَوَاءَاتُهُمَا﴾** [الأعراف: ٢٠، ٢٢]، **﴿يُؤَارِي سَوَاءَاتِكُمْ﴾** [الأعراف: ٢٦] توسط الواو مع توسط البدل، وقصر الواو مع ثلاثة البدل.

وفي ذلك قال الإمام **ابن الجزري**:

وَسَوَاتٍ قَصُرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزُ ثَلَاثًا وَوَسَّطَهُمَا فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادِرٌ

ثم بدأ الناظم في سورة **الأنفال** فقال:

رُؤَيْسٌ إِنْ {تَصْدِيئَةٍ} أَخْلَصَ لَمْ ٩٩ يُدْغِمُ كَبِيرًا

﴿رُؤَيْسٌ إِنْ {تَصْدِيئَةٍ} أَخْلَصَ﴾؛ أي: قرأ باب **﴿تَصْدِيئَةٍ﴾**^(٢) بالصاد الخالصة (لم يُدْغِمُ كَبِيرًا)، أما إذا أشتمَّ الصاد فله في الإدغام الكبير الوجهان (الإظهار والإدغام).

(١) في أربعة مواضع، وهي: الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧، وفي النجم **﴿أَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾** [٣٨].

(٢) والمقصود بـ(باب **﴿تَصْدِيئَةٍ﴾**) هو: كل صاد ساكنة بعدها دال نحو **﴿أُصْدِقُ﴾**، **﴿يُصْدِفُونَ﴾**، **﴿فَاصِدْغُ﴾**، **﴿يُصْدِرُ﴾**.

ثم بدأ الناظم في سورة التوبة فقال:

..... ٩٩ وَأَبْنُ ذَكْوَانَ التَّرْمُ

تَسْوِيَةً فِي أَلْفِي {نَارٍ} وَ{هَارٍ} ١٠٠ أَوْ مَيْلٍ {هَارٍ} وَحَدَّهَا مَعَ فَتْحِ {نَارٍ}

(وَأَبْنُ ذَكْوَانَ التَّرْمُ تَسْوِيَةً فِي أَلْفِي {نَارٍ} وَ{هَارٍ}); أي: فتح {هَارٍ} و{نَارٍ} معاً وإمالتها معاً (أَوْ مَيْلٍ {هَارٍ} وَحَدَّهَا مَعَ فَتْحِ {نَارٍ}) فهذه ثلاثة أوجه تأتي على السكت وعدمه.

وتفصيل طرق ابن ذكوان كالآتي:

رُوي عن النقاش الفتح في {هَارٍ}، وعن ابن الأخرم والصورى الإمالة.

وفي {هَارٍ} مع {نَارٍ} من قوله تعالى: «أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ» [التوبة: ١٠٩].

ثلاثة أوجه: فتحهما للنقاش، وإمالة {هَارٍ} وفتح {نَارٍ} لابن الأخرم، وإمالتها للصورى.

سُورَةُ يُوسُفَ

..... ١٠١ لِأَزْرَقِ {ءَالَانَ} خَمْسَةً أَتَتْ

للأزرق في {ءَالَانَ} موضعي سورة يونس [٥١، ٩١] خمسة أحوال أتت، ولم نذكر هنا إلا حالة واحدة، وهي إذا ابتدأت بها ووصلتها بما بعدها ولم يقابلها بدل كما في: «ءَالَانَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ» [يونس: ٥١]، «ءَالَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ» [يونس: ٩١] فنقول مستعينين بالله:

..... ١٠١ فَإِنْ يَهَا بَدَأَتْ ثُمَّ وُصِلَتْ

..... ١٠٢ تِسْعٌ

أي: إذا بدأت بـ{آلَانَ} ووصلتها بما بعدها فسيكون للأزرق تسعة أوجه؛ تفصيلها في الصفحة التالية:

..... فَلَا مَا ثَلَاثًا إِنْ سُهَّلَا ١٠٢ أَوْ مَدَّ هَمْزٌ وَأَقْصُرُنُهُمَا كِلَا

(فَلَا مَا ثَلَاثًا إِنْ سُهَّلَا)؛ أي: عند تسهيل الهمزة ففي اللام التثليث (القصر والتوسط والإشباع)، وكذلك عند (مَدَّ هَمْزٌ)؛ أي: إبدال همزة الوصل ألفًا مع الإشباع ففي اللام التثليث أيضًا (وَأَقْصُرُنُهُمَا كِلَا)؛ أي: مع إبدال همزة الوصل ألفًا مع القصر يتعين قصر اللام.

وَالْهَمْزَ إِنْ وَسَّطْتَ وَسَّطَ وَأَقْصُرَا ١٠٣ لَأَمَّا

(وَالْهَمْزَ إِنْ وَسَّطْتَ)؛ أي: إبدال همزة الوصل ألفًا مع التوسط (وَسَّطَ وَأَقْصُرَا) اللام.

ففي قوله تعالى: ﴿عَالَمِينَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥١]، ﴿عَالَمِينَ وَقَدْ عَصَيْتَ

قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١] تسعة (٩) أوجه، وهي:

- ١- إبدال همزة الوصل ألفًا مع الإشباع وعليه قصر اللام.
- ٢- إبدال همزة الوصل ألفًا مع الإشباع وعليه توسط اللام.
- ٣- إبدال همزة الوصل ألفًا مع الإشباع وعليه إشباع اللام.
- ٤- إبدال همزة الوصل ألفًا مع التوسط وعليه قصر اللام.
- ٥- إبدال همزة الوصل ألفًا مع التوسط وعليه توسط اللام.
- ٦- إبدال همزة الوصل ألفًا مع القصر وعليه قصر اللام.
- ٧- تسهيل همزة الوصل بين بين وعليه قصر اللام.
- ٨- تسهيل همزة الوصل بين بين وعليه توسط اللام.
- ٩- تسهيل همزة الوصل بين بين وعليه إشباع اللام.

..... وَبَاقِي الْحَالِ مَعْلُومٌ الْقِرَا ١٠٣

وباقى أحوال ﴿عَالَمِينَ﴾ للأزرق معلومة القراءة فارجع إليها عند المنصوري والعبدي والخليجي، والذي عليه العمل هو ما ذكرناه.



وَمِنْ سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى سُورَةِ الْكَهْفِ

وَعَنْ هِشَامٍ {رَهْطِي} افْتَحَ إِِنْ قَصَرَ ١٠٤

(وَعَنْ هِشَامٍ) {أَرْهَطِي أَعَزُّ} [هود: ٩٢] (افْتَحَ) ياء الإضافة فيها (إِنْ قَصَرَ) المنفصل، ففي قوله تعالى: {وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ} ٩١ قَالَ يَقُومُ أَرْهَطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَأَتَّخِذْتُمُوهُ وِرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا} [هود: ٩١، ٩٢] قصر المنفصل مع فتح ياء الإضافة، وتوسط المنفصل مع فتح وإسكان الياء.

وَعَنْهُ سَوَى {جَا} وَ{زَادَ} مَنْ خَبِرَ ١٠٤

(وَعَنْهُ)؛ أي: عن هشام (سَوَى) {جَاءَ}، (وَ) {زَادَ} فتحًا وإمالة، فإن صاحبهما منفصل كان على قصره فتحهما، وكان على توسطه فتحهما وإمالتهما، ومثلهما اجتماع {حَابَ}، مع {شَاءَ} أو {رَأَى} فعند قصر المنفصل الفتح في الكل، وعند توسطه مساواة ما اجتمع منها فتحًا وإمالةً. وقوله (مَنْ خَبِرَ)؛ أي: من بَحَثَ وَاسْتَقْصَى.

ثم بدأ الناظم في سورة يوسف فقال:

وَ{عَبْرَةٌ} مِثْلُ {لَعِبْرَةٌ} جَرَتْ ١٠٥

(وَ{عَبْرَةٌ} مِثْلُ {لَعِبْرَةٌ} جَرَتْ)؛ أي: في جواز الترقيق والتفخيم عند الأزرق، فاللام في الطَّيْبَةِ ليست قيداً، وذلك في قوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ} [يوسف: ١١١].

وَكَسْرُ تَنْوِينِ ابْنِ ذَكْوَانَ تَبَثَ ١٠٥

بِالسَّكْتِ إِِنْ يُفْتَحَ وَأَضْجَعُ إِِنْ يُضَمُّ ١٠٦ عَنْهُ

لابن ذكوان في قوله تعالى: {وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ} [إبراهيم: ٢٦] ستة أوجه والمذكور منها في النظم وجهان مع السكت، وهما: كسر التنوين مع الفتح في راء {قَرَارٍ}، وضم التنوين مع الإضجاع فيها.

(١) وذلك عند قول الإمام ابن الجزري في باب مذاهبهم في الرءاء: {إِجْرَامُ كِبْرَةَ لَعِبْرَةَ}.

أما مع عدم السكت فله الكسر والضم في التنوين، وعلى كل الفتح والإمالة في راء ﴿قَرَارٍ﴾.

قال العلامة/ إبراهيم العبيدي في كتابه التحارير المنتخبة ص ١٤٣ طبعة دار الصحابة:

قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ إلى ﴿قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] لابن ذكوان سنة أوجه:

الأول: كسر التنوين بلا سكت مع الفتح طريق الأخفش عن ابن ذكوان.

الثاني: مثله مع الإمالة للرملي عن الصوري.

الثالث: كسر التنوين مع وجه السكت مع الفتح طريق الأخفش عن ابن ذكوان.

الرابع: ضم التنوين بلا سكت مع الفتح لابن الأخرم عن الأخفش.

الخامس: مثله مع الإمالة طريق الصوري.

السادس: مثله مع وجه السكت من طريق الصوري.

..... ١٠٦ وَعَنْ هِشَامِ بْنِ الْمَدِّ التَّرْمِ

..... ١٠٧ مَعْ قَصْرٍ {أَفِيدَةٌ}

وَعَنْ هِشَامِ بْنِ الْمَدِّ التَّرْمِ، (مَعْ قَصْرٍ) {أَفِيدَةٌ} [إبراهيم: ٣٧] أي: حذف الياء التي بعد الهمزة،

ففي قوله تعالى: ﴿فَأَجْعَلِ أَفِيدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] ثلاثة أوجه، وهي: مد

{أَفِيدَةٌ} (أي: إثبات ياء بعد الهمزة) مع قصر وتوسط المنفصل، ثم قصر {أَفِيدَةٌ} (أي: حذف

الياء التي بعد الهمزة) مع توسط المنفصل فقط.

..... وَمِنْ {جَاءَ آلٍ} مَنْ ١٠٧ أَبْدَلَهَا وَجْهَانِ مُدَّ وَأَقْصَرْنَ

قوله تعالى: ﴿جَاءَ آلٍ﴾ ["الحجر: ٦١"، "القمر: ٤١"] للأزرق وقبيل تسهيل الثانية وإبدالها

ألفاً، ولقبيل وجه ثالث (وهو: إسقاط الهمزة الأولى مع القصر والتوسط)، وإبدالها ألفاً للأزرق

وقبيل فيه وجهان، وهما: المد والقصر، وذلك لوقوع الألف بعد الهمزة الثانية، فعلى حذفها

القصر، وعلى إثباتها المد، فللأزرق في ﴿جَاءَ آلٍ﴾ ["الحجر: ٦١"، "القمر: ٤١"] ثلاثة البدل في

وجه التسهيل، وله الإشباع والقصر حالة الإبدال فهي خمسة، ولقبيل الإسقاط مع القصر

والتوسط، والتسهيل مع القصر فقط، والإبدال مع التوسط والقصر.

وَمُبْدِلٌ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ يَمُدُّ ١٠٨

(وَمُبْدِلٌ) الهمزة الثانية في الهمزتين من كلمتين (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ يَمُدُّ)؛ أي: إذا كانت الهمزة الثانية قبل ساكن نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الحجر: ٦٧] فيتعين فيها المد المشيع حالة الإبدال.

أما إذا كانت الهمزة الثانية قبل محرك نحو قوله تعالى: ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾ [المائدة: ٦] فيتعين فيها القصر حالة الإبدال.

وأما إذا كانت الهمزة الثانية قبل متحرك عارض نحو قوله تعالى: ﴿الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] ففيها المد المشيع (إن لم يعتد بعارض النقل)، وفيها أيضاً القصر (إن اعتد به).

وَيَا {وَلْتَجْزَيْنَ} فِي التَّحْلِ فَرُدُّ ١٠٨

لَدَى ابْنِ ذَكْوَانَ بِمَدٍّ وَلَدَى ١٠٩ أَخِيهِ حَالَ الْقَصْرِ نُونًا ارْدُدَا

(و) أما (يَا) {وَلْتَجْزَيْنَ} (فِي التَّحْلِ) [٩٦] (فَرُدُّ) هَا؛ أي: امنعها (لَدَى)؛ أي: عند (ابْنِ ذَكْوَانَ بِمَدٍّ)؛ أي: معه، فيتعين مع مد المنفصل إشباعاً عنده فيها النون، ويجوز مع التوسط النون والياء (وَلَدَى)؛ أي: عند (أَخِيهِ) هشام (حَالَ الْقَصْرِ) للمنفصل (نُونًا ارْدُدَا) فِي {وَلْتَجْزَيْنَ} فيتعين له مع قصر المنفصل الياء، ويجوز مع التوسط النون والياء.

مما سبق يتلخص أن لابن عامر أربعة أوجه في {وَلْتَجْزَيْنَ} [النحل: ٩٦]، وهي:

الأول: القصر في المنفصل على وجه الياء للحلواني (وتمتنع النون على القصر).

الثاني: التوسط على وجه الياء لابن عامر.

الثالث: التوسط على وجه النون لابن عامر.

الرابع: الإشباع على وجه النون للنقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان (وتمتنع الياء على الإشباع).



وَإِنْ رُوِيَ فِي {يُسَبِّحُ} ذَكَرًا ١١٠ لَا تَأْتِ {فِيهِنَّ} فَكُنْ مُحَرَّرًا

(وَإِنْ رُوِيَ فِي) لفظ {يُسَبِّحُ} [الإسراء: ٤٤] (ذَكَرًا)؛ أي: قرأه بالتذكير ف(لَا تَأْتِ) بهاء السكت في لفظ {فِيهِنَّ} (فَكُنْ مُحَرَّرًا) جيداً للقواعد، ففي قوله تعالى: ﴿تَسْبِيحٌ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [الإسراء: ٤٤] تذكير {يُسَبِّحُ} مع ترك هاء السكت، وتأنيث {يُسَبِّحُ} مع هاء السكت وعدمها، فهي ثلاثة.

سُورَةُ الْكَهْفِ

وَحَذَفُ يَاءٍ {تَسْأَلِي} بِالْوَسْطِ ١١١ خَصَّ ابْنُ ذَكْوَانَ إِذَا السَّكْتُ سَقَطَ

(وَحَذَفُ يَاءٍ) لفظ {تَسْأَلِي} في قوله تعالى ﴿فَلَا تَسْأَلِي عَنْ شَيْءٍ﴾ [الكهف: ٧٠] خصه ابن ذكوان بالتوسط مع ترك السكت.

أي: يمتنع السكت والطول لابن ذكوان على حذف الياء في لفظ {تَسْأَلِي}.

وَفِي {مِرَاءً ظَاهِرًا} إِجْعَلُهُمَا ١١٢ كَذَاتٍ ضَمَّ مَعَ نَضْبٍ أَنْتَمِي

(وَفِي) راء {مِرَاءً} مع راء {ظَاهِرًا} (إِجْعَلُهُمَا) في الأحكام (كَ) الراء (ذَاتِ) الـ(ضَمِّ) (مَعَ) الراء ذات الـ(نَضْبِ)، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢] ثلاثة أوجه، وهي: ترفيقهما، وتفخيم {ظَاهِرًا}، ثم تفخيم {مِرَاءً} مع ترفيق {ظَاهِرًا}، وإليك بيان ذلك:

{ظَاهِرًا}

{مِرَاءً}

ترقيق، تفخيم

ترقيق

ترقيق فقط

تفخيم



وَمِنْ سُورَةِ طه إِلَى سُورَةِ الصَّافَاتِ

وَرَأْسُ آيٍ قَلْبًا وَأَبْدَلًا ١١٣ لِلْسُّوسِ {يَأْتِيهِ} مُسْكِنًا

وَرَأْسُ آيٍ قَلْبًا؛ أي: يتعين التقليل في رأس الآية مع إبدال الهمز للوسوسي حال تسكينه هاء **{يَأْتِيهِ}** [طه: ٧٥].

ومعنى هذا أنه لا يأتي إسكان هاء **{يَأْتِيهِ}** إلا مع إبدال الهمز والتقليل وجهًا واحدًا في رأس الآي. ففي قوله تعالى: **{وَمَنْ يَأْتِيهِ مُمْرِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى}** [طه: ٧٥] **{طه: ٧٥}** خمسة أوجه، وهي:

الأول إلى **الرابع**: صله هاء **{يَأْتِيهِ}** مع الهمز والإبدال وعلى كل منهما الفتح والتقليل في **{الْعُلَى}** **الخامس**: إسكان هاء **{يَأْتِيهِ}** مع إبدال الهمز والتقليل وجهًا واحدًا في **{الْعُلَى}**.

..... ١١٣ وَأَفْتَحَ عَلَيَّ

فَتَحَّكَ ذَا الرَّأْمُدَّعَمَ وَمَا جَرَى ١١٤ الإِظْهَارُ مَعَ فَتْحٍ وَتَقْلِيلٍ بِرَاءِ

..... ١١٥ فَسَبَعَهُ عَنْهُ فَقَطَّ

(و) للوسوسي في آية **{وَمِنْ عَائِيِ اللَّيْلِ فَسَبَّحْ وَأَطْرَافِ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى}** [طه: ١٣٠] (أَفْتَحَ) رأس الآي (عَلَى)؛ أي: مع (فَتَحَّكَ ذَا الرَّأْمُدَّعَمَ) في **{النَّهَارِ لَعَلَّكَ}** (وَمَا جَرَى) الإِظْهَارُ) في **{النَّهَارِ لَعَلَّكَ}** (مَعَ فَتْحٍ وَتَقْلِيلٍ بِرَاءِ)؛ أي: يمتنع إظهار **{النَّهَارِ لَعَلَّكَ}** مع فتح وتقليل الراء، ومعنى هذا أنه لا يأتي الإظهار إلا مع إمالة **{النَّهَارِ}** فقط، (ف) في الآية السابقة للوسوسي (سَبَعَهُ عَنْهُ فَقَطَّ)، وهي:

الأول، و**الثاني**: الإمالة في **{النَّهَارِ}** مع الإظهار وفتح وتقليل **{تَرْضَى}**.

الثالث، و**الرابع**: إمالة **{النَّهَارِ}** والإدغام وفتح وتقليل **{تَرْضَى}**.

الخامس، و**السادس**: تقليل **{النَّهَارِ}** والإدغام وفتح وتقليل **{تَرْضَى}**.

السابع: فتح **{النَّهَارِ}** والإدغام والفتح فقط في **{تَرْضَى}**.

..... وَمَاتَلَا ١١٥ رُوَيْسٌ مُدْغِمًا {يَشَاءُ} مَعَ {إِلَى}

بِوَاوٍ أَضْلًا بَلِّ بِتَسْهِيلٍ عُرِفَ ١١٦ فَاحْفَظْ كَلَامًا وَاضِحًا قَدِ اثْتَلَفَ

(وَمَا تَلَا رُوَيْسٌ مُدْغِمًا) الإدغام الكبير مع إبدال {يَشَاءُ} مَعَ {إِلَى} بِوَاوٍ أَضْلًا (بَلِّ) عند الإدغام التسهيل عرف عن رويس (فَاحْفَظْ كَلَامًا وَاضِحًا قَدِ اثْتَلَفَ) عليه العلماء.

ففي قوله تعالى: ﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥] لرويس ثلاثة أوجه، وهي: إظهار ﴿الْأَرْحَامِ مَا﴾ مع التسهيل والإبدال واوًا، ثم الإدغام مع التسهيل لا غير.

وَخَصَّصًا تَفْخِيمٍ {كِبْرُهُ} عَلَىٰ ١١٧ فَتَّحَّجَّ وَمَعَهُ إِنْ مَدَدْتَ الْبَدَلَا

(وَخَصَّصًا) وجه (تَفْخِيمٍ) راء ﴿كِبْرُهُ﴾ [النور: ١١] للأزرق (عَلَىٰ فَتَّحَّجَّ) في ﴿تَوَلَّى﴾ (وَمَعَهُ إِنْ مَدَدْتَ الْبَدَلَا)؛ أي: وجه التفخيم في راء ﴿كِبْرُهُ﴾ لا يأتي إلا على الفتح والطول في البديل^(١).

ففي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١] ثلاثة أوجه، وهي: فتح ﴿تَوَلَّى﴾ مع ترقيق ﴿كِبْرَهُ﴾ وتفخيمه، ثم التقليل مع الترقيق.

وإذا ابتدأت من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ﴾ إلى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١] كان للأزرق ثمانية أوجه، وهي: قصر البديل وترقيق ﴿خَيْرٌ﴾ وتفخيمه وفتح ﴿تَوَلَّى﴾، ثم توسط البديل وترقيق ﴿خَيْرٌ﴾ والفتح والتقليل، وراء ﴿كِبْرَهُ﴾ مرققة في الأربعة، ثم مد البديل وترقيق ﴿خَيْرٌ﴾ والفتح وترقيق ﴿كِبْرَهُ﴾ وتفخيمه، ثم التقليل مع ترقيق ﴿كِبْرَهُ﴾، ثم التفخيم في راء ﴿خَيْرٌ﴾ مع التقليل وترقيق ﴿كِبْرَهُ﴾، فعلم من ذلك أن تفخيم راء ﴿كِبْرَهُ﴾ لا يأتي إلا على مد البديل والفتح وترقيق راء ﴿خَيْرٌ﴾.

(١) وذكر الإمام المنصوري والأستاذ يوسف زادة تفخيم ﴿كِبْرَهُ﴾ على توسط البديل من (التبصرة)، ورد عليهما الإمام الأزميري في بدائع البرهان، فقال: وذكر الشيخ والأستاذ توسط البديل مع ترقيق ﴿خَيْرٌ﴾ والفتح وتفخيم ﴿كِبْرَهُ﴾ من (التبصرة) وتقدم غير مرة أن ابن الجزري قرأ من طريقها بالطول فقط.

و{مُسْتَقْرًا} لَمْ يُفَحِّمْ إِنْ قَصَرَ ١١٨ أَوْ إِنْ يُوسِّطُ مُسَهَّلًا تَسَعُّ ظَهَرَ

و{مُسْتَقْرًا} لَمْ يُفَحِّمْ إِنْ قَصَرَ؛ أي: لم يفخم الأزرق راءها إن قصر البدل، فله مع ترقيقها القصر مع التسهيل والإبدال في ﴿عَاشِكُرٌ﴾ [النمل: ٤٠]، (أَوْ إِنْ يُوسِّطُ) كذلك لا يفخمها حال كونه (مُسَهَّلًا) ثاني همزتي ﴿عَاشِكُرٌ﴾ فله حينئذ ترقيقها مع الإبدال والتسهيل، وله مع تفخيمها الإبدال فقط، أما مع المد في البدل فله ترقيقها وتفخيمها وعلى كل التسهيل والإبدال في ﴿عَاشِكُرٌ﴾، جرى على ذلك كثير من المحررين، فالأوجه في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقْرًا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [النمل: ٤٠] عن الأزرق (تَسَعُّ ظَهَرَ) وإليك بيان ذلك:

البدل	{مُسْتَقْرًا}	{عَاشِكُرٌ}
قصر	ترقيق	الوجهان
توسط	ترقيق	الوجهان
توسط	تفخيم	الإبدال فقط
مد	ترقيق	الوجهان
مد	تفخيم	الوجهان

رُمْ قِفٌ بِيَاءٍ فِي {الْبَاءِ} عَمَّنْ سَهَّلًا ١١٩ وَصَلًّا

رُمْ بالتسهيل مع المد والقصر و(قِفٌ بِيَاءٍ) ساكنة مع المد المشبع (في) لفظ ﴿الْبَاءِ﴾^(١) (عَمَّنْ سَهَّلًا وَصَلًّا)، ومذاهب القراء في لفظ ﴿الْبِيَاءِ﴾، فهي: ابن عامر والكوفيون بياء بعد الهمزة، والباقون بحذف الباء، وقالون وقنبل ويعقوب بتحقيق الهمزة، وورش وأبو جعفر بتسهيل الهمزة مع مد وقصر، والبزي وأبو عمرو بتسهيل الهمزة مع مد وقصر، ولهما أيضًا إبدال الهمزة ياء ساكنة مع مد الألف مشبعًا، وكل من سهل يقف بتسهيل مع روم، أو إبدال الهمزة ياء مع مد الألف مشبعًا.

(١) في أربعة مواضع: الأحزاب: ٤، المجادلة: ٢، وموضعان في آية واحدة بسورة الطلاق آية رقم: ٤

..... ١١٩ وَ{ءَاتَوْا} مُدَّ مَعَ فَتْحِ جَلَا

لَدَا ابْنِ ذَكْوَانَ وَفِي السَّكْتِ أَقْصَرْنَ ١٢٠ مَعَ مَيْلِ رَا وَلَا تُفَاوِثُهُ إِذْنَ

(وَ) الهمز في لفظ **«لَاتَوْهَا»** (مُدَّ مَعَ فَتْحِ) راء **«أَقْطَارِهَا»** (جَلَا)؛ أي: ظهر «فيتعين التوسط والمد في المنفصل» (لَدَا ابْنِ ذَكْوَانَ)، (وَفِي السَّكْتِ أَقْصَرْنَ) همزة **«لَاتَوْهَا»** (مَعَ مَيْلِ رَا) **«أَقْطَارِهَا»** (وَلَا تُفَاوِثُهُ إِذْنَ)؛ أي: لا تأتي إمالة راء **«أَقْطَارِهَا»** مع السكت إلا مع قصر همزة **«لَاتَوْهَا»** بدون تفاوت في السكت.

ففي قوله تعالى: **«وَلَوْ دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سِيلُوا الْفِتْنَةَ لَاتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا»** [الأحزاب: ١٤] **سبعة** أوجه، وهي:

الأول والثاني: فتح راء **«أَقْطَارِهَا»** ومد همزة **«لَاتَوْهَا»** مع التوسط والإشباع في المنفصل.
الثالث والرابع: إمالة راء **«أَقْطَارِهَا»** وقصر همزة **«لَاتَوْهَا»** ومدها لكن مع التوسط فقط.
وهذه **الأربعة** على عدم السكت، وأما هو فعليه **ثلاثة:** منها **وجهان** على عدم الإمالة، وهما: توسط المنفصل ومده ولا يكونان إلا مع مد همزة، و**الثالث:** الإمالة مع قصر همزة ولا يكون إلا مع التوسط.

وَفِي {أَذْكَرُوا} {ذِكْرًا كَثِيرًا} إِنْ تَقِفْ ١٢١ سَوَّهَمَا أَوْ فَحَّمَا {ذِكْرًا} عُرِفْ

مَعَ قَصْرٍ أَوْ مَدٍّ وَإِنْ وَسَّطْتَ لَا ١٢٢ تَرْقَّقًا غَيْرَ {كَثِيرًا} {الْمَجْلَى

(وَفِي) لفظ **«أَذْكَرُوا»** الذي معه **«ذِكْرًا كَثِيرًا»** [الأحزاب: ٤١] (إِنْ تَقِفْ) على **«ذِكْرًا كَثِيرًا»** ف(سَوَّهَمَا) في الترقيق والتفخيم (أَوْ فَحَّمَا) مع ترقيق **«كَثِيرًا»**، وقد (عُرِفْ) هذا عن **الأزرق** (مَعَ قَصْرٍ أَوْ مَدٍّ) في البدل، (وَإِنْ وَسَّطْتَ) البدل (لَا تَرْقَّقًا غَيْرَ) **«كَثِيرًا»** (الْمَجْلَى)؛ أي: انعرف، وذلك لامتناع ترقيق **«ذِكْرًا»** على توسط البدل كما أشرنا إليه في البيت رقم (٤٤).

ففي قوله تعالى: **«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أذْكَرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا»** [الأحزاب: ٤١] **للأزرق** **سبعة** أوجه وبيانها كالآتي:

تحرير للأزرق

﴿كثيراً﴾	﴿ذكرًا﴾	﴿أمثوا﴾
الوجهان	تفخيم	قصر
ترقيق	ترقيق	قصر
ترقيق فقط	تفخيم فقط	توسط
الوجهان	تفخيم	مد
ترقيق	ترقيق	مد

وأما إذا وصلت ﴿كثيراً﴾ بما بعدها ففيها ثمانية أوجه، وهي هذه السبعة وزيادة تفخيم ﴿كثيراً﴾ حال توسط البدل.

وَأَهْمِزُ لِقَالُونَ { التَّيِّبِ إِلَّا } ١٢٣ { وَإِنْ } يَوْفِيهِ وَأَبْدِلْ وَصَلًا
 (وَأَهْمِزُ لِقَالُونَ) { لِلتَّيِّبِ إِذْ } [الأحزاب: ٥٠]، { التَّيِّبِ إِلَّا } [الأحزاب: ٥٣] (يَوْفِيهِ)؛ أي: في
 الوقف على لفظ { التَّيِّبِ } { لانعدام سبب الإبدال، وهو: اجتماع الهمزتين }، { وَأَبْدِلْ } الهمز
 (وَصَلًا).

أي: لقالون في { لِلتَّيِّبِ إِذْ }، { التَّيِّبِ إِلَّا } الياء المشددة بدون همز وصلًا فإذا وقف فبالهمز.
 { مِّنْسَأَتَهُ } إِسْكَانَ هَمْزِهِ حَظَرَ ١٢٤ هِشَامُهُمْ وَبَا { كَبِيرًا } إِنْ قَصَرَ
 أي: منع هشام إسكان همزة { مِّنْسَأَتُهُ } [سبأ: ١٤]، والباء في لفظ { كَبِيرًا } من { وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا
 كَبِيرًا } [الأحزاب: ٦٨] إن قصر المنفصل، أما مع التوسط فيجوز الوجهان فيهما.

وَمِنْ سُورَةِ الصَّافَّاتِ إِلَى سُورَةِ الزُّخْرِفِ

وَالْأَصْبَهَانِي أَخْصَصَ لَهُ وَصَلَ { اصْطَفَى } ١٢٥

قد ذكر الإمام ابن الجزري الخلاف في الطيبة في قوله تعالى: { اصْطَفَى الْأَبْنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ } [٥٧]
 [الصافات: ١٥٣] عن ورش الصادق بالأزرق والأصبهاني بقوله: (وَصَلُّ اصْطَفَى جُدْ حُلْفَ نَمِّ)،

ولكنه ذكر الخُلف في النشر موزعاً حيث قال: { واختلف عن ورش فروى الأصبهاني كذلك - يعني: وصل الهمزة - كقراءة أبي جعفر، وروى عنه الأزرق بقطع الهمزة على الاستفهام }، (النشر: ٢ / ٣٦٠).

..... ١٢٥ لَوْرَشِهِمْ خِلَافُ {ن} عُرِفَا

(لَوْرَشِهِمْ) من الطريقتين (خِلَافُ) ﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] (عُرِفَا) عن الأزرق والأصبهاني.

قال ابن الجزري في تقريب النشر: { والخلاف في ﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾ كالخلاف في ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنِ﴾ أدغمه هشام والكسائي ويعقوب وخلف العاشر إلا أنه اختلف فيه عن ورش وحده وعن البزي وابن ذكوان وعاصم، ولم يختلف فيه عن قالون أنه بالإظهار كالباقين { (تقريب النشر: ٨٤).

وقال ابن الجزري في الطَّيِّبَةِ:

..... وَيَسَّ (رَوَى) (ظ) عَنْ (لِ) وَ، وَالْخُلْفُ (مِ) زُ (نَ) لُ (إِ) ذُ (هَ) وَى

..... كُنُونٌ لَا (قَالُونَ)

وَرَاءَ { ذِكْرَى الدَّارِ } إِنْ سُوسِ يُمِلُّ ١٢٦ فَالرَّاءِ فِي { الدَّارِ } يَوْفِيهَا أَمِلُّ

(وَرَاءَ) { ذِكْرَى الدَّارِ } [ص: ٤٦] (إِنْ سُوسِ يُمِلُّ) لفظ { ذِكْرَى } وصلاً (فالرَّاءِ فِي { الدَّارِ } يَوْفِيهَا أَمِلُّ)؛ أي: يتعين للسوسي إمالة راء { الدَّارِ } وفقاً إذا قرأ بإمالة راء { ذِكْرَى }، فله في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦] وفقاً ثمانية أوجه، وهي: القصر والتوسط مع فتح { ذِكْرَى } وتثليث { الدَّارِ }؛ أي: إمالته وفتحه وتقليله، ثم إمالتهما لا غير على القصر والتوسط، وإليك بيان ذلك:

المنفصل	{ ذِكْرَى } وصلاً	{ الدَّارِ }
قصر	فتح	إمالة، فتح، تقليل
قصر	إمالة	إمالة فقط
توسط	فتح	إمالة، فتح، تقليل
توسط	إمالة	إمالة فقط

ثمانية وجوه.

وَعَنْهُ مُسَجَّلًا {عِبَادِ} أَثْبَتَا ١٢٧ أَوْ أَحَدِفًا أَوْ وَقِفًا لَا تُثْبِتَا

(وَعَنْهُ)؛ أي: عن السوسي ثلاث طرق في ياء {عِبَادِ} من {فَبَشِّرْ عِبَادِ} ﴿٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴿١٧﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

الأولى: إثبات يائها (مُسَجَّلًا)؛ أي: مطلقًا (وصلاً ووقفًا)، مفتوحة وصلًا ساكنة ووقفًا.
الثانية: حذفها (مُسَجَّلًا) وصلًا ووقفًا.

الثالثة: إثباتها مفتوحة وصلًا وحذفها ووقفًا، وهو المراد بقولنا: (أَوْ وَقِفًا لَا تُثْبِتَا).

وَصَمَّ يَا {يُضِلُّ} وَخَاطَبُ {يَفْعَلُونَ} ١٢٨ رُوِيَ سُّسُّ إِنَّ يُظْهِرُ بِمَدِّ نَقَلُوا

أي: (و) زاد رويس (صَمَّ يَا) {يُضِلُّ} من {لِيُضِلَّ عَنِ سَبِيلِهِ} [الزمر: ٨] زيادة على الفتح، (وَخَاطَبُ) {يَفْعَلُونَ} ﴿٢٥﴾ [الشورى: ٢٥] زيادة على الغيب فيها (إِنَّ يُظْهِرُ) الإدغام الكبير مع (مَدِّ) للمنفصل، وقد (نَقَلُوا) العلماء عنه ذلك.

فله في قوله تعالى: {وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنِ سَبِيلِهِ} [الزمر: ٨] ثلاثة أوجه، وهي: إظهار {وَجَعَلَ لِلَّهِ} مع فتح وضم ياء {لِيُضِلَّ}، ثم الإدغام مع فتح الياء لا غير.

وله في قوله تعالى: {وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ} ﴿٢٥﴾ [الشورى: ٢٥] ثلاثة أوجه، وهي: إظهار {وَيَعْلَمُ} مع الغيب والخطاب في {تَفْعَلُونَ}، ثم الإدغام مع الغيب لا غير.

وَنُونٌ {تَأْمُرُونَ} مَعَ فَضْلِ {اعْجَبِي} ١٢٩ خُصًّا بِتَوَسُّيْطِ بِلَا سَكْتِ نُمِي

لَدَى ابْنِ ذَكْوَانَ ١٣٠

أي: خَصَّ ابن ذكوان قراءة {تَأْمُرُونِي} بنون واحدة مكسورة مخففة (بِتَوَسُّيْطِ) المنفصل (بِلَا سَكْتِ) في الهمز، فله في قوله تعالى: {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ} ﴿٦٤﴾ [الزمر:

٦٤] قراءة {تَأْمُرُونِي} بنون واحدة مكسورة مخففة مع توسط المنفصل وترك السكت، ثم قراءتها بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة مع التوسط والمد والسكت وعدمه فيهما، فهي خمسة أوجه.

ولابن ذكوان في **﴿عَاجِمِي﴾** [فصلت: ٤٤] وجهان، وهما: التسهيل بدون إدخال، والتسهيل مع الإدخال، وخصَّ ابن ذكوان فصل^(١) **﴿عَاجِمِي﴾** (بِتَوْسِيطِ) المنفصل (بِلا سَكْتٍ) في الهمز، فله في قوله تعالى: **﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ؕ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾** [فصلت: ٤٤] ستة أوجه:

الأول: عدم السكت أصلاً مع توسط المنفصل والفصل في **﴿عَاجِمِي﴾**.

الثاني: مثله مع عدم الفصل.

الثالث: عدم السكت مع المد وعدم الإدخال.

الرابع: سكت المفصول وحده مع التوسط وعدم الإدخال.

الخامس والسادس: السكت على الموصول والمفصول مع التوسط والمد وعدم الإدخال فيهما.

قال الإمام المنصوري في (حل مجملات الطيبة):

وَوَجْهُ سَكْتِ وَطَوِيلِ الْمُنْفَصِلِ عَلَيْهِمَا فَضْلُ **﴿عَاجِمِي﴾** حُظِلْ

ومعلوم أن تفاوت السكت في الموصول والمفصول لا يأتي مع المد، وقد نَمَى ذلك ونسبه المَحَرَّرُونَ لابن ذكوان بمقتضى طرقة.

لَدَى ابْنِ ذَكْوَانَ {مَالِي} افْتَحَ إِنْ يُمَلُّ ١٣٠ ذُو الرَّأِّ وَقَفْدُ السَّكْتِ وَالتَّوَسِيطُ حَلْ

(لَدَى)؛ أي: عند (ابن ذكوان) نَ {مَالِي} من **﴿وَيَقُومُ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى التَّجْوَةِ وَتَدْعُونِي إِلَى النَّارِ﴾**

﴿غافر: ٤١﴾ (افتح) ياء **﴿مَالِي﴾** (إِنْ يُمَلُّ ذُو الرَّأِّ) في لفظ **﴿النَّارِ﴾** (وَ) هذا لا يكون إلا مع

فَقْدُ السَّكْتِ (وَ) معه (التَّوَسِيطُ حَلْ) في المدود؛ أي: يختص لابن ذكوان فتح ياء **﴿مَالِي﴾**

﴿أَدْعُوكُمْ﴾ بعدم السكت مع التوسط وإمالة **﴿النَّارِ﴾**، ففي هذه الآية لابن ذكوان سبعة أوجه: أولها

الوجه المذكور في النظم، **والسنة** الباقية هي: إسكان ياء **﴿مَالِي﴾** مع التوسط والسكت وعدمه

وفتح **﴿النَّارِ﴾** وإمالته فيهما، ثم المد بسكت وعدمه مع فتح **﴿النَّارِ﴾** فيهما فقط.

(١) أي: إدخال ألف بين الهمزتين.

وَمَعَ مَدِّ لِهَشَامٍ قُلْ {أَيْنُ} ١٣١ أَذْخِلْ مُسَهَّلًا وَحَقَّقْ يَا فَطِنَ

بِذُونِ إِذْخَالٍ ١٣٢

أي: أن هشامًا له في {أَيْنَكُمُ} من {قُلْ أَيْنَكُمُ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ دَأْدَاءً} [فصلت: ٩] أربعة أوجه، وهي:

الأول: قصر المنفصل مع الإدخال والتحقيق فقط.

الثاني إلى الرابع: توسط المنفصل مع الأوجه الثلاثة، وهي: الإدخال بتحقيق وتسهيل وعدم الإدخال مع التحقيق، وفي ذلك يقول الإمام المنصوري:

{وَحَيْثَمَا سَهَّلْتَ أَوْ قَصَّرْتَ فِي {أَيْنَكُمُ لَتَكْفُرُونَ} اْمُدُّ يَنِي}

..... وَعَنْ أَخِيهِ نَصًّا ١٣٢ ب {يُرْسِلَا} {يُوجِي} بِالْمَدِّ يَخْصُ

(و) جاء {عَنْ أَخِيهِ} ابن ذكوان تخصيص {نَصْبُ} {يُرْسِلَا} {يُوجِي} من {أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوجِي} بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ} (ب) وجه (المدّ) في المتصل، أما توسطه فيجوز معه النصب والرفع في الكلمتين، فله في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوجِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ} [الشورى: ٥١] ستة أوجه، وهي: ترك السكت مع التوسط والنصب والرفع في الكلمتين، ثم ترك السكت مع المد والنصب فقط في الكلمتين، ثم السكت مع التوسط والنصب والرفع في الكلمتين، ثم السكت مع المد والنصب فقط في الكلمتين.

مِنْ سُورَةِ الزُّخْرِفِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ

رُؤَيْسٌ إِنْ يَفْتَحْ {عِبَادِ لَا} مَنَعٌ ١٣٣ قَصْرًا وَمَا هَا السَّكَّتِ حِينَئِذْ تَقَعُ

{رُؤَيْسٌ إِنْ يَفْتَحْ} ياء {يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ} [الزخرف: ٦٨] {مَنَعٌ قَصْرًا} للمنفصل {وَمَا هَا السَّكَّتِ حِينَئِذْ تَقَعُ}؛ أي: أن فتح ياء {يَعْبَادِ لَا} مخصوص عند رؤيس بتوسط المنفصل وعدم هاء السكت، وله مع إسكان ياء {يَعْبَادِ لَا} هاء السكت وعدمها مع وجهي المنفصل، فهي خمسة أوجه.

وَوَاوُ {هُزُوًا} مُنِعَتْ مَعَ مَدِّ {شَيْ} ١٣٤ وَسَكَتِ مَفْصُولِ لِحِلَادٍ أُخِي

قرأ حمزة ﴿هُزُوًا﴾ بالهمز مع سكون الزاي، ووقف عليها بالنقل ﴿هُزَا﴾، والإبدال واوًا ﴿هُزُوًا﴾. وهذا البيت خاص بآية ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا أَخَذَهَا هُزُوًا﴾ [الجاثية: ٩] مع الوقف عليها، وفيها أوجه عشرة لخلف، وهي: عدم السكت أصلاً، ثم سكت ﴿شَيْئًا﴾ وتوسطه مع وجهي ﴿هُزُوًا﴾ (النقل ﴿هُزَا﴾)، والإبدال واوًا ﴿هُزُوًا﴾ في الثلاثة بستة، ثم سكت المفصول و﴿شَيْئًا﴾ وتوسطه مع وجهي ﴿هُزُوًا﴾ فيهما تتم عشرة يمتنع منها لخلاص وجه واحد، وهو: الإبدال في ﴿هُزُوًا﴾ على السكت في المفصول مع توسط ﴿شَيْئًا﴾ المعبر عنه في النظم بمد ﴿شَيْئًا﴾ تكون تسعة لخلاص.

وَلِهَشَامٍ إِنْ قَصَرَتْ الْمُنْفِصِلُ ١٣٥ تَسْهِيلُ {أَذْهَبْتُمْ} بِإِلَّا فَضْلِ حُظْلِ

﴿وَلِهَشَامٍ إِنْ قَصَرَتْ الْمُنْفِصِلُ﴾ يكون (تسهيل) ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] (بِإِلَّا فَضْلِ حُظْلِ)؛ أي: مُنِعَ، فلهشام عند قصر المنفصل التحقيق والتسهيل مع الإدخال فيهما. وتفصيل طرق هشام في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] حسب ما ذكر في النشر كالتالي: للحلواني عن هشام التحقيق والتسهيل مع الإدخال، وللداجوني التحقيق مع الإدخال وعدمه والتسهيل مع عدم الإدخال^(١).

قال الشيخ إيهاب فكري في كتابه التحريات الجزرية: يجب على قصر المنفصل لهشام الإدخال بين الهمزتين المفتوحتين من كلمة، وله ثلاثة أوجه في نحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ وجهان من طريق الحلواني، وهما: الإدخال مع التسهيل، والتحقق، ووجه من طريق الداجوني، وهو: عدم الإدخال مع التحقيق، ويزيد في كلمة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ في الأحقاف - وهي من هذا الباب - التسهيل بلا فصل من طريق الداجوني، فيقرأها بالقصر والتحقق من غير طريق النهرواني، وبالقصر والتسهيل من طريق النهرواني، والأخير هو الوجه الزائد عن قاعدته في هذا الباب.

(١) للداجوني التحقيق بلا إدخال في جميع الباب، وهذه هي الكلمة الوحيدة التي خرج فيها عن قاعدته فزاد فيها وجه التسهيل بلا إدخال من طريق النهرواني، والتحقق مع الإدخال من طريق المفسر (النشر: ١ / ٣٦٦).

وفي ذلك يقول الشيخ إيهاب فكري في نظم التحريات الجزرية:

.....
.....
بِالْأَرْبَعِ زِدْ لِلنَّهْرَوَانِيِّ مُسَهَّلًا
عَلَى تَرْكِ إِدْخَالِ لِدَا جُونِيهِمْ وَلَا
{عَادْهُبْتُمْ} (تَلَا) هِشَامُ (بِالْأَرْبَعِ) أَوْجَهُ، وَهِيَ:

الأول: الإدخال مع التسهيل للحلواني.

الثاني: الإدخال مع التحقيق للحلواني، وللداجوني أيضًا من طريق المفسر.

الثالث: التحقيق بدون إدخال للداجوني.

الرابع: التسهيل مع عدم الإدخال للنهرواني عن الداجوني، وهذا معنى (زِدْ لِلنَّهْرَوَانِيِّ مُسَهَّلًا عَلَى تَرْكِ إِدْخَالِ لِدَا جُونِيهِمْ).

وَلَمْ يُمَلِّ {أُخْرَى} إِذَا فَتَحَ جَرَى ١٣٦ لَدَا {رَعَاهُ} لِابْنِ ذَكْوَانَ جَرَى
(وَلَمْ يُمَلِّ) ابْنُ ذَكْوَانَ رَأَى {نَزَلَةُ أُخْرَى} [النجم: ١٣] [إِذَا فَتَحَ جَرَى] فِي الْحَرْفَيْنِ (لَدَا) {رَعَاهُ} «
مع السكت وعدمه، فله في قوله تعالى: {وَلَقَدْ رَعَاهُ نَزَلَةَ أُخْرَى}» [النجم: ١٣] ثمانية أوجه،
وهي:

الأول والثاني: إمالة الراء والهمزة معًا في {رَعَاهُ} مع ترك السكت وفتح وإمالة {أُخْرَى}.

الثالث والرابع: إمالة الراء والهمزة معًا في {رَعَاهُ} مع السكت وفتح وإمالة {أُخْرَى}.

الخامس والسادس: فتح الراء والهمزة معًا في {رَعَاهُ} مع فتح {أُخْرَى} وترك السكت والسكت.

السابع والثامن: فتح الراء وإمالة الهمزة في {رَعَاهُ} مع إمالة {أُخْرَى} وترك السكت والسكت.

وَعَنْ رُوَيْسٍ خَصَّ تَخْفِيفُ {نَزَلُ} ١٣٧ بِالْمَدِّ مَعَ تَرْكِ لَهَا السَّكْتِ وَصَلَّ

يعني: أن رويسًا يَخْصُّ قراءة {وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ} [الحديد: ١٦] بتخفيف الزاي بتوسط المنفصل مع ترك هاء السكت.

(١) لأن فتح الحرفين في {رَعَاهُ} طريق ابن الأخرم عن الأخفش كما في النشر (١/ ٢٠٧)، وليس لابن الأخرم إلا الفتح في {أُخْرَى}.

أما تشديدها فيجوز معه هاء السكت وعدمها على كل من وجهي المنفصل، فله في آية **﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾** إلى **﴿وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾** [الحديد: ١٦] خمسة أوجه وَضَحْنَاهَا، وقد وصل إلينا ذلك عن **شيوخنا** بما تقتضيه طرق **رويس**.

{**وَاللَّائِي يَئِسْنَ** { **أَدْعِمًا وَأَظْهَرًا** ١٣٨ **لِلْبُرِّي مَعَ وُلْدِ الْعَلَا وَحُرَّرًا** }
﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] عند من يقرؤها بالياء الساكنة وصلًا كما نُطِقَ بها في النظم (أَدْعِمًا) الياء في الياء باعتبار تلاقي مثلين أولهما ساكنٌ (وَأَظْهَرًا) لتوالي إعلال الكلمة وعروض سكونها، وقد ورد الوجهان **(لِلْبُرِّي مَعَ وُلْدِ الْعَلَا) أبي عمرو البصري** (و) قد (حُرَّرًا)؛ أي: حَرَّرَ الوجهين لهما جميع المحررين.

وَرَاعَى فِي { **طَلَّقَكُنَّ** } إِنْ بَدَأَ ١٣٩ بِذَاتِ ضَمٍّ **الْأَزْرُقِ الْقَوَاعِدَا**
 أي: إن ابتداء **الأزرق** بذات الضم؛ أي: بالراء المضمومة، وهي هنا في قوله تعالى: **﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾** [التحریم: ٤]، (رَاعَى) القواعد، وقرأ بما تقتضيه من الأوجه، فإن ابتدأت من قوله تعالى: **﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾** إلى **﴿ثُمَّ بَدَأَ وَأَبْكَرًا﴾** [التحریم: ٤، ٥] كان له في ذلك **سبعة** أوجه، وهي: ترقيق **﴿ظَهِيرٌ﴾** مع فتح **﴿عَسَى﴾** وتغليظ لام **﴿طَلَّقَكُنَّ﴾** وترقيقه، وعلى كل ترقيق **﴿حَيْرًا﴾** وتفخيمه **بأربعة**، ثم تقليل **﴿عَسَى﴾** مع تغليظ اللام وترقيق **﴿حَيْرًا﴾** وتفخيمه تكون **ستة**، ثم تفخيم **﴿ظَهِيرٌ﴾** مع فتح **﴿عَسَى﴾** وترقيق اللام و**﴿حَيْرًا﴾** تتم **سبعة**.

وَفِي سِوَى ذَا جَوِّزِ التَّرْقِيقِ فِي ١٤٠ لَامٍ وَ{ **حَيْرًا** } عِنْدَ تَقْلِيلِ يَفِي
 (وَفِي سِوَى ذَا)؛ أي: في سوى بدئه بالمضمومة (جَوِّزِ التَّرْقِيقِ فِي لَامٍ) **﴿طَلَّقَكُنَّ﴾**، (وَفِي رَاءِ **﴿حَيْرًا﴾**) (عِنْدَ تَقْلِيلِ) فِي **﴿عَسَى﴾**، فله في قوله تعالى: **﴿عَسَى رَبُّهُٓ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُٓ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَنَاطَاتٍ تَكْبَرَاتٍ غِلَابَاتٍ سَلْبَاتٍ يُبَيِّنَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾** [التحریم: ٥] **سبعة** أوجه، وهي: فتح **﴿عَسَى﴾** مع تغليظ اللام وترقيقها وعلى كل ترقيق **﴿حَيْرًا﴾** وتفخيمه، ثم التقليل مع تغليظ اللام ووجهي **﴿حَيْرًا﴾**، ثم ترقيق اللام و**﴿حَيْرًا﴾**.

تحرير للأزرق

﴿عَسَى﴾	﴿طَلَّقَكُنَّ﴾	﴿خَيْرًا﴾
فتح	تغليظ	الوجهان
فتح	ترقيق	الوجهان
تقليل	تغليظ	الوجهان
تقليل	ترقيق	ترقيق فقط

قال الخليلي: ومقتضى القواعد منع ترقيق اللام على التقليل فلا تقاس لام ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ على غيرها من اللامات، بالله التوفيق.

وَلَابِنِ ذِكْوَانَ بَفَتْحٍ مَعَ مَدٍّ ١٤١ أَوْ مَيْلِيهِ بِالسَّكْتِ مَا أَدْعَمَ {قَدْ}

(وَلَابِنِ ذِكْوَانَ) في قوله تعالى: ﴿فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ ۚ﴾ إلى قوله: ﴿سَمِعُوا لَهَا شَهيقًا وَهِيَ تَفُورٌ ۖ﴾ [الملك: ٣ - ٧] تسعة أوجه بحسب اجتماع ذات الراء والسكت قبل الهمز ودال ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ والمنفصل، فيختص إظهار ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ (بَفَتْحٍ) في ﴿تَرَىٰ﴾ (مَعَ مَدٍّ) المنفصل (أَوْ مَيْلِيهِ) ﴿تَرَىٰ﴾ (بِالسَّكْتِ) قبل الهمز، ولا يكون حينئذ في المنفصل غير التوسط (مَا أَدْعَمَ {قَدْ}) في زاي ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ وهو مُسَلَّطٌ على القيد، وبين الأوجه: فتح ﴿تَرَىٰ﴾ مع السكت وعدمه في ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ﴾ وإظهار ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ وتوسط المنفصل ومده، ثم الإدغام مع التوسط فقط مع السكت وعدمه، ثم إمالة ﴿تَرَىٰ﴾ مع عدم السكت والإظهار والإدغام، ثم السكت مع الإظهار، والمنفصل موسط في الثلاثة.

ولابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ﴾ [الملك: ٥] ثلاثة أوجه، وهي: إظهار ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ مع التوسط والمد، والإدغام مع التوسط فقط.



{سَلَسِلًا} فِي الْقَصْرِ حَفْصٌ قَدْ قَصَرَ ١٤٢ وَقَفًّا كَذَا رُوَيْسٌ وَالْوَصْلُ اسْتَقَرَّ

بِدُونِ تَنْوِينٍ لَهُ وَعَكْسُ هِشَامٍ ١٤٣

﴿سَلَسِلًا﴾ [الإنسان: ٤] (في) حال (الْقَصْرِ) للمنفصل (حَفْصٌ قَدْ قَصَرَ)ها فقرأها بلام ساكنة

﴿سَلَسِلٌ﴾ بدون الألف المنقلبة عن التنوين (وَقَفًّا)؛ أي: حالة الوقف عليها، ولحفص مع التوسط

الألف وتركها و(كَذَا) قرأها (رُوَيْسٌ) مثل حفص إذا وقف عليها (وَالْوَصْلُ) فيها؛ أي: ﴿سَلَسِلًا﴾

(اسْتَقَرَّ) (بِدُونِ تَنْوِينٍ لَهُ)؛ أي: لرويس (عَكْسُ هِشَامٍ) فإن هشام وصلها بالتنوين ووقف فيها

بالألف حال قصر المنفصل، وله مع توسطه الوجهان؛ أي: الوقف بالألف والوصل بالتنوين

كحالة القصر والوقف بغير ألف والوصل بلا تنوين كحفص ورويس حال قصرهما، وهذان

الوجهان أيضًا لرويس حال توسط المنفصل.

..... هِشَامٌ ١٤٣ خَاطِبُ {يَشَاءُونَ} عَلَى قَصْرِ يُرَامُ

لَهُ ١٤٤

ولهشام في: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] تعيين الخطاب في ﴿تَشَاءُونَ﴾ على

القصر في المنفصل، وجواز الخطاب والغيب على التوسط.

لَهُ وَمُدَّ {فَاكِهِينَ} ١٤٤

(وَمُدَّ) ﴿فَاكِهِينَ﴾ [المطففين: ٣١]؛ أي: أنه يتعين لهشام مد ﴿فَاكِهِينَ﴾؛ أي: قراءتها بالألف بعد

الفاء على قصر المنفصل، أما مع توسطه فله في ﴿فَاكِهِينَ﴾ حذف الألف وإثباتها.

..... ثُمَّ عَنَ ١٤٤ أَخِيهِ إِنْ مَدَّ فَعَيَّبَ وَآمَدَدُنْ

﴿ثُمَّ عَنَ أَخِيهِ﴾؛ أي: ابن ذكوان (إِنْ مَدَّ) المنفصل (فَعَيَّبَ) ﴿يَشَاءُونَ﴾ فقط في [الإنسان: ٣٠]

(وَأَمَدَدُنْ) لفظ ﴿فَاكِهِينَ﴾ [المطففين: ٣١]، ولا حذف له في ﴿فَاكِهِينَ﴾ مع المد، أما مع توسط

المنفصل فله الخطاب والغيب في ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ والقصر والمد في ﴿فَاكِهِينَ﴾.

وَلَابِنِ جَمَازٍ فَشَدَّدُ { أَقْتَتْتُ } ١٤٥ إِنَّ هُمِرْتَ وَعِنْدَ وَاوٍ حُقِّفْتُ

وَلَابِنِ جَمَازٍ فَشَدَّدُ) له قاف ﴿أَقْتَتْتُ﴾ [المرسلات: ١١] (إِنْ هُمِرْتَ)؛ أي: إن قرأت بالهمز (وَ) أما (عِنْدَ) قراءة ﴿وُقْتَتْتُ﴾ بـ (وَاوٍ) فالقاف (حُقِّفْتُ) فهما وجهان خلافاً لظاهر الصَّيْبَةِ من أن لابن جماز في ﴿أَقْتَتْتُ﴾ أربعة أوجه تؤخذ من قول ابن الجزري: (هَمَزَ أَقْتَتْتُ بِوَاوٍ ذَا اخْتِلَافٍ)، وقوله بعده: (حِصْنٌ حَقًّا وَالْحِفِّ ذُو خُلْفٍ خَلَا).

إِلَى هُنَا تَمَامٌ مَا قَدْ يَسَّرَهُ ١٤٦ رِيٍّ مِنْ تَحْرِيرِ مَا لِلْعَشْرَةِ

انتهت التحريرات إلى هنا، وهو تمام ما يسره الله الكريم بفضله من تحرير ما وردَ للأئمة القراء العشرة من الأوجه الواردة لهم عن أصحاب الطرق المؤدية إلى روايتهم:

وَالْحَمْدُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ١٤٧ لِرَبِّنَا وَالْمُصْطَفَى خِتَامُ

وختام قولنا ونظمتنا: { الحمد لله رب العالمين } ، والصلاة والسلام للمصطفى نبينا سيد المرسلين وأشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

فِي عَصْرِ يَوْمِ التَّحْرِيرِ تَمَّ نَظْمُهَا ١٤٨ (سَعْدٌ وَجِدُّ) عَدُّهَا وَتَمُّهَا

١٠ / ١٢ / ١٤٤٠ / ١٣٤ / ١٣ / ١٤٧

(فِي عَصْرِ يَوْمِ التَّحْرِيرِ تَمَّ نَظْمُهَا)؛ أي: في عصر يوم عيد الأضحى تم نظمها، وهو يوم العاشر من ذي الحجة لسنة ١٤٤٠هـ، الموافق ١١ / ٨ / ٢٠١٩م

(سَعْدٌ وَجِدُّ)؛ أي: أبيات هذا النظم حسبت بحساب الجُمَّلِ مِائَةً وَسَبْعَةً وَأَرْبَعُونَ بَيْتًا، ما عدا بيت التاريخ بعدد حروف (سَعْدٌ وَجِدُّ) كالآتي:

(سَعْدٌ)؛ فالسين: ٦٠ والعين: ٧٠ والبدال: ٤ = ١٣٤

(وَجِدُّ)؛ فالواو: ٦ والجيم: ٣ والبدال: ٤ = ١٣

١٣٤ + ١٣ = ١٤٧ بَيْتًا (عَدُّهَا وَتَمُّهَا).

اللَّهُمَّ اجعله حجة لقارئه وسامعه وأجزل الخير لواقعه.

فهرس

٣ متن تنقيح مقرب التحرير
١٣ مقدمة المؤلف
١٤ السرد التاريخي لنشأة علم تحريرات الطيبة
١٤ تعريف التحريات
١٥ نشأة علم ضبط المرويات
١٦ نشأة علم تحريرات الطيبة
١٧ مدارس التحريات
١٧ أولاً: مدرسة النشر
١٨ ثانياً: مدرسة المنصوري
١٩ ثالثاً: مدرسة الأزميري
٢١ أنواع اختلاف التحريات
٢٢ الحل المقترح
٢٤ الرد على المشايخ الذين يدعون القراءة إلى القراءة بمدرسة النشر
٢٧ أبرز أخطاء مدرسة الإمام الأزميري
٣١ الرد على المشايخ الذين يدعون القراءة إلى القراءة بمدرسة الأزميري
٣٢ ما خالفنا فيه تحريرات الخليجي
٤٢ شرح مقدمة المتن
٤٣ أَحْكَامُ {بَسْطَةً} وَمَا يَتَّبِعُهَا
٤٣ أوجه ﴿بَصْطَةً﴾ مع المنفصل لحفص
٤٣ أوجه ﴿بِمَصْطِرٍ﴾ مع السكت لحفص
٤٣ أوجه ﴿الْمُصَيِّرُونَ﴾، ﴿بِمَصْطِرٍ﴾ مع المد لابن ذكوان
٤٤ أوجه ﴿بَصْطَةً﴾ مع المد لابن ذكوان

- ٤٤ حكم ﴿وَرَادَكُمُ﴾ مع المد، و ﴿بَصْطَةً﴾ لابن ذكوان
- ٤٤ حكم ﴿زَادَ﴾ مع المنفصل وتاء التأنيث لهشام
- ٤٤ تَقْيِيدَاتُ الْمُدُودِ
- ٤٤ حكم قصر مد التعظيم عند توسط غيره
- ٤٤ حكم الإدغام الكبير لأبي عمرو مع توسط مد التعظيم
- ٤٥ أحكام إشباع المد لابن ذكوان
- ٤٧ أحكام قصر المنفصل لهشام
- ٤٨ تَحْرِيرُ مَا فِي الْإِدْغَامِ لِيَعْقُوبَ وَأَبِي عَمْرٍو
- ٤٨ أوجه اجتماع الإدغام الكبير مع الإدغام الصغير ليعقوب
- ٤٨ أوجه اجتماع الإدغام العام مع الإدغام الخاص لرويس
- ٤٨ أوجه اجتماع الإدغام الراجح مع غير الراجح لرويس
- أوجه اجتماع إدغامان أحدهما فيه خلاف خاص والثاني فيه خلاف عام، أو
- ٤٩ اجتماع صغير مع كبير لأبي عمرو
- ٤٩ حكم الإدغام الكبير مع المد المنفصل ليعقوب
- ٤٩ حكم المد مع الإدغام في ﴿أَنَسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ لرويس
- ٤٩ مَوَانِعُ الْغَنَةِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ
- ٤٩ أحوال منع الغنة للأزرق
- ٥١ حكم الغنة للأصبهاني مع توسط المنفصل
- ٥١ حكم الغنة لحفص مع قصر المنفصل
- ٥١ حكم الغنة لابن ذكوان مع مد المنفصل إشباعاً عند السكت
- ٥١ حكم الغنة مع الإدغام الكبير للبصريين
- ٥١ حكم الغنة مع ﴿بَارِيكُمْ﴾ لأبي عمرو
- ٥٢ مَوَانِعُ هَاءِ السَّكْتِ لِيَعْقُوبَ
- ٥٢ حكم هاء السكت ليعقوب في مشدد الياء نحو ﴿عَلَى﴾ مع توسط المنفصل

- ٥٢ . حكم هاء السكت ليعقوب في جميع ما تأتي فيه مع الإدغام الكبير
- ٥٢ . حكم هاء السكت لرويس مع إظهار **«اتَّخَذْتُمْ»** عند توسط المنفصل
- ٥٣ . حكم هاء السكت لرويس إذا قرأ مسقطاً أولى الهمزتين المتفتحتين من كلمتين .
- ٥٣ . أوجه **«وَلَا يُنْقَضُ»** بفاطر لرويس
- ٥٣ . **تَحْرِيرُ أَبِي عَمْرٍو فِي "فَعَلَى" وَرُءُوسِ الْآيِ**
- ٥٣ . أوجه **«الدُّنْيَا»** مع {فعل} لأبي عمرو
- ٥٤ . أوجه اجتماع **«الدُّنْيَا»** مع **«النَّاسِ»** لدوري أبي عمرو
- ٥٤ . أحوال امتناعات تقليل كلمة **«عَسَى»** لدوري أبي عمرو
- ٥٤ . حكم فتح رءوس الآي على تقليل {فعل} لأبي عمرو
- ٥٥ . حكم الإمالة للوسوسي في **«رَأَى»**، **«وَتَأَى»**، والياء من فاتحة سورة **مريم**
- ٥٦ . **تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلِ وَغَيْرِهِ**
- ٥٦ . حكم تقليل ذات الياء مع قصر البدل للأزرق
- ٥٦ . حكم تفخيم لام **«فَصَالًا»** مع قصر البدل للأزرق
- ٥٧ . حكم تسهيل **«ءَالِدُ كَرِينٍ»** مع قصر البدل للأزرق
- ٥٧ . حكم تفخيم راء **«وَعَشِيرَتُكُمْ»** مع قصر البدل للأزرق
- ٥٧ . أوجه الراءين المنصوبتين المنونتين الموقوف على ثانيتهما مع البدل للأزرق .
- ٥٨ . أوجه الراءين المنصوبتين المنونتين مع **«شئِيءٍ»** وذات الياء للأزرق
- ٥٩ . حكم الوقف على نحو **«خَيْرًا»** عند توسط البدل مع تقليل ذات الياء للأزرق .
- ٦٠ . أحكام باب **«ذِكْرًا»** مع البدل للأزرق
- ٦١ . **تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلَيْنِ وَ{إِسْرَائِيلَ}**
- ٦١ . أوجه البدل المُحَقَّقِ مع المُغْيِرِ للأزرق
- ٦١ . حكم **«إِسْرَائِيلَ»** مع البدل المُحَقَّقِ للأزرق
- ٦٢ . حكم **«إِسْرَائِيلَ»** مع البدل المُغْيِرِ للأزرق
- ٦٣ . حكم **«إِسْرَائِيلَ»** مع البدل المُحَقَّقِ والمُغْيِرِ للأزرق

- ٦٤ **تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي اللَّيْنِ وَالْبَدَلِ وَإِسْرَائِيلَ**
- ٦٤ أوجه البدل مع ﴿شئٍ﴾ للأزرق
- ٦٤ أوجه البدل مع لين غير ﴿شئٍ﴾ للأزرق
- ٦٥ حكم تقليل ذات الياء للأزرق مع لام ﴿صَلَّصِلِ﴾ وغيرها
- ٦٥ حكم التوسط في ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ عند تقليل ذات الياء للأزرق
- ٦٥ كيفية الابتداء بالمنقول الذي أوله همزة وصل لكل القراء
- ٦٦ **فَصْلٌ فِي قُبُودِ الرَّاءِ وَاللَّامَاتِ لِلْأَزْرَقِ**
- ٦٦ امتناعات تفخيم الرء المضمومة للأزرق
- ٦٨ حكم القصر والتوسط في البدل مع ترقيق اللام التي بعد الظاء للأزرق
- ٦٩ أوجه اجتماع لامي ﴿ظَلَمَ﴾، ﴿طَلَقْتُمْ﴾ مع البدل للأزرق
- ٧٠ **تَحْرِيرَاتُ حَمَزَةِ**
- ٧٠ شروط توسط لفظ ﴿شئٍ﴾ لحمزة
- ٧٠ حكم توسط ﴿شئٍ﴾ مع إمالة ﴿التَّوْرَةِ﴾، وفتح ﴿الْقَهَّارِ﴾ لحمزة
- ٧٠ شروط توسط ﴿لَا﴾ لحمزة
- ٧١ حكم توسط ﴿لَا﴾ مع تفاوت سكت المدود لحمزة
- ٧١ حكم ﴿التَّوْرَةِ﴾ مع سكت المد لحمزة
- ٧١ امتناعات إمالة هاء التانيث لحمزة
- ٧٣ حكم إدغام باء الجزم عند سكت المد المتصل، وعند توسط ﴿لَا﴾ لخلاص ..
- ٧٣ **فِي وَقْفِ حَمَزَةِ وَعَيْرِهِ**
- ٧٣ حكم الوقف على المتوسط بزائد مع سكت الموصول أو سكت المد لحمزة
- ٧٥ حكم الوقف بالسكت على ما فيه هاء التثنية وياء النداء لحمزة
- ٧٥ حكم الوقف بالتحقيق على ال لحمزة
- ٧٦ حكم الوقف على نحو ﴿الْأَبْرَارِ﴾ لحمزة
- ٧٦ أوجه الوقف على ﴿هَتُوْلَاءَ﴾ لحمزة

- ٧٦ . حكم تحقيق المفصول وقفًا مع سكت الموصول لحمزة، وسكت المد لخلف ...
- ٧٧ . حكم الوقف على المنفصل عن مد مع سكت المد المتصل لحمزة
- ٧٧ . حكم الوقف على الموصول والمد المتصل لحمزة
- ٧٨ . كيفية الوقف بالسكت على نحو ﴿شئٍ﴾ لابن ذكوان وحفص وإدريس
- ٧٩ . تحرير آيات خرجت عن القواعد
- ٧٩ . سُورَةُ الْبَقَرَةِ
- ٧٩ . أوجه نحو ﴿نَزَى اللَّهُ﴾ للسوسي
- ٧٩ . حكم الإدغام في ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ مع سكت المد لحمزة
- ٨٠ . أوجه نحو ﴿مُصَلَّى﴾ للأزرق
- ٨٠ . حكم الغنة في الموصول رسمًا نحو ﴿لِتَلَّا﴾ لكل القراء
- ٨١ . سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ
- ٨١ . تحرير ﴿يُؤَدِّيهِ﴾ مع ذات الراء والسكت لابن ذكوان
- ٨٢ . سُورَةُ النَّسَاءِ
- ٨٢ . أوجه ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ مع ﴿التَّائِسِ﴾ لدوري أبي عمرو
- ٨٣ . راء ﴿جِذْرُكُمْ﴾ للأزرق
- ٨٤ . حكم تفخيم راء ﴿حَصِرَتْ﴾ مع قصر وتوسط البديل للأزرق
- ٨٤ . كيفية الوقف على ﴿حَصِرَتْ﴾ ليعقوب
- ٨٤ . وَمِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ إِلَى سُورَةِ يُوسُفَ
- ٨٤ . أوجه الوقف على ﴿تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ لحمزة
- ٨٥ . أوجه ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ لهشام
- ٨٦ . حكم اجتماع راء ﴿أَفْتِرَاءً﴾ والراء المضمومة للأزرق
- ٨٦ . حكم اجتماع راء ﴿وَزَّرَ﴾ والراء المضمومة للأزرق
- ٨٦ . أوجه ﴿سَوَاءَاتٍ﴾ للأزرق
- ٨٦ . حكم الإدغام الكبير على قراءة باب ﴿تَصَدِيَّةً﴾ بالصاد لرويس
- ٨٧ . أوجه ﴿هَارٍ﴾ مع ﴿نَارٍ﴾ لابن ذكوان

- ٨٧ **سُورَةُ يُوسُفَ**
- ٨٧ أوجه **(عَالَتَنَ)** للأزرق (إذا ابتدأت بها ووصلتها بما بعدها ولم يقابلها بدل)
- ٨٩ **وَمِنْ سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى سُورَةِ الْكَهْفِ**
- ٨٩ تحرير **(أَرْهَطِي أَعْرُ)** مع المد المنفصل لهشام
- ٨٩ أوجه اجتماع **(جَاءَ)**، **(زَادَ)** لهشام
- ٨٩ راء **(عِبْرَةٌ)**، **(لَعِبْرَةٌ)** للأزرق
- ٨٩ تحرير **(خَبِيئَةٌ أَجْتَنَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ)** لابن ذكوان
- ٩٠ أوجه **(أَفْعِدَةٌ)** لهشام
- ٩٠ أوجه **(جَاءَ عَالٌ)** للأزرق وقنبل
- ٩١ حكم المد المبدل في الهمزتين من كلمتين
- ٩١ أوجه **(وَلَتَجْزِينَ)** لابن ذكوان وهشام
- ٩٢ حكم هاء السكت على تذكير **(يُسَبِّحُ)** لرويس
- ٩٢ **سُورَةُ الْكَهْفِ**
- ٩٢ حكم السكت والطول على حذف الياء في **(تَسْأَلِي)** لابن ذكوان
- ٩٢ حكم راء **(مِرَاءٌ)** مع راء **(ظَهْرًا)** للأزرق
- ٩٣ **وَمِنْ سُورَةِ طه إِلَى سُورَةِ الصَّافَاتِ**
- ٩٣ أوجه **(يَأْتِيهِ)** مع الهمز ورأس الآي للسوسي
- ٩٣ تحرير **(وَمِنْ عَائِي أَلِيلٍ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافِ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى ۝٣٠)** للسوسي ..
- ٩٤ حكم الإدغام الكبير مع الإبدال وأوا في **(نَسَاءٌ إِلَى)** لرويس
- ٩٤ تحرير راء **(كِبْرَةٌ)** مع ذات الياء والبدل للأزرق
- ٩٥ أوجه **(مُسْتَقْرًا)** مع البدل و**(عَاشِكُرًا)** للأزرق
- ٩٥ أوجه الوقف على **(الْتَمِي)** لكل من سهل
- ٩٦ أوجه **(لَا تَوْهَا)** مع ذات الراء والمد المنفصل لابن ذكوان
- ٩٦ تحرير **(يَنَأِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا)** للأزرق

- ٩٧ . الوقف والوصل على **(لَلنَّبِيِّ إِنَّ)**، **(أَلْتَّبِيءِ إِلَّا)** لقالون
- ٩٧ حكم قصر المنفصل مع إسكان همزة **(مِنْسَأَتَهُر)**، والباء في لفظ **(كَبِيرًا)** لهشام ..
- ٩٧ **وَمِنْ سُورَةِ الصَّافَّاتِ إِلَى سُورَةِ الرَّحْرِفِ**
- ٩٧ حكم **(أَصْطَفَى)** لورش
- ٩٨ حكم **(نَّ وَالْقَلَمِ)** لورش
- ٩٨ أوجه **(ذِكْرَى الدَّارِ)** للسوسي
- ٩٩ طرق ياء **(فَبَشِّرْ عِبَادِ)** للسوسي
- ٩٩ تحرير **(لِيُضِلَّ)**، **(وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ١٥)** مع الإدغام والمنفصل لرويس
- ٩٩ تحرير **(قُلْ أَغْيَرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ١٦)** لابن ذكوان
- ١٠٠ تحرير **(ءَأَعْجَبِي)** مع المنفصل والسكت لابن ذكوان
- ١٠٠ تحرير **(وَيَقُومُ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى التَّجْوَةِ وَتَدْعُونِي إِلَى النَّارِ ١٧)** لابن ذكوان
- ١٠١ أوجه **(أَبْنَيْكُمْ)** مع المد المنفصل لهشام
- ١٠١ تحرير **(يُرْسِلُ)**، **(فَيُوحِي)** مع المد لابن ذكوان
- ١٠١ **مِنْ سُورَةِ الرَّحْرِفِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ**
- ١٠١ تحرير **(يُعِيدَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ)** مع المنفصل وهاء السكت لرويس .
- ١٠٢ الوقوف على **(هُزُوًا)** بالجانبة لخلاّد
- ١٠٢ حكم قصر المنفصل مع التسهيل بدون إدخال في **(ءَأَذْهَبْتُمْ)** لهشام
- ١٠٣ تحرير **(نَزَلَةٌ أُخْرَى)** لابن ذكوان
- ١٠٣ أوجه **(وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ)** لرويس
- ١٠٤ إدغام وإظهار **(وَاللَّائِي يَمْسَنُ)** للبيزي وأبي عمرو
- ١٠٤ تحرير الرء المضمومة مع **(عَسَى)** ولام **(طَلَّقَكُنَّ)** للأزرق
- ١٠٤ تحرير **(عَسَى)** مع **(طَلَّقَكُنَّ)** و **(خَيْرًا)** للأزرق
- ١٠٥ تحرير **(وَلَقَدْ زَيَّنَّا)** مع ذات الرء والسكت والمد لابن ذكوان
- ١٠٦ ما في قوله تعالى **(سَلَسِلًا)** لحفص ورويس وهشام
- ١٠٦ تحرير **(وَمَا تَشَاءُونَ)** مع المد المنفصل لهشام

- ١٠٦ تحرير «فَكَهَيْنَ» مع المد المنفصل لهشام
- ١٠٦ تحرير «وَمَا تَشَاءُونَ»، «فَكَهَيْنَ» مع المد لابن ذكوان
- ١٠٧ تحرير «أُقْتِتَتْ» لابن جماز
- ١٠٧ الخاتمة
- ١٠٨ فهرس



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ